الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

العنوان

انعكاسات تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية للدول العربية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبتين :

شعابنة خديجة

برماد وهيبة

إشراف الأستاذ :

بومحروق خير الدين

السنة الجامعية : 2017 – 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

جامعة جيجل
مكتبة كلية العلوم الاقتصادية
و التجارية و علوم التسيير
رقم الجرد: MS.D.E.

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

العنوان

انعكاسات تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية للدول العربية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبتين :

شعابنة خديجة

برماد وهيبة

إشراف الأستاذ :

بومحروق خير الدين

السنة الجامعية : 2017 – 2018

شكر و تقدير

بعد الصلاة والسلام على أفضل المرسلين وسيد العالمين محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام وعلى آله وصحبه أجمعين.

أولا الحمد لله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر حتى وإن كان مجرد كلمات لا تترجم عن كم امتنانا الحقيقي لكل من ساعدونا في وجه العقبات.

بداية نخص بالشكر الوالدين الكريمين اللذين كانت دعوتهما كفيلة بتذليل الصعاب وإزالة الأتعاب.

ثم الشكر و التقدير لأستاذنا المشرف "بومحروق خير الدين" الذي أفادنا بتوجيهاته ونصائحه القيمة ولم يبخل علينا بجهده ووقته.

ونتوجه أيضا بالشكر الجزيل لكافة أساتذتنا الكرام في قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

وكل من ساهم من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات:

العنـــــــــــوان	الصفحة
شكر وتقدير	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: تحرير التجارة الدولية في الخدمات	
تمهيد:	2
المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة في الخدمات	3
المطلب الأول: مفهوم الخدمات	3
المطلب الثاني: تصنيف الخدمات	7
المطلب الثالث: الخدمات ونظريات التجارة الدولية	8
المبحث الثاني: ملامح التجارة الدولية في الخدمات	17
المطلب الأول: مفهوم تجارة الخدمات	17
المطلب الثاني: محددات وتصنيفات التجارة الدولية في الخدمات	20
المطلب الثالث: أهمية التجارة في الخدمات على المستوى العالمي	23
المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	26
المطلب الأول: مفهوم تحرير تجارة الخدمات	26
المطلب الثاني: بنية الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	27
المطلب الثالث: نطاق تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	34
خلاصة الفصل:	37
الفصل الثاني: تجارة الخدمات في الدول العربية	
تمهيد:	39
المبحث الأول: واقع تجارة الخدمات في الدول العربية	40

المطلب الأول: واقع قطاع الخدمات في الدول العربية	40
المطلب الثاني: هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية	45
المطلب الثالث: تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية	47
المبحث الثاني: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية	51
المطلب الأول: الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات	51
المطلب الثاني: إلتزامات الدول العربية في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات	52
المطلب الثالث: مبررات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية	54
المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات في نطاق الغات GATS	55
المطلب الأول: تحرير تجارة الخدمات في منطقة التجارة العربية الكبرى	55
المطلب الثاني: تحرير تجارة الخدمات في نطاق الشراكة الأورومتوسطية	60
المطلب الثالث: تحرير تجارة الخدمات في السوق الإفريقية المشتركة	62
خلاصة الفصل:	67
الفصل الثالث: تحليل آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية العربية	
تمهيد:	69
المبحث الأول: بنية التجارة الخارجية للدول العربية	70
المطلب الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول العربية	70
المطلب الثاني: التجارة العربية البينية	77
المطلب الثالث: السمات الرئيسية للسياسات التجارية العربية	79
المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية للدول العربية	83
المطلب الأول: هيكل واتجاه التجارة الخارجية العربية	83
المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية في إطار تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي	86
المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية في إطار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	87
المبحث الثالث: الانعكاسات المترتبة عن عملية تحرير تجارة الخدمات	90
المطلب الأول: انعكاسات الاتفاقية على تجارة الخدمات العربية	90
المطلب الثاني: آثار تحرير تجارة الخدمات على ميزان المدفوعات في الدول العربية	91
المطلب الثالث: آثار تحرير تجارة الخدمات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	95
المطلب الرابع: الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الغات و WATO عل الاقتصاد العربي	102

المبحث الرابع: عوائق وسياسات تطوير قطاع الخدمات في الدول العربية	104
المطلب الأول: العوائق والتحديات التي تواجه الدول عند تحرير التجارة في الخدمات	104
المطلب الثاني: نحو إستراتيجية فعالة للنهوض بتجارة الخدمات في الدول العربية	105
خلاصة الفصل	108
الخاتمة	109
قائمة المراجع	112
الملخص	118

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف درجة الملموسية	04
02	الكميات المنتجة من الأحذية والأقمشة	09
03	نفقات إنتاج الأقمشة والأحذية في الأردن ولبنان	10
04	مدخلات رأس المال والعمالة اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات	12
05	طريقة تصنيف التجارة الدولية حسبGARY SAMPSON RCHARD SAMP	21
06	تطور صادرات وإيرادات الخدمات لسنة 2013 لبلدان مختارة	26
07	قائمة قطاعات الخدمات لدى منظمة التجارة العالمية	36
08	إجمالي تجارة الخدمات التجارية العربية حسب الترتيب التنازلي لعام 2016	41
09	إجمالي صادرات الخدمات التجارية العربية حسب الترتيب التنازلي لعام 2016	42
10	إجمالي واردات الخدمات التجارية العربية حسب الترتيب التنازلي لعام 2016	43
11	إجمالي حساب الميزان التجاري للخدمات التجارية للدول العربية	44
12	تطور تكاليف نقل التجارة الخارجية	50
13	الناتج المحلي للدول العربية	71
14	معدل التضخم للبلدان العربية	72
15	فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج	73
16	الحساب الجاري للدول العربية كنسبة من الناتج	74
17	الدين الخارجي للدول العربية كنسبة من الناتج	75
18	الاحتياطات الدولية في الدول العربية	76
19	أداء التجارة العربية البينية (2012 – 2016)	78
20	تطور التجارة العربية للسلع والخدمات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي	82
21	حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة النشاطات العامة	84
22	متوسط التعريفة الجمركية المثبتة والتعريفة المطبقة على إرادات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية	89

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	بنية الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	33
02	هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية لـ 2016	45
03	تقييم نظام التجارة في الخدمات حسب المنظمة العالمية للتجارة	66
04	معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية	70
05	الاحتياطات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات من 2014-2016	77
06	نسب تغير التجارة البينية للدول العربية	79
07	المساهمة في الصادرات والواردات العربية	86
08	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	99
09	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لسنة 2016	100

مقدمة عامة:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية اتجهت مختلف الدول إلى تحرير التجارة الدولية فتم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارية والجات في سنة 1947 لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تعتبر هذه المنظمات الثالوث العالمي، الدعائم الأساسية لتحرير الاقتصاد العالمي، فيما بعد رأت بعض الدول وخاصة الأعضاء في المنظمات الدولية أن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح للتنمية الاقتصادية ولتحقيق معدلات نمو عالية بسبب أن تحرير التجارة له تأثير مباشر في الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار وخاصة تجارة الخدمات والتي عرفت ازدهارا في النصف الثاني من القرن العشرين.

وقد شهدت الجات خلال مسيرتها ثمان جولات من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتعتبر الجولة الثامنة والأخيرة وهي جولة الأرغواي أهم هذه الجولات وأكثرها شمولا، حيث شملت معظم جوانب التجارة الدولية وخاصة التجارة الدولية غير السلعية، وكان من أهم نتائج هذه الجولة هو تحرير تجارة الخدمات لما لهذا القطاع من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول.

وعلى غرار مختلف دول العالم فإن الدول العربية وإيمانا منها بأن التجارة الخارجية في الخدمات تلعب دورا هاما في كفاءة القطاعات الاقتصادية كما تبرز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل العمالة كما وأن تجارة الخدمات تعتبر محرك رئيسي نحو التكامل بين الدول العربية فقد اتجهت هذه الدول لتحرير التجارة في الخدمات.

- **إشكالية البحث:**

وبناءا على ما سبق يمكن إبراز إشكالية البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية للدول العربية؟**

وفي محاولة الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تظهر عدة تساؤلات فرعية تحتاج أيضا للإجابة عليها:

- ما مكانة التجارة الدولية في الخدمات ضمن هيكل التجارة الخارجية للدول العربية؟
- ما هي الآثار المترتبة عن تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية؟
- فيما تتمثل أهم العوائق والتحديات التي تواجه الدول العربية عند تحرير تجارة الخدمات؟

➢ **فرضيات البحث:**

والإجابة على إشكالية البحث يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تحتل تجارة الخدمات في الدول العربية مكانة هامة ضمن هيكل التجارة الخارجية؛
- لتحرير تجارة الخدمات على الدول العربية آثار ايجابية؛
- من بين أهم العوائق والتحديات التي تواجه الدول العربية عند تحرير تجارة الخدمات عدم وجود رؤية سياسية واضحة لتحرير قطاع الخدمات وصعوبة الحصول على البيانات الدقيقة الخاصة بهذا القطاع.

➢ **أهداف البحث:**

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة وتوضح بنية الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات؛
- تشخيص واقع وآفاق تجارة الخدمات العربية وآثار تحريرها على التجارة الخارجية العربية؛
- معرفة كيفية تبلور وتطور عملية تحرير تجارة الخدمات؛
- المساهمة في إثراء البحوث والدراسات المهتمة بتحرير تجارة الخدمات.

➢ **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب أهمها:

- الأهمية التي يكتسيها قطاع الخدمات في اقتصاديات العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة؛
- الأهمية النسبية التي توليها الدول العربية لقطاع الخدمات حيث تبلغ حصة التجارة الخدمية للدول العربية أكثر من 16,5% من إجمالي تجارة السلع والخدمات؛
- الجهود التي تبدل في سبيل تحرير تجارة الخدمات مثل الاتفاقية العامة في تحرير تجارة الخدمات، الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات.
- الأهمية الكبيرة لموضوع تحرير تجارة الخدمات في مختلف الدراسات والبحوث الاقتصادية.

➢ **أسباب ودوافع اختيار الموضوع:**

من الأسباب والدوافع التي أدت لاختيار موضوع هذا البحث ما يلي:

- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع الذي يعتبر ضمن تخصص الاقتصاد الدولي؛

- تزايد دور وأهمية الخدمات في مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث حظيت تجارة الخدمات باهتمام بالغ من قبل جميع الدول وخاصة مع تنامي نصيبها في التجارة الدولية؛
- قلة المواضيع والبحوث التي عالجت موضوع تحرير تجارة الخدمات وتأثير ذلك على التجارة الخارجية للدول العربية.

➢ **المنهج المتبع في البحث:**

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليل أبعادها ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المتبناة اخترنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في طرح موضوع البحث في شكله النظري، وأيضا من خلال تحليل طبيعة اقتصاديات الدول العربية وخصائص تجارتها السلعية والخدمية، وقمنا بتحليل الجوانب المختلفة لانعكاس تحرير تجارة الخدمات على الدول العربية.

➢ **تقسيم البحث:**

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث تضمن الفصل الأول ثلاث مباحث خصص الأول للجانب النظري للتجارة في الخدمات، فيما تناول المبحث الثاني ملامح التجارة الدولية في الخدمات، أما المبحث الثالث فتضمن تحرير تجارة الخدمات في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

واشتمل الفصل الثاني على ثلاث مباحث أيضا حيث تم التطرق في الأول لاتفاقية تحرير الخدمات في الدول العربية، وجاء المبحث الثاني بعنوان تجارة الخدمات في الدول العربية، أما المبحث الثالث فتضمن تحرير تجارة الخدمات في نطاق الغات GATS.

أما الفصل الثالث فقد تضمن أربع مباحث، تناول المبحث الأول بنية التجارة الخارجية للدول العربية، بينما خصص الثاني لتحرير التجارة الخارجية للدول العربية، في حين تناول المبحث الثالث الانعكاسات المترتبة عن عملية تحرير تجارة الخدمات، وأخيرا تم التطرق إلى عوائق وسياسات تطوير قطاع الخدمات في الدول العربية في المبحث الرابع.

الفصل الأول

تمهيد:

تم إنشاء ثلاثة منظمات دولية بموجب اتفاقية بروتن وودز سنة 1944، أين كانت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية أو الغات GATT، أحدهم المنظمات التي توسعت مهامها وأهدافها من إلغاء القيود الجمركية إلى تحرير التجارة الدولية عامة في عدة جولات وكسب خلال ذلك موافقة دول عديدة فنتج عن ذلك قوة عالمية تهدف لتحرير التجارة العالمية.

وخلال جولة الأورغواي وجولة مراكش نشأت المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995 بأربعة اتفاقيات عالمية من بينها الاتفاقية التي تعرف باسم "الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات" أو الغات "GAAT" والتي تبنتها المنظمة العالمية للتجارة، نتيجة لجهود الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أين أدركو مكانة قطاع الخدمات في الاقتصاد العالمي، ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة في الخدمات

المبحث الثاني: ملامح التجارة الدولية في الخدمات

المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات في ظل الاتفاقية العامة للتجارة

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة في الخدمات

إن اهتمام المنظمة العالمية للتجارة بقطاع الخدمات يعود للوزن الكبير لهذا القطاع ومدى مكانته في الاقتصاد العالمي وسيتم بداية التطرق إلى طبيعة الخدمات وإبراز مختلف نظريات التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات

يواجه مصطلح الخدمات شأنه شأن كثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية الكثير من الصعوبات في محاولة تحديد مفهوم واضح ومحدد له، خاصة في ضوء التطورات التكنولوجية التي انتهت بتقليل فاعلية كثير من المعايير التقليدية المستخدمة في مجال تحديد وتصنيف الخدمات.

الفرع الأول: تعريف الخدمات

تنطلق معظم التعاريف للخدمات من محاولة التمييز بينها وبين السلع، على أساس الخصائص المادية واللامادية لكل منها، ففي حالة السلع فإنه يمكن تحديد سماتها المادية ووصفها وصفا دقيقا في حين يختلف الأمر في حالة الخدمات فالعمليات المؤدية إلى تحسين الصحة أو إجراء مدفوعات أو استثمارات مالية تصنف على أنها خدمات.

حسب الجمعية الأمريكية لتسويق الخدمة فإن الخدمة هي" النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة".

كما يعرف GRONROOS الخدمات بأنها "أي نشاط سلسلة من الأنشطة ذات طبيعة غير ملموسة في العادة ولكن ليس ضروريا أن تحدث عن طريق التفاعل بين المستهلك وموظفي الخدمة أو الموارد المادية أو السلع أو الأنظمة والتي يتم تقديمها كحلول لمشاكل العميل.[1]

كما عرف KOTLER الخدمة بأنها "كل عمل أو إجراء يمكن لطرف أن يقدمه لطرف آخر يكون أساسا غير ملموس ولا ينتج عنه تملك لأي شيء وقد يرتبط تقديمه بمنتج مادي"، بينما يعرفها الباحثون فوس وزملائه أنها عبارة عن" تفاعل اجتماعي بين مجهز الخدمة والزبون يهدف هذا التفاعل إلى تحقيق الكفاءة لكليهما"[2].

---

[1] هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 17.

[2] قاسم نايف علوان المحياوي، **إدارة الجودة في الخدمات**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 55.

إن الخدمة عموما تعني أي عمل أو جهد يبدل لتلبية وسد احتياجات الآخرين أو طلباتهم وهي أنشطة غير ملموسة، فللخدمة أهمية كبيرة في الحياة المعاصرة فهناك مجلات متعددة تحتل الخدمة فيها أهمية بالغة.[1]

فبحديثنا عن الخدمات، فإننا نتعامل مع شيء غير ملموس والذي شراءه أو عند انتهاء الاستفادة منه ليس بالضرورة أن ينتج عنه نقل للملكية بمعنى نقل مادي للشيء أو حيازته.

وبناءا على ذلك يمكننا وضع تعريف مبسط للخدمات كتالي:" إن الخدمات تمثل نشاط وأداء غير ملموس يحدث من خلال عملية تفاعل هادفة إلى تلبية توقعات العملاء وإرضائهم وقد تكون هذه العملية مقترنة بمنتج مادي ملموس لكن إنتاجها هو أساس غير ملموس وعند عملية الاستفادة منها ليس بالضرورة ينتج عنها نقل للملكية".

الفرع الثاني: خصائص الخدمات

تنسب للخدمة خصائص رئيسية يمكن توضيحها من خلال مايلي:

1_ **غير ملموسة:** أي لا يمكن إدراكها من خلال الحواس المختلفة مما يؤدي إلى جعل عملية اختيار وتقييم المستهلك لها عملية صعبة تتطلب ضرورة الاهتمام الشديد بتخطيط وتقديم المنتج المناسب وفي الوقت المناسب حتى تبنى الثقة لدى المستهلك، كما أنها تتميز بانعدام وجود وظيفة التخزين وما يرتبط بها من مشاكل الرقابة على المخزون ومخاطر التخزين كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي: [2]

الجدول رقم (01): تصنيف درجة الملموسية

درجة الملموسية	خدمات المنتج	خدمات المستهلك
الخدمات التي تتصف بعدم الملموسية بشكل كامل و أساسي.	الأمن والحماية، أنظمة الاتصالات، التمويل اندماج المنظمات، الاكتساب.	متحف، وكلاء التوظيف، أماكن الترفيه، التعليم، خدمات النقل والسفر، المزادات العلنية.
الخدمات التي تعطي قيمة مضافة للسلع الملموسة.	التأمين، التأمين، عقود الصيانة، الاستشارات الهندسية، الإعلانات، وتصميم العبوات والأغلفة	خدمات التنظيف، التصليح، التأمين، العناية الشخصية.
الخدمات التي توفر منتجات مادية ملموسة.	متاجر المتاجر الجملة، وكالات النقل، المستودعات البنوك.	متاجر التجزئة، البيع الآلي، الخدمات البريدية، العقارات، التبرعات الخيرية.

المصدر: عبد الجبار منديل، مرجع سبق ذكره، ص 279.

[1] عبد الجبار منديل، **أسس التسويق الحديث**، دار الثقافة النشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 279.

[2] المرجع نفسه، ص 270.

2_ **التلازمية:** ونعني بالتلازمية درجة الارتباط بين الخدمة ذاتها وبين الشخص الذي يتولى تقديمها، أي من الصعب أحيانا فصل الخدمات عن شخصية البائع مقدمها لذلك، فإن أداء خدمة معينة قد يحدث جزئيا أو كليا في لحظة وقت استهلاكها فالسلع تنتج وتباع وتستهلك، أما الخدمات فهي تباع ومن تم تنتج وتستهلك، ومن خلال هذه الخاصية يمكن ملاحظة ما يلي:[1]

- تأثر المستهلك بكافة الجوانب المشتركة في عملية إنتاج الخدمة؛
- إمكانية تأثير المستهلك على سلوك مقدم الخدمة وجودة الخدمة؛
- تأثر جودة الخدمة لمقدمها وقت تقديم الخدمة من ناحية نفسيته ومهاراته واستعداده لها؛
- محدودية النطاق الذي تغطيه الخدمة وهذا يرتبط بإمكانيات مقدم الخدمة.

3_ **عدم تماثل الخدمات:** تتميز الخدمات بخاصية عدم التماثل أو التباين طالما أنها تعتمد على مهارة وأسلوب وكفاءة مقدمها وزمان ومكان تقديمها، كما أن مقدم الخدمة يقدم خدماته بطرق مختلفة إعتمادا على ظروف معينة، حيث أن الخدمة المقدمة من قبل نفس الشخص أو المقدم تتباين أحيانا وذلك لاختلاف شخصية، مزاج، الخبرة، المعرفة ...الخ.[2]

ومن هذه الخاصية هي التي تجعل منظمات الخدمة تسعى لتقليل التباين في خدماتها إلى أدنى حد ممكن، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق ثلاث خطوط أساسية:[3]

- الاختيار والتدريب الجيد لمقدمي الخدمات (كما يحدث بالنسبة للعاملين في مجال المصارف والخطوط الجوية)؛
- متابعة رضا الزبون عن الخدمات من خلال مقترحاته و الشكاوي المقدمة؛
- تقيس عمليات أداء الخدمة على مستوى المنظمة ككل (مثل الاستعانة بالأجهزة والمعدات المتطورة بدلا من الأفراد).

---

[1] هاني حامد الضمور، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] محمود جاسم الصميدعي، دنيا عثمان يوسف، **تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص39.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،2001، ص ص 62-63.

ومن خصائص الخدمة أيضا مايلي:[1]

4_ **تلاشي الخدمة، هلاكية الخدمة المقدمة:** بما أن الخدمة تمثل فعل أو تصرف فإنها تتلاشى وتنتهي سواء أن تم الاستفادة منها أو عدم الاستفادة منها وذلك لعدم إمكانية تخزينها والاستفادة منها لحين وقوع الطلب.

5_ **تنتج الخدمة عند وقوع الطلب عليها:** إن ما يميز الخدمات هو إنتاجها عند وقوع الطلب عليها وذلك لكونها فعل أو نشاط يقوم من طرف لطرف آخر لحظة التقاء الطرفان أو وقوع الطلب عليها سواء أن كان بشكل مباشر أو غير مباشر.

6_ **تقلب الجودة:** إن هذه الخاصية إلى أن جودة الخدمة ترتبط بطبيعة مقدمها والمستفيد منها ونوع الأجهزة والمعدات التي تساهم في تقديمها.

7_ **صعوبة تنميط الخدمة:** يعد من المستحيل تنميط ما يقدم من خدمات من قبل المقدمين لنفسه، مثال ذلك الخدمة المصرفية، الخدمة الصحية، خدمات النقل...الخ.

8_ **انتقال الملكية:** إن عدم انتقال الملكية يمثل خاصية تتميز بها الخدمات مقارنة بالسلع المادية.

9_ **اشتراك المستفيد:** يقوم المستفيد بدوره في إنتاج الخدمات وكمثال لذلك التعامل مع المصارف وطرحه للأسئلة حول العمليات التي تجري في المصرف والتي تضمن ما يخصه مثلا كمقدار الفائدة التي تعود على أمواله وغيرها من الخدمات المصرفية.

10_ **التنوع:** إن الخدمات كثيرة التنوع طالما أنها تعتمد على ما يقدمها وعلى مكان وزمان تقديمها.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع السابق، ص ص 41-42.

المطلب الثاني: تصنيف الخدمات

بناءا على ما تقدم من تعاريف للخدمات فالغالبية العظمى من الدول تعتمد في تحديد مفهومها على أكثر من معيار أهمها التصنيف الذي أورده التقرير الذي قدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والتي يمكن إيجازها على النحو التالي :[1]

1_ **خدمات حديثة:** هي مجموعة من الخدمات التي يزداد استعمالها نتيجة للتغير الذي يحدث في متوسط دخل الفرد أوقات فراغه، وتعتبر حديثة لأن استهلاكها يعتبر ظاهرة حديثة، مثل خدمات التعليم والتسلية والخدمات الصحية؛

2_ **خدمات تكميلية:** هي مجموعة الخدمات التي ترتبط ارتباطا لا يقبل التجزئة بالتصنيع ومستوى النمو الحضاري ومن أمثلتها العمليات البنكية والمالية والتأمين والنقل؛

3_ **خدمات قديمة:** هي الخدمات التي فقدت أهميتها بمرور الوقت بإحلال خدمات أخرى محلها، مثل الخدمات المنزلية.

يتضح لنا في مجال الإعلام والاتصال أن الكثير من الخدمات لا تحتاج لانتقال عارض الخدمة أو طالبها وبذلك فقد فقدت بعض المعايير مصداقيتها وأصبح المحتوى التكنولوجي هو المعيار الأمثل لتصنيف الخدمات، حيث تتصف الخدمات حسب المكتب الأمريكي للتقييم التكنولوجي إلى نوعين هما:

- **خدمات قائمة على المعرفة:** مثل خدمات التأمين والخدمات الفنية والمهنية والخدمات البنكية وخدمات المعلومات والتكنولوجيا والإعلان والصور المتحركة والرعاية الصحية والتعليم وهي خدمات تعتمد على رأس المال البشري.

- **خدمات ثانوية:** مثل الخدمات التأجيرية وخدمات النقل والتوزيع والتراخيص والسفر، وبعض الخدمات الاجتماعية ومعظم خدمات التسلية والخدمات الشخصية وهي خدمات ينخفض بها رأس المال البشري وتعتمد على طرق تقليدية في الإنتاج، ومن تم فإن هده التصنيفات توضح أن التجارة في الخدمات تشمل كافة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمنتجات المادية والتي تتضمن: النقل، الاتصالات، التمويل والخدمات المتعلقة بتسهيل العمالة والرعاية الصحية وخدمات التعليم ووسائل الترفيه والحرف المنزلية وخدمات

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحديد التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الغات في مجال الخدمات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص111-113.

الإنشاءات والمنافع العامة وخدمات السياحة أي الخدمات التي يقدمها الفرد وتعتمد على ابتكاره واختراعاته في تحسين مستوى تقديم هذه الخدمات.

المطلب الثالث: الخدمات ونظريات التجارة الدولية

عرفت نظريات التجارة الدولية تطورات كبيرة على أيدي مفكرين متعددين خلال مراحل تاريخية مختلفة أهمها:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

أولا: نظرية الميزة المطلقة (نظرية آدم سميث): إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تغيير قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث (ADAM SMITH) في كتابه المعروف (بثروة الأمم)، الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول، أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية اقل ما يستطيع شركاؤه التجاريون، وبالتالي فان كل دولة ستكسب أكثر فيها إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن تم تقوم بتصدير مثل هذه السلع وتستورد السلع الأخرى وقد اعتبر سميث أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع تبادل بعضها وفقا لساعات العمل المستخدمة في إنتاجها فمثلا: إذا كان يلزم لإنتاج وحدة طعام (10) ساعات عمل في حين إنتاج وحدة الملابس يلزمها (30) ساعة فإن عمل ذلك يعني أن كل ثلاث وحدات من الطعام تعادل وحدة واحدة من الملابس.

في هذا المثال نجد أنه لا يوجد شخص في هذا الاقتصاد يقوم بعرض أكثر من (3) وحدات من الطعام مقابل وحدة ملابس، ذلك لأنه لن يحتمل كلفة أكبر من (30) ساعة والتي هي تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الملابس، ولنفس السبب نجد أن شخصا يقبل بأقل من (3) وحدات من الطعام مقابل وحدة الملابس.

ولتوضيح ما سبق نفترض الكميات المنتجة من الأحذية والأقمشة في دولتي الأردن ومصر كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الكميات المنتجة من الأحذية والأقمشة

الدولة	سلعة (أ) أحذية	سلعة (ب) أقمشة
الأردن	500 وحدة	400 وحدة
مصر	250 وحدة	600 وحدة

المصدر: جمال جويدان الجمل، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ص 25.

ولنفترض أنه في الأردن يتطلب إنتاج وحدة الأحذية (20) ساعة عمل، أما في مصر فإن إنتاج وحدة الأحذية يتطلب (10) ساعات عمل وإن إنتاج وحدة قماش يتطلب 24 ساعة عمل وباستخدام عقد العمل فقط كمقياس لتكلفة، فإنه أن الأقمشة في الأردن ستكون أرخص ما هو عليه في مصر في إنتاج الأحذية سيكون أقل ما هو عليه السعر في الأردن، وعليه نجد أن الأردن يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الأقمشة في حين أن مصر تمتع بميزة مطلقة في إنتاج الأحذية وفقا لآدم سميث فإن كل دولة ستكسب إذا قامت بالتخفيض في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها.[1]

ثانيا: نظرية النفقات النسبية المقارنة لديفيد ريكاردو 1772_1823

قام ديفيد ريكاردو عام 1817 بنشر كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب وقد تضمن كتابه نظريته في النفقات النسبية، والتي أصبحت تعرف فيما بعد (بنظرية الميزة النسبية) حيث افترض ريكاردو في تحليله نفس افتراضات سميث وهي:[2]

- وجود دولتين؛
- وجود سلعتي؛
- حرية التجارة والمنافسة الكاملة؛
- تكلفة الإنتاج تقاس من خلال العمل (ساعات العمل) وهو ما يعرف بنظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلعة.

حيث أوضح ريكاردو أن نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع تغير التجارة الخارجية في هذه الحالة وقد بين ريكاردو أنه يمكن أن تحقق الدولة مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2001، ص ص 34-35.

السلع التي تنتجها، ولكن هناك اختلاف في التكاليف النسبية ولتوضيح مبدأ النفقات النسبية المقارنة نورد المثال الحسابي التالي كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم(03): نفقات إنتاج الأقمشة والأحذية في الأردن ولبنان.

الدولة	وحدة الأقمشة	وحدة الأحذية
الأردن	100	120
لبنان	90	80

المصدر: موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2001، ص34.

من الواضح أن لبنان تتمتع بميزة مطلقة على الأردن في إنتاج كلتا السلعتين ولكن بنسب مختلفة لذلك ومع هذا فإن مصلحة لبنان أن يتخصص في إنتاج إحدى هاتين السلعتين، والأردن عليها أن تخصص في إنتاج السلعة الثانية، وهذا الاختلاف في النفقة النسبية لإنتاج السلعتين هو شرط كافي لقيام تبادل تجاري.

إن تكلفة إنتاج الأحذية بالنسبة لتكلفة إنتاج الأقمشة في لبنان 90/80= 0,88 بمعنى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الأحذية في لبنان هي 0,8 من وحدة إنتاج الأقمشة، أما في الأردن فإن إنتاج وحدة الأحذية إلى تكلفة إنتاج الأقمشة هي 100/120=1,2 بمعنى أن تكلفة أنتاج الأحذية في الأردن تساوي نفقة 2,1 وحدة من الأقمشة، إذن تكون تكلفة إنتاج الأحذية بالنسبة غلى الأقمشة في لبنان أقل من هذه النفقة ذاتها في الأردن، ما يعني أن النفقة النسبية لإنتاج الأحذية في لبنان هي أقل من النفقة النسبية لإنتاجها في الأردن.

الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

إن نظرية الميزات النسبية للتجارة الدولية اهتمت بالفوارق بين البلدان استنادا إلى تكاليف الإنتاج المقارنة، حيث حاول هكشر اولين في نظريته أن يوضح أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى وقد أعطى هكشير لأسباب هذا لإخلاف.

أولا:نظرية هكشر أولين (النظرية السويدية):

لقد اعتمد نموذج هكشر اولين عناصر الإنتاج وهو بصدد تفسير التجارة الخارجية على أنظمة الإنتاج الداخلي للدول دون أن تعني بالمشاكل العملية لتجارة الخارجية كتوقع نوعية السلع التي يتم تبادلها أو تحديد صفات وخصائص هذه السلع.[2]

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص34-35.

[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص158.

تميل الدول متدنية الدخل (الفقيرة) بشكل عام بأن يكون لديها نسبة متدنية من رأس المال كذلك فإن نسبة الأرض رأس المال في دولة مثل استراليا أكبر بكثير من تلك الدولة صغيرة مثل سويسرا، والفكرة الأساسية التي اعتمد عليها هكشر اولين في تحليل هذه الاختلافات في الموارد عبر الدول هو ربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية، فدولة مثل أستراليا لديها وفرة كبيرة في الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الأرض الزراعية فيها منخفضة مقارنة بدولة مثل بريطانيا لديها وفرة كبيرة من رأس المال والتكنولوجيا اللازمة لنسيج ما يجعل رأس المال فيها منخفض مقارنة بأستراليا.[1]

يفترض نموذج هكشر أولين أن إنتاج وتبادل السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة وهو ما يدفع بهذا النموذج إجماله لظاهرة تنوع المنتجات DIFFEREN TIATED PRODUCTS وأثرها في قيام التجارة الخارجية بين الدول، ولقد اكتسبت هذه الظواهر أهمية بالغة بحيث لم يعد في بالإمكان تجاهلها أو إسقاطها من جوهر التجارة الخارجية.[2]

يفترض نموذج هكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول ويترتب على الأخذ بهذا الفرض نتيجتان هامتان بالنسبة لهيكل التجارة الخارجية هما تتعلق الأولى بعدم القدرة على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية في كل من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية أو الرأسمالية ، بينما تتعلق الثانية بعدم القدرة على تفسير دور الشركات متعددة الجنسيات وما لها من أثر غير مباشر على هيكل ونمو التجارة الخارجية، ويمكن إنجاح هذا القصور من جانب نموذج هكشر أولين إلى تركيزه الشديد على عنصرين فقط من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال.[3]

حسب أولين أسباب قيام التجارة هما عاملين أساسيين هما:[4]

- اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول؛
- اختلاف نسب مزج عناصر الإنتاج في دوال إنتاج السلع.

كما أن تركيبة القوى العاملة تعتمد على السياسة التعليمية وظروف اقتصادية واجتماعية أخرى يمكن أن تتغير عبر الزمن، وبالمثل عرض رأس المال في أية دولة يعتمد على عوامل كثيرة تشمل الاكتشافات

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص113.

[3] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،الأردن، 2008، ص31.

[4] رشاد العطار وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000، ص 31.

العلمية، والتي يمكن أن تتغير عبر الزمن ما يدل على أن مركز الدولة في التجارة الدولية لا يمكن أن يكون ثابتا عبر الزمن وذلك بسبب البعد الديناميكي لمفهوم الميزة النسبية.

حسب نظرية هكشر أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكونا من سلع كثيفة رأس المال وهيكل وارداتها يتكون من سلع كثيفة العمل، ولكي يتأكد ليونتيف من صحة هذا التوقع فقد احتاج بيانات من درجة كثافة رأس المال في هيكل صادرات واردات أمريكا وهذه البيانات ممكن الحصول عليها مباشرة من جدول المدخلات والمخرجات والذي يعوض فيه تفصيلات لاحتياجات كل سلعة منتجة في القطاعات داخل الاقتصاد من باقي القطاعات الأخرى كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(04): مدخلات رأس المال والعمالة الأزمة لإنتاج ما قيمته ملون دولار من الصادرات وبدائل الواردات

	الصادرات	الواردات
رأس المال	2550000 دولار	3091000
عنصر العمل	182 عامل	170 عامل
رأس المال/ العمل في السنة	14 دولار	18 دولار

المصدر: شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 101.

يتضح من الجدول أن بدائل الواردات الأمريكية تتمتع بارتفاع نسبة رأس المال/ العامل مقارنة بالصادرات الأمريكية، ومعنى ذلك أن أمريكا تستورد سلعا كثيفة رأس المال وتصدر سلعا كثيفة العمل.

بالطبع فإن هذه النتيجة تتعارض مع نظرية هكشر أولين ولذلك عرفت هذه النتيجة بلغز ليونتيف، حيث حاول ليونتيف تفسير سبب الاختلاف في نتائج اختباراته عن ما هو متوقع أن ترجع إلى عاملين أساسيين وهما:[1]

- يرى ليونتيف أن عنصر العمل غير متجانس فاختلاف درجات التعليم والتدريب والخبرة كلها تؤدي إلى اختلاف المهارات الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاجية؛
- وقد اعتبر ليونتيف أن عنصر العمل الأمريكي متفوق من حيث مستويات التعليم والخبرة والتدريب.

حاول الاقتصادي بيتر كنين أن يقيس كمية رأس المال البشري المتراكم في عنصر العمل، حيث اعتبر أن رأس المال البشري هو ناتج تراكم في التعليم عبر الزمن، وقد استخدمت القيمة الحالية لمردود التعليم كمؤشر تقريبي لرأس المال البشري.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 101.

الفرع الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الدولية

إن الكلام عن نظرية أو نظريات حديثة في ميدان التجارة الدولية هو أمر يدعوا إلى التعجب في وقت يتقدم فيه البحث، فعلى الرغم من تلك التعاليم التي رأيناها في النظريات السابقة، فإن الواقع يؤكد أن جانب كبير من التجارة الدولية يتم بين دول متشابهة في ظروفها.

إن التيارات التجارية التي تربط بين مختلف الدول نجد تفسيرها في عديد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف أهمها:[1]

- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركز شديد لتجارة الخارجية؛
- يرتبط بتلك الظاهرة ارتباطا وثيقا عامل آخر هو حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها؛
- لطالما أن الظروف المثالية لقيام التجارة الخارجية يتطلب أن يتوفر العلم الكامل بما يجري في الأسواق المختلفة، حيث أن العلم الكامل بأحوال السوق الدولية غبر متوفر؛
- تغير الميزة النسبية، لما كانت العوامل التي تفاعل في تشكيل اتجاهات التخصص الدولي لا تبقى ثابتة عبر الزمن؛
- على خلاف ما افترضته نظرية التجارة الدولية تؤثر نفقات النقل في تيار واتجاه التجارة الخارجية؛
- الشركات المتعددة الجنسيات كنتائج لقوى احتكارات القلة في كافة الدول الرأسمالية الكبرى يسيطر على أهم فروع الإنتاج بها عدد من الشركات الضخمة كثيرا ما يتعدى نشاطها الحدود الوطنية إلى الخارج.

أولا: تحليل منحنى التعلم

يرتبط هذا التحليل بين ارتفاع مستوى مهارات العمل والتحسن في الفن الإنتاجي وبين إجمالي عدد المنتجات التي يتم إنتاجها من نوع معين خلال فترة زمنية معينة، وليس بين حجم الاستثمارات في التعليم والبحوث، وفيما يتعلق بقدرة العامل على التعلم لوحظت أن عدد الساعات التي يقضيها العامل في صناعة منتج معين يميل للانخفاض بنسبة الإنتاج جميعها تنخفض في تراكم تجارب الإنتاج.

إن امتداد هذا التحليل إلى التحليل الاقتصادي الدولي يعطي نتائج جديرة بالاهتمام، فبفرض وجود دولتان الأولى هي الرائدة في صناعة منتج كثيف العمل بينما دخلت الدولة الثانية إلى هذا المجال في مرحلة

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص ص 27-31.

لاحقة فنظرا لافتقار الدولة اللاحقة إلى التجربة ورغم ما تمتع به من ميزة نسبية لإنتاجها كثيف العمل، فإنها لن تستطيع في بادئ الأمر منافسة الدولة الرائدة، وباستطاعة الدولة الرائدة أن تبقى على الفجوة بينها وبين الدولة اللاحقة طالما كان في استطاعتها مضاعفة الإنتاج بنفس السرعة الأخيرة، ولما كان هذا أمرا بالغ الصعوبة وتبعا لذلك يتباطأ معدل انخفاض النفقات في الدولة الرائدة بينما تنخفض نفقات الإنتاج بمعدل أسرع في الدولة اللاحقة، وهنا تعود المزايا النسبية ونسب عناصر الإنتاج إلى الظهور بوضوح مادام قد تم التخلص من عبئ التفوق التكنولوجي، فإذا ما أدخلنا في اعتبارنا أن المعدات ذات النفقة الرأسمالية العالمية والتي يستغرق إهتلاكها وقتا طويلا قد تقادم، وبالتالي تصبح عائقا أمام الدولة الرائدة فإنها تواجه وضعا أسوأ مما يبدو.[1]

ثانيا: نموذج ليندر

يرى ليندر أنه فيما يتعلق بالسلع المصنوعة والتي تكون الجزء الأكبر من التجارة تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق والسلعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج، ويؤكد تحليل منحنى التعلم هنا نموذج ليندر حيث أن المراحل الأولى لنمو مشروع ما تعطيه ميزة النفقات تجعله يمتاز على منافسيه، حيث لاحظ ليندر أن الدول المستوردة تعتبر من الناحية المنطقية أول من يدخل بعد ذلك في سوق التصدير فما دام يتوفر لديها سوق كبيرة لاستيراد سلعة فإنه يتوفر لديها كذلك الظروف الملائمة لإنتاج أنواع متعددة من السلع المستوردة.

يرى ليندر أنه لا وجه للغرابة إذا وجدنا أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم بين الدول المتقدمة أو أن نسبة كبيرة من التجارة تتم بين الدول الصناعية.[2]

الفرع الرابع: النظريات الخاصة بالتجارة الدولية في الخدمات

هناك محاولات عديدة لتفسير النمو في قطاع الخدمات واتساع نطاق أنشطته للحد الذي نوراه الآن وفيما ياي نحاول عرض أهمها:

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص34-35.

أولا: المنهج الانتقائي (نموذج جون دانـنج)

ويعد من أكثر النماذج قدرة على تفسير واحتواء العديد من الظواهر التي ترتبط بالإنتاج الدولي ويقوم بتحليل هذا النموذج عند تطبيقه على التجارة والاستثمار الدولي في الخدمات على تفاعل محددات ثلاث:[1]

1_مزايا الملكية:

ونعني بهذا الاصطلاح القدرة على إشباع الطلب القائم والمحتمل على إنتاج الشركة وتشمل أهم عناصر الميزة التنافسية والتي تمتلكها الشركات متعددة الجنسية التي تعمل في مجال الخدمات:

- **الجودة:** تتميز جميع الخدمات عن السلع في اعتمادها بصورة كبيرة نسبيا على العنصر البشري الذي يمثل أحد المتغيرات الأساسية في تحليلها، ويبدو هذا بوضوح في حالة الخدمات الشخصية والمهنية والخدمات الجماعية والترفيهية كالمسارح والرحلات، وتعكس الجودة في الكثير من هذه الخدمات ما يعرف بالسمعة الخاصة بقدميها، ويلاحظ أن التدخل الكبير لعنصر البشري في عملية الإنتاج يجعل مسألة الجودة أمر غير قابل لتنميط، فالمنتج لسلع يستطيع ضبط الجودة الخاصة بأي مكون أو بأي إضافة للجهاز من خلال آلية معينة في الإنتاج أو في التشغيل، ولكن يبدو هذا الأمر مستحيلا في حالة الاستثمارات القانونية والمطاعم والنقل البحري...إلخ؛

- **اقتصاديات الموضع:** يعتمد ظهور الخدمة وتطورها على ما يعرف باقتصاديات الموضع فالخدمة التي يقدمها تاجر التجزئة تتحدد اقتصادياتها من خلال تنوع المعروض وطاقة التخزين لديه، وهو ما يتيح له البيع بأسعار تنافسية بالإضافة أن التنوع يوفر وقت المستهلك، ولعل هذا ما يفسر ما تتمتع به متاجر السلعة من ميزة تنافسية، وتتضح اقتصاديات الموضع كذلك في حالة النقل البحري، شركات التأمين والعديد من الأنشطة المرتبطة بالتمويل؛

- **اقتصاديات الحجم والتخصص:** لا يوجد فارق بين إنتاج السلع والخدمات بالنسبة للاستفادة من مزايا التخصص واقتصاديات الحجم، ما لا شك فيه أن النقل على الطائرات 747 أقل تكلفة من النقل على الطائرات 727، كذلك فإن الإقامة في الفنادق 500 سرير أقل تكلفة بالنسبة لمنتج عنها في فنادق 30 سرير، إن المؤسسات الخدمية يمكنها التمتع بمزايا التخصص ومزايا اقتصاديات الحجم تماما كما هو الحال في

[1] وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر1999-2009**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص ص 20-22.

المؤسسات الصناعية، كما أن الحجم يعد الشرط الأول لنجاح أنشطة خدمية بذاتها مثل التأمين وإعادة التأمين والبنوك الاستثمارية؛

- **التكنولوجيا والمعلومات:** هناك العديد من المؤشرات التي يمكن بها التعرف على المستوى التكنولوجي لقطاعات الصناعية، مثل نسبة المنفق على البحوث والتطوير إلى قيمة الإنتاج، أو نسبة العمالة الماهرة إلى العمالة الغير ماهرة أو إجمالي القوة العاملة أو عدد براءات الإختراع الذي تمتلكه المؤسسة والقدرة على تطوير منتجات جديدة أو الإنتاج بتكلفة أقل أو جودة أعلى.

وجميع ما سبق يمثل المؤشرات الخاصة بالمزايا التنافسية للمؤشرات العامة في قطاع الخدمات والخدمات لا تختلف في هذا الجانب عن الأنشطة الصناعية على الرغم من أن التكنولوجيا التي ترتكز عليها الخدمات هي من نوع تكنولوجيا المعلومات، أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا الآلية وهو ما يجعلنا نطلق عليها الصناعة كثيفة التكنولوجيا الخفيفة، فصناعة الخدمات تعتمد بصفة أساسية على ملكية القدرة على إدارة المعلومات في جميع الأنواع المرتبطة بالنشاط بطريقة أو بأخرى، فبدلا من امتلاك خطوات وطرق الإنتاج التي يمكن أن تشتري براءتها أو الاعتماد على الهندسة العكسية في الحصول عليها، فإن صناعة الخدمات تعتمد على المهارة والخبرة والقدرات الإدارية والتنظيمية وقد تطلب التوسع الدولي لأنشطة الخدمات تطوير البنية الأساسية بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، وغالبا ما تركز التطوير في البنية الأساسية في مجال التطوير في البنية الأساسية الخاصة بنقل البيانات ونشرها.

2- المزايا المرتبطة بالموقع:

إن الشركات التي لها مزايا الملكية السابقة غالبا ما تعمد لبحث عن المكان الذي يمكن أن تشغل فيه هذه المزايا بنفسها أو بيع هذه المزايا إلى آخرين يشغلونها، أن رغبة الشركات متعددة الجنسية في إشباع رغبات المستهلك المحتمل خارجيا والحفاظ على وتطوير الانطباع الخاص بالعلاقة التجارية في منطقة جغرافية معينة، بالإضافة للمنافسة جميعها تمثل العوامل المحركة لانتقال الشركات إلى أسواق في أماكن جغرافية معينة سواء بالتصدير أو بالاستثمار المباشر فيها أو أي شكل آخر لانتساب سوق محلي كتراخيص الإنتاج.

والمتغيرات التالية تمثل أهم المحددات الخاصة بمقياس مدى جاذبية الموقع أو السوق المستهدفة:

- وفرة الموارد الطبيعية والموارد الإنتاجية الأخرى؛
- أسعار ومستوى الجودة والإنتاجية الخاصة بعوامل الإنتاج؛

- تكاليف النقل الجوي والاتصالات؛
- القيود على تجارة الخدمات (معوقات الاستيراد)؛
- أعباء الاستثمار الأجنبي وحوافزه؛
- البنية الأساسية (قانونية، تجارية، تعليمية، نقل، مواصلات)؛
- الفروق الحضارية؛
- وفرات طرق تداول المعلومات مركزيا، البحوث والتطوير للأسواق والإنتاج؛
- درجة التدخل الحكومية في الحياة الاقتصادية.

وتبدو أهمية الموقع محدد من محددات الاشتراك دوليا سواء بالتصدير أو الاستثمار في الأنشطة الخدمية، نظرا لطبيعة الخاصة لبعض هذه الأنشطة فالسياحة والأنشطة المرتبطة بها ترتبط بتوافر مواصفات وملامح لموقع كتوافر الطقس المناسب والمناظر الطبيعية...إلخ.

ويؤثر التدخل الحكومي بصورة أساسية على محددات الموقع فالأنشطة الخدمية تعاني من العديد من القيود التي تحد من توسعها عالميا على الرغم من توافر النوايا والاتجاهات نحو تحريرها.

3- مزايا التوطن:

غالبا تتجه المؤسسات ذات المزايا النسبية (مزايا الملكية) إلى استغلال مزاياها بنفسها بإنشاء الفروع خارجيا لتتكامل أفقيا أو رأسيا مع المشروعات الموجودة (السوق المقترح) وهي تفضل ذلك عن الأشكال الأخرى للتعامل خارجيا كمنح أو تأجير حقوق الإنتاج أو العلامة التجارية أو تقديم الاستشارات الفنية، وذلك لما يرتبط بالاستثمار من القدرة على السيطرة على الأسعار وتكاليف الإنتاج، بالنسبة لقطاع الخدمات لا يوجد شكل آخر غير الاستثمار الأجنبي يمكن أن يحفظ للشركة الأم سلطتها.

المبحث الثاني: ملامح التجارة الدولية في الخدمات

تشير الإحصائيات العالمية الأخيرة إلى تزايد نسبة التجارة في الخدمات ونموها بطريقة أسرع من نمو التجارة في السلع.

المطلب الأول: مفهوم تجارة الخدمات

إن تجارة الخدمات الآن أصبحت تمثل الغالبية العظمى من التجارة الدولية لدول العالم لكن بالرغم من هذه المكانة، وبالنظر إلى التطور الاقتصادي الذي لحق الاعتراف بتجارة الخدمات خلال القرنين السابقين نجد أنها لم تأخذ حظا وافرا من جانب الاقتصاديين، حيث أولوا لتجارة السلع أهمية تفوق تجارة الخدمات واعتبروا هذه التجارة بمثابة تجارة تابعة أو مكملة لتجارة السلع أكثر من كونها قائمة بذاتها، وقد انقسم الفقه الاقتصادي إلى فريقين: الفريق الأول يمثل الفقه الاقتصادي التقليدي أو الكلاسيكي، الفريق الثاني يمثل الفقه الاقتصادي المعاصر وسوف نعرض فيما يلي مفهوم تجارة الخدمات لدى الفريقين:[1]

الفرع الأول: مفهوم تجارة الخدمات في الاقتصاد الكلاسيكي

نظر معظم أصحاب الفقه الاقتصادي التقليدي للتجارة في الخدمات على أنها لا تمثل بالنسبة لهم أي عمل، ومن تم لا تضيف للثروة أي شئ، وأن تجارة السلع وحدها فقط هي التي تضيف للثروة وتؤدي إلى الإنتاج وتدر دخلا وتعتبر نشاطا نافعا، بينما يرى البعض الآخر من هذا الفقه أن الخدمات تمثل نشاطا اقتصاديا يمكن الاستفادة منه، والحقيقة أن الرأيين قد ربط كل منهما تجارة الخدمات بنظرية العمل للقيمة.

ولقد فرق آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية بين العمل المنتج والعمل غير المنتج حيث رأى من وجهة نظره أن العمل المنتج هو الذي يظهر في صورة مادية ملموسة أو صورة شئ معين أو سلعة يمكن بيعها، وبالتالي يستبعد الخدمات من دائرة الأعمال المنتجة والتي لا تمثل فائضا كما أنها غير معمرة، فهي تستهلك فور أدائها وبالتالي يخرج المهنيون من الدائرة المنتجة لاعتبار ما يخدمونه من خدمات يتبقون عنها أجرا ولا يضيفون رأس مال، ولم يستثنى من تلك الطائفة سوى طبقة التجار الذين يملكون المتاجر وبالتالي تخرج طبقة العمال الذين يملكون المتاجر وبالتالي تخرج طبقة العمال الذين يعملون لديهم من هذا الاستثناء.

وجاء ريكاردو وحاول الربط بين المنفعة والقيمة وأعتبر أن السلعة عديمة المنفعة هي سلعة عديمة القيمة، دور الأنشطة الخدمية في زيادة الدخل القومي ما أدى إلى توجيه العديد من الانتقادات إليه وإلى آدم سميث، خاصة وأن الفئات المهنية التي استبعدها آدم سميث كانت تمثل حوالي ربع النشاط الاقتصادي في

[1] رانيا محمود عند العزيز عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-109.

ذلك الوقت، بالإضافة إلى أن النشاط الاقتصادي لابد أن يشمل على الإنتاج بصورتيه السلع والخدمات ويصعب الفصل بينهما في معظم الأنشطة الاقتصادية، وعندما جاء كارل ماركس تردد كثيرا في الاعتراف بتجارة الخدمات، فقد اعتبرها عملا غير منتج على الرغم من أنها ضرورية لتراكم رأس المال وليس لحسابه الخاص ثم اعتبر الخدمات التمويلية جزءا أو مرحلة في عملية رأس المال، لا يمكن الاعتراف بها على استغلال وانتهى ماركس إلى إسقاط تجارة الخدمات من الحسابات القومية لدولة والتي يقتصر القيد فيها على المنتجات المادية فقط.

أما ساي فقد رفض نظرية العمل المنتج واعتبر الأنشطة النافعة هي التي تحقق إشباعا للمستهلك واعترف بمصطلح الخدمات، وبذلك أدخل تجارة الخدمات في دائرة المنفعة واعتبرها إنتاجا على الرغم من أنها أعمال غبر مادية.

في نهاية القرن التاسع عشر جاء ألفريد مارشال مؤسس المدرسة الكلاسيكية الحديثة ونظر إلى تجارة الخدمات على أنها عمل نافع يشبع الحاجات، واعتد بعمل خدم المنازل والأعمال الإدارية وأدخلها ضمن حساب الدخل القومي.

الفرع الثاني: مفهوم تجارة الخدمات في الاقتصاد المعاصر

كاد يجمع الفقه الاقتصادي المعاصر على اعتبار تجارة الخدمات عملا منتجا مثلها في ذلك مثل تجارة السلع، وبناءا على ذلك فإن تجارة الخدمات تمثل شكلا من أشكال الثروة تدر دخلا اقتصاديا للدولة، لكن الأمر الذي اختلف عليه هذا الفقه هو تحديد الدور الخدمي في نطاق التجارة الدولية.

حيث يرى فيشر أن الأنشطة الاقتصادية تتكون من ثلاث قطاعات يشكل القطاع الأول منها الزراعة واستخراج المعادن، والقطاع الثاني يشتمل على الصناعة وتحويل المواد الخام إلى عدة وسائل مختلفة، أما القطاع الثالث فيشمل على مجال واسع من الأنشطة التي تمدنا بالخدمات، وهي تنحصر في خدمات النقل والتجارة والتعليم والحرف والفلسفة وهي مجالات تؤدي إلى جذب رأس المال إليها ولا تقل أهمية عن القطاع الأول والثاني، أما كلارك فقد حاول التضييق من نطاق القطاع الثالث (خدمات) لكنه حدد القطاع الأول بالزراعة والغابات والصيد، والقطاع الثاني على الأنشطة الصناعية ويتم فيها تحويل عناصر الإنتاج إلى منتج.

لكن فيشر اتخذ معيار خاصا لتحديد الأنشطة في قطاع من القطاعات الثلاث على أساس معدل الإنتاجية فالأنشطة ذات الإنتاجية المتوسطة تدخل في القطاع الأول (الزراعة) والأنشطة ذات الإنتاجية

المرتفعة تدخل في القطاع الثاني (الصناعة)، أما الأنشطة ذات الإنتاجية البطيئة أو عديمة النمو تدخل في القطاع الثالث (الخدمات) وهو ما أدى إلى انتقاد بعض الفقه له، وقد انتهى هذا الخلاف الفقهي إلى القول بأهمية وضرورة قطاع الخدمات، والذي يمثل كافة الأنشطة الاقتصادية عدا الزراعة والتعدين والتصنيع، وهذا التوسع في تجارة الخدمات أدى إلى الاهتمام بها من قبل المنظمات المعنية بالتجارة العالمية، ومن أمثلتها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، والذي حث فيه جميع دول العالم على تناول قضايا التجارة في الخدمات مع مراعاة التغيرات التكنولوجية في ميدان الخدمات.

المطلب الثاني: محددات وتصنيفات التجارة الدولة في الخدمات

للتجارة الدولية محددات وتصنيفات نبرز أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: محددات التجارة الدولية في الخدمات

إن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى ينصرف إلى العناصر التي تحدد اتجاه التجارة الدولية في الخدمات لدولة ما، وفي هذا الشأن من المتوقع أن تكون العناصر المؤثرة على التجارة الدولية في السلع هي تقريبا نفس العناصر التي تؤثر في تجارة الخدمات ففي ظل غياب الحوافز التجارية من الممكن لدولة ذات أعداد ضخمة من العمالة غير المدربة والتي تفيض عن احتياجاتها أن تعتمد في صادراتها إما على خدمات كثيفة أو منتجات تحتاج إلى عمالة كثيفة في العملية الإنتاجية.

ومن الممكن أن تأخذ هذه الصادرات من الخدمات ذات العمالة العالية أنماطا مختلفة مثل انتقال عمال البناء للقيام بمشروعات في بلد ما لفترة زمنية مؤقتة، معدات أو وسائل النقل أو إدخال بيانات الحاسب الآلي عن بعد...إلخ.

ومن ناحية أخرى فإن البلاد التي تتميز بعمالة ذات مهارة عالية سيكون لها بالطبع ميزة تنافسية فالتصدير الخدمات يتطلب توافر مثل هذه المهارات في عدة مجالات، مثل الأعمال المصرفية والاستشارات الهندسية وبرامج الحاسب الآلي، وما إلى ذلك، وكذلك الحال بالنسبة للموقع فإن البلاد التي حظيت بموقع جغرافي يهيئ لها تنمية المهارات في الصيد لا بد أن تكون متميزة في تصدير الخدمات البحرية، وكذلك البلاد ذات الطبيعة الجغرافية الخاصة لتتميز من ناحية الخدمات السياحية وهكذا.

وكما هو الحال في إنتاج السلع فإن عنصر حجم الطلب له أيضا تأثيره المباشر في مجال الخدمات، لان توافر الطلب في السوق المحلي على خدمات محدد بحجم كبير سيكون له أثره المباشر على تطوير هذه الخدمات داخليا وبالتالي سيعطي تلك الدولة ميزة تنافسية لتصدير خدمات في مثل هذه المجالات.

وبالتالي من المتوقع أن تتمتع الدول ذات الدخول المرتفعة بميزة نسبية ولو محليا في تلك الخدمات التي تطلبها المجتمعات الغنية، ولن مع الوقت وبالنظر إلى أن عنصر الأجور يمثل نسبة عالية في منافسة المجموعة الأولى من الدول ومن الممكن لها أن تستحوذ على نصيبها من تلك الخدمات.

وبصفة عامة عندما يصبح هناك نمطا محددا لتقديم الخدمة فعادة ما تنتقل عملية إنتاج تلك الخدمة من الدول التي قامت بتطويرها إلى الدول ذات الوفرة في العمالة التي وصلت إلى مرحلة جيدة في الحصول على المهارات المطلقة ورأس المال اللازم لاقتناء المعدات المرتبطة بمثل هذه الخدمات وهذه القضية مرتبطة إلى حد بعيد بظاهرة الاستثمار الدولي بقطاع الخدمات.[1]

الفرع الثاني: تصنيفات التجارة الدولية في الخدمات

هناك عدة طرق لتصنيف التجارة الدولية في الخدمات تستند كل منها إلى معيار معين ومن تلك التصنيفات:

أولا: تصنيف RONALD SHELP: حيث يصنف التجارة الدولية في الخدمات إلى ثلاثة أنواع رئيسية على النحو التالي:[2]

- خدمات متعلقة بالاستثمار: مثل أعمال البنوك والخدمات المهنية وخدمات الفنادق؛
- خدمات متعلقة بالتجارة مثل النقل الجوي والبحري والبري؛
- خدمات متعلقة بالتجارة والاستثمار: مثل الاتصالات اللاسلكية والتأمين وخدمات الكمبيوتر والتعلم والخدمات الصحية والتعمير والهندسة والخدمات التي تقدم استشارات فنية وهندسية.

ثانيا: تصنيف GARY SAMPSON_RICHARD SMAP:

ركز كل من GARY SAMPSON_RICHARD SMAP على الحاجة إلى قرب كل من عارضي وطالبي الخدمة كطريقة لتصنيف التجارة الدولية فيها كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05) : طريقة تصنيف التجارة الدولية حسب GARY SAMPSON_RICHARD SMAP

	عدم تحرك المستهلك	تحرك المستهلك
عدم تحرك المنتج	A	B
تحرك المنتج	C	D

المصدر: وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص27.

[1] فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية** –حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010–2011 ، ص22.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سبق ذكره، ص10.

وبالنظر إلى الجدول السابق يمكن تصنيف الخدمات إلى أربعة أنواع على النحو التالي:

- الخدمات المنعزلة أو المنفصلة (مجموعة A) وهي الأنشطة الخدمية التي لا تحتاج إلى انتقال طالبي وعارضي الخدمة بين دول العالم، مثل التدفق الدولي للمعلومات؛
- خدمات متمركزة في موقع عارضها (المجموعة B) وهي الخدمات التي تحتاج إلى انتقال طالب الخدمة إلى موقع عارضها وتعد السياحة والتعليم والخدمات الصحية نماذج لهذا النوع؛
- خدمات متمركزة في موقع طالبها (المجموعة C) وهي الخدمات التي تطلب انتقال عارض الخدمة للمكان الجغرافي الذي تطالب فيه، ويندرج تحت هذه المجموعة الحركة الدولية لعوامل الإنتاج (رأس المال والعمالة)، والذي يأخذ شكل الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة العمالة المؤقتة؛
- الخدمات المنفصلة (المجموعة D): هي الخدمات التي تتطلب انتقال كل من عارض وطالب الخدمة ومثال ذلك انتقال أحد السياح إلى دولة ما والمبيت أحد الفنادق المملوكة لدولة أجنبية، ما تجدر الإشارة إليه أن بعض الخدمات يمكن تصنيفها في أكثر من نوع وفقا لما سبق، مثل خدمات النقل الجوي، فالحقوق التجارية للناقل يمكن إدراجها تحت القسم (B) من المعاملات، وعندما يقوم سائح برحلة جوية داخلية في طائرة تخص البلد الذي يزوره ينطبق على هذا النوع من الخدمة النوع (C) ويطبق النوع (D) عندما يقوم أحد المقيمين بالدولة بتشغيل طائرة أجنبية محليا.

يفرق الفكر الاقتصادي بين أربع طوائف رئيسية للتجارة الدولية في الخدمات وذلك في ضوء دولية العناصر وانتقالات منتجو الخدمات ومستهلوها، وهذه الطوائف الأربع الرئيسية هي:[1]

1_ الخدمات المنفصلة أو منعزلة: وهي عبارة عن الأنشطة الخدمية التي لا تحتاج إلى انتقال عارض أو طالب الخدمة بين دول العالم المختلفة، حيث لا حاجة ويعني ذلك أن الخدمة تكون متجسدة في عناصر أخرى بخلاف الشخص، ويمكن للخدمات هذه الحالة أن تكون محلا للتجارة الدولية عبر الحدود الوطنية مثلها في ذلك مثل السلع.

ومن الأمثلة على هذه الطائفة من الخدمات خدمات النقل بأنواعه البري والبحري وفي قطاع الخدمات المالية، فهناك خدمات الاستشارات المالية والأنشطة عبر البنوك مثل خدمات الإقراض النقدية الدولي، والذي يعتبر مثالا واضحا على هذه الطائفة من الخدمات.

[1] وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29.

2_ الخدمات المتمركزة في موقع عارضيها: وهي عبارة عن الخدمات التي تتطلب تحرك أو انتقال طالب هذه الخدمة على موقع عارضيها فهذه الخدمات تتطلب انتقال المستهلكين دون المنتجين لهذه الخدمات ومن أمثلتها خدمات السياحة والتعلم والخدمات الطلبية.

فالسائح على سبيل المثال يتحرك ماديا داخل دولة منتج الخدمة، فإذا قام هذا السائح بإجراء بعض المشتريات باستخدام الشركات السياحية أو تغير العملة خارج حدود بلاده، فهو يكون في مثل هذه الأحوال مستوردا لخدمات مالية أجنبية.

3_الخدمات المتمركزة في موقع طالبيها: هي الخدمات التي تتطلب فقط انتقال منتج هذه الخدمات دون المستهلك لها، في هذه الحالة فإن عارض الخدمة هو الذي يتحرك داخل المستهلك، حيث يستلزم الأمر وجود منتج الخدمة أو العارض لها في المكان الجغرافي الذي تطلب فيه، وتقع كل من الخدمات المعرفية والمالية وخدمات التأمين داخل نطاق هذا النوع من الخدمات، وعلى ذلك فإن تأسيس أو إنشاء فرع لبنك أجنبي في الدولة المضيفة لكي يقدم خدماته إلى العملاء في الدولة الأخيرة يعد مثالا واضحا على هذا النوع من الخدمات.

4_الخدمات المرتبطة أو الغير منفصلة: وهي تلك الخدمات التي تتطلب انتقال كل منتج ومستهلك الخدمة، فإن كان كل منتج ومستهلك الخدمة في بلد أجنبي "دولة ثالثة" عند تقديم الخدمة، فعندئذ يتحقق هذا الشكل من التجارة في الخدمات والذي يسمى عادة تجارة البلد الثالث، وكمثال على هذا النوع من الخدمات في نطاق قطاع البنوك مثلا الحالة التي تقوم فيها إحدى الشركات المركبة الأمريكية متعددة الجنسيات بافتراض مبالغ مالية في ألمانيا من أحد البنوك الفرنسية أو الإيطالية.

المطلب الثالث: أهمية التجارة في الخدمات على المستوى العالمي

الفرع الأول: الأهمية النسبية للخدمات في التجارة الدولية

لم يحظى قطاع الخدمات بأي اهتمام يذكر من قبل الاقتصاديين أمثال آدم سميت ودفيد ريكاردو حيث اعتقد هؤلاء أن قطاع الخدمات غير منتج، واعتبر آدم سميت في كتاباته في القرن الثامن عشر الإنتاج عديم المخرجات كمجهود الأطباء والمحامين، وسيطرت الأفكار التي تقول بأن قطاع الخدمات قطاع هامش وليس له قيمة اقتصادية، ولكن مع مطلع الربع الأخير من القرن التاسع عشر أقر ألفرد مارشال أن مقدم الخدمة قادر على تقديم منفعة لمستهلكين تماما مثل منتج السلعة المادية، وأضاف مارشال بأن السلع ما كانت لتظهر إلى الوجود لو لم تكن هناك سلسلة من الخدمات المقدمة لكي يتم إنتاج هذه السلع وتقديمها

لمستهلكين، غير أن قطاع الخدمات بدأ في النمو المتزايد، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث تحولت الكثير من اقتصاديات الدول من اقتصاد التصنيع إلى الاقتصاد الخدمي، ويساعد في ذلك التطور التكنولوجي خاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتشهد في وقتنا الحاضر أدبيات جديدة أدخلت في المجال الاقتصادي كاقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي بحيث يأخذ فيه قطاع الخدمات حيزا وافرا.

وخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين أكتسب التجارة في الخدمات أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول وخاصة المتقدمة منها.[1]

والتجارة في الخدمات مثلها مثل التجارة في السلع تؤسس بصفة جوهرية على فكرة المزايا النسبية ولذلك فالدول التي تمتع بمزايا نسبية أو تفوق في مجال إنتاج بعض الخدمات تكون لها الريادة في تجارة وتسويق هذه الخدمات في السوق الدولية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الصناعية الغربية من أهم الاقتصاديات الناجحة في تجارة الخدمات، حيث يعتمد ميزان مدفوعاتها على الصادرات من الخدمات لتعويض العجز في الميزان التجاري وتعترف الولايات المتحدة الأمريكية صراحة بأن نمو اقتصادها القومي وتجارتها الخارجية يتوقف أساسا على نمو صناعة الخدمات، ولنا أن نتصور مدى تقدم معدلات الإنتاج في الوقت الراهن، كما أن نمو هذا القطاع كان سبا في استيعاب جانب كبير من العمالة ومؤثرا في مشكلة التشغيل وامتصاص البطالة، وهي أكثر من غيرها إحساسا وشعورا بمدى تأثير القيود والعوائق على الخدمات في السوق الدولية على تجارتها الخارجية، وإذا كانت غالبية الخدمات المقدمة في السوق الدولية مقدمة من الدول الصناعية الكبرى (أمريكا، إنجلترا، سويسرا، السويد، ألمانيا، اليابان) إلا أن هناك القليل من الدول النامية المتقدمة في بعض قطاعات الخدمات مثل ذلك سنغافورة وهونغ كونغ، حيث نجدها متقدمة في بعض قطاعات الخدمات المالية (نشاط التأمين والبنوك)، وهي لا تعمل فقط في نطاق بلادها وإنما خارج الحدود وبصفة خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا، وطبقا لتصورنا بأن الميزة النسبية ليست حتمية وتلقائية بل لابد من إبرازها والعمل على تنميتها واستخدامها، فإن كثيرا من الدول النامية الأخرى والتي يبدو ظاهريا ونظريا بأنها تمتع بميزات نسبية طبيعية في مجال بعض الخدمات (مثل مصرفي مجال السياحة والآثار) ، نجد أن حظها في السوق الدولية لسياحة قليل وضئيل، بالمقارنة بعض الدول المتقدمة والتي لا تمتع بمثل هذه المزايا النسبية الطبيعية، وسوق تعمل بعض الدول الرائدة في قطاعات الخدمات بتكريس وزيادة السيطرة على بعض

[1] بريش عبد القادر، **تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في الخدمات المالية المصرفية-اتفاقية الغات**، جامعة الشلف، ورقة بحثية متوفرة على الموقع .htth://.www.neevia.com

الأنشطة مع زيادة تحرير هذه القطاعات واتساع السوق أمامها زمن أمثلة ذلك انجلترا في مجال التأمين والشحن البري وأمريكا في مجال البنوك و السينما.[1]

الفرع الثاني: وزن تجارة الخدمات في الاقتصاد العالمي

إن الخدمات أصبحت تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية حيث أن في عام 2000 بلغ حجمها 1435 بليون دولار أي خمس التجارة العالمية الكلية، والواقع أن حجها الحقيقي يفوق هذا المبلغ، لأن إحصائيات التجارة الخارجية تعتمد على انتقال الخدمات من دولة إلى أخرى ولا تسجل العمليات التي تجري داخل الدولة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وتستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارة الخدمات وقد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، اليابان، كندا بـ: 957 مليار دولار أي ثلثي صادرات العالم، كما لهذه الدول أهمية مماثلة في الاستيراد في حين لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية 31 مليار دولار أي 1,2% فقط من الواردات العالمية في العال، وتبلغ وارداتها 39 مليار دولار أي 2,7% من الواردات العالمية وهذا حسب التقرير السنوي لسنة 2001 لمنظمة التجارة العالمية.[2]

أما حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للأنكتاد لسنة 2013 فإنه وحسب الإحصائيات:

- تمثل صادرات الخدمات 20% في العالم عام 2012 بزيادة ضعيفة مقارنة بالسنوات الماضية؛
- تصل هذه النسب في الدول المتقدمة إلى 24% بينما لا تزيد عن 14% في الدول النامية؛
- تبدو نسبة صادرات الخدمات في الدول العربية ضعيفة لا تتعدى 10% في جل الحالات باستثناء بعض الدول ضعيفة الدخل كجزر القمر، مصر، الأردن، المغرب، تونس في شكل خدمات سياحية أو مالية؛
- أما الواردات الخدمية تصل إلى نسب أعلى بكثير خاصة في الدول الغنية كالكويت، السعودية، قطر، الإمارات، الجزائر وتبقى محدودة في بقية الدول العربية.

[1] مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص173.

[2] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، القاهرة ،2009، ص 223.

وهذا ما يمكن إبرازه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(06): تطور صادرات وإيرادات الخدمات لسنة 2013 لبلدان مختارة

البلدان	الصادرات	الواردات	النسبة المئوية للصادرات	النسبة المئوية للواردات
الجزائر	3540	60508	5	19
البلدان المتقدمة	2950470	2512751	24	20
كوريا الجنوبية	11854	108178	17	17
سنغفورة	112243	117949	20	24
ماليزيا	37616	42182	14	18
مصر	21767	16361	45	24
تونس	5237	3288	24	12
الأردن	4538	4536	42	20
المغرب	13516	8136	39	16
السعودية	11050	73407	3	34
العالم	4425785	427006	20	19

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الانتكلد، 2013 على الموقع الاليكتروني

https://data.albankaldawli.org/indicator

المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

يلعب قطاع الخدمات دورا هاما حيث يساهم في كافة القطاعات الاقتصادية وتشير نظريات التنمية إلى انتقال الدول من الاقتصاد الزراعي والصناعي إلى الاقتصاد الخدمي كلما ارتفع مستوى التنمية بالدولة.

المطلب الأول: مفهوم تحرير تجارة الخدمات

يقصد بتحرير التجارة الدولية في الخدمات أن يتم تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من التجارة السلع وتجارة الخدمات، بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات بعد أن كانت المفاوضات السابقة يقتصر العمل فيهما على تجارة الخدمات فقط، أما عن كيفية تحرير تجارة الخدمات فيتم من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول موردي الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية وخفض مستوى التمييز بينهم وبين الموردين المحليين، ومن العقبات التي تمنع وصول الموردين الأجانب إلى السوق المحلية والتي ينبغي العمل على إزالتها وحظر الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات أو وضع قيود على حرية الحركة أمام الشركات الأجنبية يمنعها مثلا من فتح فروع أو تقديم خدماتها في مناطق جغرافية معينة،

أو السماح فقط بالمشروعات المشتركة وتحديد حصة لا يتعداها الشريك الأجنبي في الملكية، أما بالنسبة لمتميزين الموردين الأجانب والمحليين فالمطلوب منع هذا التمييز.[1]

وتشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية أهمهما الخدمات المالية والمرتكزة في الخدمات المصرفية للبنوك الخدمات المالية لشركات التأمين خدمات النقل الجوي والبري والبحري...إلخ.[2]

المطلب الثاني: بنية الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

شهد الاقتصاد العالمي العديد من المصاعب والمشاكل خلال فترة الكساد العالمي الكبير في بداية الثلاثينات، وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية وكان من ضمن تلك المشاكل وجود عوائق تفرضها الدول في وجه التجارة العالمية، وكان لابد من إيجاد وسائل لإزاحة العوائق التي تقف في طريق التجارة الدولية وتكوين نظام للتجارة الحرة بين الدول.

عقد مندوبو 53 دولة مؤتمرا دوليا للتجارة والتوظف في هافانا في عام 1947، وذلك لمناقشة أوضاع التجارة الدولية والتوظف في ذلك الوقت وحل المشاكل التي تقابلها تلك الدول، وقد تم توقيع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية وسميت باتفاقية هافانا، وعلى الرغم من اتفاق الدول المجتمعة في ذلك المؤتمر على إنشاء تلك المنظمة إلى أن الكونغرس الأمريكي رفض التصديق على هذه الاتفاقية، ومن تم فإن منظمة التجارة الدولية لم ترى النور ولم تظهر إلى حيز الوجود، وفي نفس العام اجتمع ممثلو 23 دولة في جنيف لإجراء مفاوضات حول التعريفة الجمركية ووقعوا اتفاقية بهذا الشأن وسميت بالاتفاقية العامة للتعارف والتجارة عليها بالإنجليزية General Agreemention Tariffs and Trade أو الجات GATT وهي اختصار للجملة السابقة، حيث تم أخذ الحرف الأول من كل كلمة وبالتالي فإن الجات هي اختصار لاتفاقية العامة للتعاريف والتجارة، وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في أكتوبر عام 1947 وبدأ تنفيذها في بداية عام 1948، معنى هذا أن الجات اتفاقية بين العديد من الأطراف حيث بلغ عدد الأعضاء في عام 1991، 97 دولة وقدم 31 طلب انضمام لعضوية الاتفاقية وبالتالي فإن الجات لا تعتبر منظمة دولية أو محكمة دولية تقوم بالتحكم في مجال التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، ولكنها مجرد اتفاقية بين الدول الأعضاء يتم من خلالها عقد المفاوضات ويطلق عليها جولات لمناقشة مشكل التجارة الدولية والعمل على إزالة المشاكل التي تعيق سبيلها وتحريرها،

---

[1] حمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص225.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من الأرغواي إلى السياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية الابراهمية، 2005، ص125.

وخصوصا ما يتعلق منها بالتعارف الجمركية ويوجد المقر الرئيسي للجات في جنيف حيث يوجد المكتب التنفيذي.[1]

الفرع الأول: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

إن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات هو إطار قانوني متفق عليه على نحو متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات، يوفر نظاما ملزما بالتعهدات والالتزامات الخاصة بالتجارة في الخدمات ينطبق على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية والاتفاق ثلاث أهداف رئيسية هي: التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات عن طريق جولات من المفاوضات، وتشجيع النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تحرير التجارة في الخدمات، حيث يعترف الاتفاق اعترافا صريحا بحق الأعضاء في تنظيم توريد الخدمات بما يتفق مع أهداف سياستها الوطنية من خلال أساليب التوريد التالية:[2]

1_توريد الخدمة عبر الحدود: هو توريد لا يتطلب الانتقال الفعلي للمستهلك أو مورد الخدمة والتجارة الدولية في الخدمات هنا تأخذ شكل الخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد أو المستهلك من مثالها خدمات البنوك وشركات التأمين والمكاتب الهندسية.

2_الاستهلاك الخارجي: في هذه الحالة تتطلب مستهلك الخدمة من دولة إلى دولة المنتجة للخدمة ومثالها السياحية.

3_التواجد التجاري: ويقصد بها تقديم الخدمة من خلال تواجد فروع الشركات الأجنبية أو مكاتب التمثيل.

4_توريد الخدمة من خلال تواجد الأشخاص الطبيعيين: في هذه الخدمة يتطلب توريد الخدمة انتقال أشخاص طبيعيين من الدولة الموردة للخدمة للدولة المستهلكة لها، ويلاحظ أنه يخرج من دائرة الخدمات التي تنظمها الاتفاقية والتي توفرها الحكومة من خلال ممارستها لوظائفها كخدمة البنوك المركزية.

الفرع الثاني: الجهود الدولية في مجال الخدمات:

في مجال استعراض الجهود الدولية لتنمية وتحرير التجارة في الخدمات ويمكن التفرقة بين ثلاث اتجاهات تركز فيها تلك الجهود يتعلق الاتجاه الأول بالاتفاقية الدولية التي تنظم خدمات معدنة مثل نشاط الطيران المدني والبنوك والخدمات المالية والاتجاهات والشحن البحري وغيرها، وتجدر الإشارة إلى أن الغرض

[1] نبيل حشاد، **الغات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، الطبعة الثانية، دار إيجي للطباعة، القاهرة، 1999، ص85.

[2] محمد محمد علي إبراهيم، **الغات الآثار الاقتصادية لاتفاقية الغات**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الدار الجامعية، 2003، ص ص102- 104.

العام من تلك الاتفاقيات هو تنظيم الأنشطة التي تغطيها سواء عن طريق وضع معايير قياسية للخدمة أو تنظيم سلوكيات مقدمي هذه الخدمات أو تحديد الحقوق والالتزامات التي يجب أن تلتزم بها الدولة أو الجهة الموقعة عليها مما يؤدي إلى تنظيم أسواق الخدمات والتعريف بين مواصفات الخدمة، أما الاتجاه الثاني فيتعلق بالاتفاقيات الإقليمية التي ستهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية أو إنشاء مناطق التجارة الحرة مثل اتفاقية الجماعة الأوربية واتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا، وكذلك اتفاقية منظمة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية واتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الوسطى والمعروف باسم CACM واتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف باسم ASEAN والسوق المشتركة الكريبية Caricom ومجلس التعاون لدول الخليج العربي والسوق المشتركة لدول القرن الجنوبي Mercosur وغيرها من الاتفاقيات أما لمجال الثالث فهو الاتفاقيات متعددة الأطراف.[1]

الفرع الثالث: مبادئ اتفاقية التجارة في الخدمات:

تشمل الاتفاقية على مجموعة من المبادئ والأحكام العامة تمثل الضوابط اللازمة لتحرير التجارة الدولية وهي التزامات عامة مفوضة على كافة الدول والواقع أن الاتفاقية تفرق بين:[2]

الالتزامات المحددة وهي تلك المتضمنة في جداول العروض المقدمة من كل طرف من أطراف الاتفاقية والتي تلتزم بموجبها لتحرير قطاعات خدمية معينة ويحدد من خلالها المعايير والمؤهلات الواجب توفرها لمنح الموردين الأجانب نفس المعاملة الوطنية، والالتزامات العامة.

أولا: الالتزامات العامة: وهي موضوع من الاتفاقية والمنظمة لأحكام ومبادئ الاتفاقية والضوابط التي تنفعها ويتساوى في الالتزام بها جميع الدول الأعضاء دون استثناء وبصفة عامة تتمثل مجموعة الالتزامات العامة في البنود التالية:

1_معاملة الدول الأولى بالرعاية: تنص اتفاقية الجات أن أي معاملة خاصة تمنحها دولة عضو للخدمات وموردي الخدمات لدولة أخرى أو لدولة غير عضو يجب أن تمنحها فورا ودون شروط إلى جميع أعضاء الاتفاقية، ويستثنى في ذلك المزايا التي تمنحها دولة عضو للدول المجاورة لتسيير تبادل الخدمات التي تنتج وتستهلك محليا في نطاق المناطق الحدودية المجاورة، حيث يمكن للعضو أن يستمر في الاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية إذا كان هذا الاستثناء موجودا عند بدء سريا اتفاقية الغات ومنصوصا عليه صراحة في ملحق الاستثناءات الخاصة بالمادة الثانية المتعلقة بمعاملة الدولة الأكثر رعاية، ويتولى مجلس التجارة في

[1] سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة أثار الغات**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف،2007، ص ص31-32.

[2] محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الخدمات مراجعة جميع الاستثناءات الممنوحة لمدة تزيد عن 5 سنوات، بهدف النظر فيها إذا كانت الظروف التي دعت إلى الاستثناء ما تزال قائمة ولا يجوز أن تتجاوز مدة الاستثناءات 10 سنوات.[1]

2_الشفافية: تلزم اتفاقية الغات الأعضاء بنشر كل الوثائق من قوانين محلية واتفاقيات دولية والإجراءات التي تنظم كل من أنشطة الخدمات أو تؤثر فيها وإخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي تعديلات عنها، والجديد منها، حيث يتعذر النشر يجب أن تتاح هذه المعلومات بطريقة أخرى.[2]

3_التحرير التدريجي: أقرت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مبدأ التدرج في تحرير أنشطة الخدمات حيث:

- ورد في مقدمة اتفاقية الغات أن إنشاء الإطار المتعدد الأطراف من مبادئ وقواعد التجارة في الخدمات يهدف إلى زيادة حجم هذه التجارة في ظروف من الشفافية والتحرير التدريجي كما يهدف هذا الإطار أيضا إلى رفع مستويات تحرير التجارة في الخدمات تدريجيا من خلال جولات متتابعة متعددة الأطراف.
- نصت اتفاقية الغات على دخول الأعضاء في جولات لمفاوضات متتابعة تبدأ بعد مرور خمس سنوات كحد أقصى منذ بدأ نفاد اتفاقية المنظمة ودوريا بعد ذلك بهدف رفع مستوى التحرير تدريجيا.

4_القواعد والإجراءات المحلية: ويقصد بها الأحكام التي تنظم التجارة الدولية للخدمات على المستوى الوطني ففي القطاعات التي يتعهد فيها الأعضاء بتقديم التزامات محددة يجب على كل عضو أن يضمن إدارة الإجراءات ذات التطبيقات العامة والمؤثرة في الخدمات الواردة في الالتزامات ومن هذه القواعد أسلوب استصدار التراخيص اللازمة لتوريد الأجانب للخدمات في أراضي عضو آخر، بحيث لا تمثل هذه القواعد عقبات وعوائق تجارية، كما ينبغي على كل عضو أن ينشئ في أقرب وقت ممكن هيئات أو إجراءات قضائية أو تحكيمية أو إدارية تنص على إجراء مرجعة فورية بناءا على مورد خدمات متضرر من القرارات الإدارية التي تؤثر على التجارة في الخدمات ولتوفير سبل العلاج إذا استدعى الأمر كشريطة ألا يتعارض إنشاء هذه الهيئات والإجراءات مع الهيكل الدستوري للعضو أو مع طبيعة نظامه القانوني.[3]

---

[1] سامي أحمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص31

[2] المرجع نفسه، ص 32.

[3] سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية بين الغات 94 ومنظمة التجارة العالمية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص334.

5_اتفاقيات تكامل أسواق العمل: تجيز بنود اتفاقية التجارة في الخدمات دخول أعضاء في اتفاق لإقامة تكامل تام لأسواق العمل بين أطرافه، بشرط استثناء مواطني الأطراف الاتفاق من الشروط الخاصة بالإقامة وتراخيص العمل بالإضافة إلى إحضار مجلس التجارة في الخدمات به.[1]

6_الاعتراف: يجوز للعضو تحقيقا للهدف التطبيق الكلي أو الجزئي لمعاييره الخاصة بمنح التراخيص والإجازات والشهادات لموردي الخدمات الأجانب، أن يعترف بالتعليم أو الخبرة المكتسبة أو متطلبات التأهيل المستوفاة أو بالإجازات التي يمنحها بلد آخر غير أنه لا يجوز لأي عضو أن يمنح الاعتراف بطريقة تجعل منه وسيلة للتمييز بين البلدان عند تطبيق العضو لمعاييره لمنح التراخيص والإجازات والشهادات لموردي الخدمات، أو قيدا مقنعا على التجارة في الخدمات ويتعين على العضو أن يخطر مجلس التجارة في الخدمات خلال 12 شهرا بدأ من نفاد اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالنسبة له بإجراءات الاعتراف القائمة لديه وهي الإجراءات والمعايير التي تطبقها الدول الأعضاء بشأن الترخيص لأجانب المصرح لهم بممارسة النشاطات المهنية في تلك الدول.[2]

7_المدفوعات والتحويلات: لا يجوز لأي عضو فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية المسددة مقابل عمليات جارية تتصل بالتزاماته المحددة إلا في الظروف المذكورة في البند التالي:[3] (القيود الخاصة بحماية ميزان المدفوعات: تحيز المادة الثانية عشر من اتفاقية الخدمات للعضو أن يعتمد أو يبقي قيودا على التجارة في الخدمات التي قام بتقديم إلتزامات محددة بشأنها بما فيها القيود على المدفوعات والتحويلات مقابل عمليات تتعلق بهذه الالتزامات وذلك في حالة إذا ما واجه العضو صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات أو صعوبات مالية خارجية أو تهديدا بوقوع هذه الصعوبات، غير أن الإجراءات التي يتخذها العضو في هذا الشأن ذات طبيعة مؤقتة تنتهي بانتهاء الغرض الذي فرضت من أجله وأن يتم تصفيتها على مراحل مع تحسن الوضع الاقتصادي والمالي للعضو).

ثانيا: الالتزامات المحددة: تضمنت اتفاقية الغات أن يرفق كل عضو فيها بروتوكول انضمامه إلى اتفاقية جداول التزاماته المحددة، أي الجداول التي تتضمن أنشطة الخدمات الرئيسية والفرعية التي يلتزم بتحريرها والتي أيضا القيود الموضوعة في كل نشاط وتتمثل هذه الالتزامات فيما يلي:[4]

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص 334.

[2] المرجع نفسه، ص 334.

3 المرجع نفسه، ص 335.

[4] سامي أحمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص38.

- **النفاذ إلى الأسواق:** نصت الاتفاقية في مادتها السادسة عشر فيما يتعلق بالأسواق أن تلتزم الأطراف بالسماح بدخول أسواقها لموردي الخدمات من الأطراف الأخرى بالشروط التي تم الاتفاق عليها والموضحة في جداول الالتزامات الخاصة بكل دولة على أن تمنح الأطراف المتعاقدة للخدمات الأجنبية وموردیها عند الدخول إلى سوق معاملة تفصيلية لا تقل عن الموضحة في جداولها الخاصة كما يسمح لموردي الخدمات المالية الأجانب بحرية اختيار الأسلوب المفضل لهم في تصدير خدماتهم إلى الدول المستوردة، وفي هذا الإطار فإن المقصود من النفاذ إلى الأسواق الإلغاء التدريجي للقيود الموضوعة على مقدمي الخدمة أو على إجمالي قيمة المعاملات الخدمية أو على إجمالي عدد عمليات الخدمة أو الأفراد المستخدمين، كما أشارت المادة السالفة الذكر إلى أنه في القطاعات التي يقوم بها العضو بتقديم الالتزامات النفاذ إلى الأسواق هناك إجراءات لا يجوز أن يعتمدها سواء في جزء من إقليمه أو في إقليم بأكمله؛

- **المعاملة الوطنية:** يهدف مبدأ المعاملة الوطنية في اتفاقية الغات إلى إتاحة الفرصة المتساوية بين السلعة الوطنية والأجنبية، وخلال المفاوضات وضع مشروع اتفاق الخدمات صعوبة تطبيق هذا المبدأ كاملا بنفس مفهوم السلع ولهذا أقر السماح بالتفرقة بين الخدمة الوطنية والأجنبية بشرط تدوين ذلك في جداول الالتزامات الخاصة بكل عضو؛

- **الالتزامات الإضافية:** وهي التزامات يتفاوض عليها الأعضاء وتتعلق بالإجراءات المتصلة بالخدمات وغير الخاضعة للإدراج في جداول الالتزامات بموجب المادة السادسة عشر (النفاذ إلى الأسواق) والمادة السابعة عشر (المعاملة الوطنية) وكذلك الإجراءات المتصلة بالمؤهلات والمقاييس والترخيص وتدرج هذه الالتزامات الإضافية في جداول العضو؛

ووفقا للمادة العشرون من الاتفاقية يسجل كل عضو في جدول خاص به الالتزامات المحددة التي يلتزم بها بموجب المادة الثالثة التزام الشفافية ويحدد كل جدول:[1]

- الأوضاع وحدود وشروط النفاذ إلى الأسواق؛
- شروط المعاملة الوطنية؛
- التعهدات المتصلة بالالتزامات الإضافية؛
- الإطار الزمني للتنفيذ حسب الاقتضاء؛
- موعد بدء سريان الالتزامات.

[1] سامي أحمد مراد، المرجع السابق، ص 39.

ويوضح الشكل الموالي بنية الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

الشكل رقم(01): بنية الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

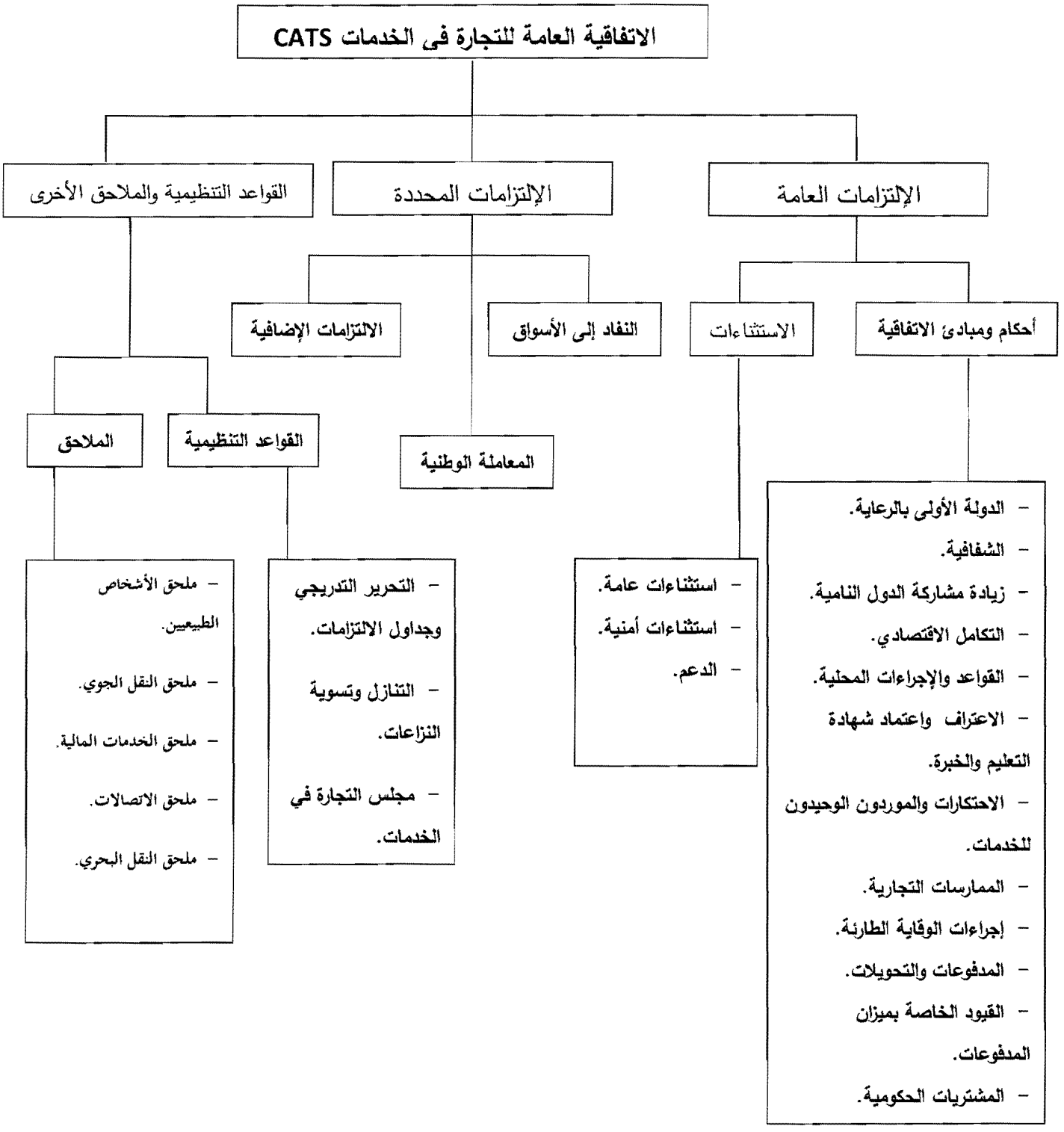

المصدر: مراد محمد لحسن، **تحرير تجارة الخدمات المالية في التجارة الدولية ودوره في تعزيز التنافسية التجارية الدولية**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح_ ورقلة، 2015_2016، ص8.

المطلب الثالث: نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

إن الخدمات التي لا تنطبق عليها الاتفاقية فهي الخدمات السيادية التي تؤديها القطاعات الحكومية، إذ تهدف الاتفاقية بصفة عامة إلى تحرير جميع الخدمات التجارية وقد قسمت مجموعة التفاوض حول الخدمات في دورة أوروجواي الخدمات إلى اثني عشر نشاطا خدميا رئيسا هي خدمات: الأعمال، الاتصالات، المقاولات، التعليم، التوزيع، البيئة، المالية، الصحية والاجتماعية، السياحية والسفر، الرياضية، والثقافة والترفيه وخدمات النقل... إلخ، ومن ثم استبعدت الخدمات الحكومية من هذه الأنشطة إلى أنشطة فرعية تابعة أو مرتبطة بها.[1]

حسب ما ورد في هذا الاتفاق يطبق على الإجراءات إلي يأخذها الأعضاء والتي يؤثر على التجارة في الخدمات ومعنى ذلك كما سبقت الإشارة أن التجارة في الخدمات تعرف على أنها توريد الخدمة وتتمثل فيما يلي:[2]

- من أراضي عضو إلى أراضي عضو آخر وتسمى عبر الحدود؛
- من أراضي عضو إلى مستهلك الخدمات في أراضي عضو آخر وتسمى استهلاك خارجي؛
- من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر؛
- من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد الخدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر وتوريد الخدمات في هذه الحالات يشمل كافة الخدمات في كل القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية.

ويمكن القول أن دخول الخدمات في نطاق المفاوضات متعددة الأطراف يعتبر نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية، لما لقطاع الخدمات من أهمية خاصة حيث يلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمية، فمن ناحية يعتبر هذا القطاع أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها استيعابا للعنصر البشري حيث تشير البيانات إلى أن ناتج هذا القطاع يمثل من 60% إلى 70%، من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصادات المتقدمة وحوالي 50% في الإقتصادات النامية وتصل نسبته في التجارة العالمية حوالي 20%.

---

[1] عبد القادر فتحي لاشين، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص ص 98-99.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **الغات وآليات منظمة التجارة العالمية**، الإسكندرية،2005، ص ص125-126.

ورغم ذلك فقد أثار إدخال تجارة الخدمات ضمن جولة أوروجواي 1994 العديد من القضايا لعل من أهمها:[1]

- **القضية الأولى:** والتي كانت حول تعريف الخدمات التي تدخل في المفاوضات متعددة الأطراف وقد تم الاتفاق على شمولها للخدمات المصرفية والتأمين، سوق المال، النقل البري، البحري والجوي، المقاولات السياحية، الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية، وقد أثارت الدول النامية موضوع انتقال العمال باعتباره يدخل في باب الخدمات وكان هدفها من ذلك إزالة العوائق التي تضعها الدول الصناعية في مواجهة العمالة المهاجرة وقد اعترض الدول الصناعية على أن تتناول المفاوضات قضايا الحق في التشغيل أو الإقامة الدائمة ولكنها وافقت على الحق في مراقبة تنفيذ الالتزامات التي ترتبط بها الدول المستقبلة للعمالة؛

- **القضية الثانية:** والمتعلقة بمعنى تحرير التجارة الدولية في الخدمات حيث يلاحظ أنه من الصعب معرفة تحرير التجارة الدولية في السلع التي تتناول التحرير من القيود التعريفية وغير التعريفية المتعلقة بالسلعة عند عبورها الحدود من دولة إلى أخرى ، حيث أن القضية المطروحة هي النظام الداخلي في الدول المختلفة ومعنى ذلك أن المفاوضات متعددة الأطراف امتدت إلى القيود واللوائح الداخلية المتعلقة بالخدمات بعد أن كانت مقتصرة على القيود التي تطبق في نقط حدود أي عند عبور الحدود كما يحدث في نطاق السلع؛

- **القضية الثالثة:** والمتعلقة بمضمون عملية التحرير بالنسبة للخدمات حيث اتجهت الإتفاقية الموقعة في أوروغواي إلى عدم وضع فرض على الدول الأعضاء أن تعامل الخدمات الأجنبية على القدر المساواة مع الخدمات الوطنية وهو المبدأ المعروف مبدأ المعاملة الوطنية، والذي لم تأخذ به جولة أوروغواي ولم يكن في إمكانها أن تفعل لأن من الصعب مطالبة الدول الأعضاء سواء كانت نامية أو متقدمة، لكنها أخذت بمبدأ أنه إذا كانت القوانين الداخلية تميز في المعاملة بين الخدمات الأجنبية والوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز وكذلك تطبق شرط الدول الأولى بالرعاية.

يسري الاتفاق العام على كل القطاعات الخدمية المندرجة في قائمة الأمم المتحدة (w/120) والتي اعتمادها من قبل منظمة التجارة العالمية ونشرها تحت رقم MTNUNS/w/120، ويستثنى من تطبيق الاتفاق العام لتجارة الخدمات قطاع خدمات النقل الجوي الذي لا يندرج منه ضمن غطاء الاتفاق العام إلا خدمات

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **الغات وآليات منظمة التجارة العالمية**، المرجع السابق، ص ص126-127.

الصيانة وإصلاح الطائرات وخدمات نظام الحجز الآلي وبيع وتسويق خدمات النقل الجوي ولا تخل كذلك ضمن أحكام الاتفاق الخدمات التي يتم تقديمها في إطار << ممارسة السلطة الحكومية>> التي تكون كذلك لابد أن لا يتم توريدها على أسس تجارية أو بالتنافس مع موردي الخدمات.[1]

والجدول التالي يوضح قطاعات الخدمات لدى منظمة التجارة العالمية:

الجدول رقم (07) : قائمة قطاعات الخدمات لدى منظمة التجارة العالمية

BUSINESSE	خدمات الأعمال بما فيها الخدمات المهنية
COMMUNICATION	خدمات الاتصالات
CONSTRUCTION AND ENGINEERING	خدمات البناء والهندسة
DISTRIBUTION	خدمات التوزيع
EDUCATION	خدمات التربية والتعليم
ENVIORNMENT	الخدمات البيئية
FINANCIAL	الخدمات المالية
HEALTH	الخدمات الصحية
TOURISM AND TRAVEL	خدمات السياحة والسفر
RECREATION CULTURAL AND SPORTING	الخدمات الترفيهية و الثقافية و الرياضية
TRAN AND SPORT	خدمات النقل
OT HER	خدمات أخرى

المصدر: تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع نفسه، ص7.

[1] تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون**، إدارة منظمة التجارة العالمية، قطاع شؤون الاقتصادية والتنموية، 2017، ص6 المتاح على الموقع:http : //gccstat.org.

خلاصة الفصل

التجارة في الخدمات نمط من أنماط التجارة لم يكن مدرجا في الاتفاقية العامة في شأن التعريفات الجمركية و التجارة (لغات) حتى 1986، فيما بدأت مفاوضات جولة الاورغواي التي انتهت باتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1994، ودخلت حيز التنفيذ في يناير 1995، في هده الجولة من المفاوضات ضغطت الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة لإدارة تجارة الخدمات ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وقد نتج عن ذلك ظهور الاتفاقية العامة التي تعنى للمرة الأولى بتجارة الخدمات في إطار متعدد الأطراف في نطاق التجارة الدولية.

وقد بات قطاع الخدمات مند بداية الثورة الصناعية الثانية المحدد الرئيسي للمستوى الحقيقي لتقدم الدول وتطور اقتصادياتها ويعد قطاع الخدمات الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول المتقدمة وتلك التي في طور التقدم والنشوء,ومن هذا كله يمكن القول أن قطاع الخدمات هو المرآة التي تعكس تطور أي اقتصاد و تطور القطاعات الأخرى في الاقتصاد قطاعي الصناعة والزراعة لن يتطورا إن لم يتوفر لهما قطاع خدمات متطور.

الفصل الثاني

تمهيد:

إيمانا من الدول العربية بأهمية أن تلعب التجارة الإقليمية في الخدمات دور المحرك نحو التكامل بين الدول العربية، فقد اتجهت الدول إلى التفاوض حول اتفاقية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية مند عام 2002، إسوة باتفاقية (الغات) لمنظمة التجارة العالمية على أن تتضمن إلتزامات تحرير تجارة الخدمات بصورة أشمل من الالتزامات والتعهدات التي تعهدت بها الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية.

المبحث الثاني: تجارة الخدمات في الدول العربية.

المبحث الثالث: جهود تحرير تجارة الخدمات خارج نطاق الغات.

المبحث الأول: واقع تجارة الخدمات في الدول العربية

هناك العديد من الدول العربية التي يمكن اعتبارها مستورد صافيا للخدمات أما الدول المصدرة للخدمات منها فتعتمد في المقام الأول على خدمات الأيدي العاملة.

وفي هذا الإطار توقف قدرة الدول العربية سواء على المنافسة في الخدمات أو تعمل المنافسة الوافدة إلى أسواقها من الخارج على طبيعة العروض التي تقدمت بها.

المطلب الأول: واقع قطاع الخدمات في الدول العربية

بات قطاع الخدمات منذ بداية الثورة الصناعية الثانية المحدد الرئيسي للمستوى الحقيقي لتقدم الدول وتطور اقتصادها، فبفضل قطاع النقل والاتصالات والتسويات المالية والمصرفية والطرق المتبعة والتخزين، تطور التبادل التجاري وتحسن مستويات التصنيع وبات في الإمكان الحديث عن اقتصاديات متطورة متقدمة بما تتميز به من خدمات عن غيرها من الإقتصادات، ويعد قطاع الخدمات الأكبر مساهمة في الناتج المحلي لمعظم الدول المتقدمة وتلك التي في طور النشوء والتقدم، مثال ذلك دولة الإمارات وخاصة في إمارة دبي التي يسيطر فيها قطاع الخدمات على نحو ثلاث أرباع الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر أكبر مشغل للقوى العاملة في الدولة.[1]

حيث تبلغ حصة التجارة الخدمية في الدول العربية أكثر من 23% من إجمالي تجارة السلع والخدمات أما تجارة الخدمات التجارية فقد شهدت ترتجعا من 457,8 مليار دولار عام 2014 إلى 390,8 مليار دولار عان 2016، وحتى إذا ما نظرنا إلى نفس مجموعة الدول المتوافرة عنها بيانات لعام 2016 نجد أن تجارتها الخدمية لعام 2014 كانت بنفس القيمة تقريبا، أما التراجع في المجموع الكلي فقد تماشى مع الاتجاه العالمي في التجارة الخدمية التي تراجعت من 5078 مليار دولار إلى 4808 دولار إلى 5808 مليارات دولار خلال نفس الفترة كذلك تراجعت حصة التجارة الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال هذه الفترة وقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة الخدمية لعام 2016 بقيمة 144،6 مليار دولار وبنسبة 37% من الإجمالي، تليها السعودية بقيمة 66,2 مليار دولار ثم جاءت قطر في المرتبة الثالثة بقيمة 44,3 مليار دولار كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

[1] خالد واصف الوزاني، قطاع **الخدمات شريان الاقتصاد**، مجلة الغد، تم النشر يوم الاثنين 28 أغسطس 2017 ساعة 11 مساءا، تاريخ الاطلاع 1مارس 2018، المتاح على الموقع:www.algad.com.

الجدول رقم (08) : إجمالي تجارة الخدمات التجارية العربية حسب الترتيب التنازلي لعام2016.

مليار دولار

الدولة	متوسط 2013 – 2000	2014	2015	2016	متوسط معدل التغير (%) 2016-2014
الإمارات	38,55	138,38	137,78	144,56	1,5
السعودية	40,90	74,65	69,50	66,23	-3,9
قطر	10,15	42,78	42,49	44,28	1,2
الكويت	16,74	28,02	27,55	30,39	2,7
مصر	27,27	37,06	34,76	30,14	-6,7
المغرب	13,20	23,23	21,09	22,04	-1,7
العراق	5,42	18,57	18,59	14 ,64	-7,6
الجزائر	9,23	14,71	13,95	13,81	-2,1
الأردن	6,36	11,15	10,32	10,38	-2,4
تونس	6,48	7,67	5,89	5,63	-9,8
البحرين	4,07	4,95	5,00	4,91	-0,3
السودان	1,97	3,44	3,31	2,95	-5,0
موريتانيا	0,51	1,10	0,80	0,77	-11,1
اليمن	2,28	4,20	1,81	-	-
جيبوتي	0,19	0,39	0,48	-	-
سلطنة عمان	6,24	13,10	13,59	-	-
لبنان	18,64	27,80	28,91	-	-
ليبيا	2,84	6,58	4,55	-	-
إجمالي الدول العربية	211,0	457,8	440,4	390,8	-5,1
العالم	2.997,6	5.078,1	4.789,7	4.807,7	-1,81
الدول العربية كنسبة من العالم	7,0	9,0	9,2	8,1	-3,4

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، **التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور**، العدد الثاني، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص17، المتاح على الموقع: www.dhaman.org

الفرع الأول: صادرات الخدمات التجارية

تمثل الصادرات الخدمية التجارية (لا تشمل الخدمات الحكومية والخدمات الأخرى) حوالي 16% من إجمالي الصادرات العربية للسلع والخدمات لعام 2016، حيث تراجعت خلال الفترة بين عامي 2014_2016

بمتوسط سنوي بلغ 3,6% كما تراجعت حصة الصادرات الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال الفترة من نحو 3,3% إلى 3,1% كما هو موضح في الجدول رقم (09)، حيث احتلت السعودية والعراق كذلك قطر قائمة أعلى الدول نموا في صادراتها الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال الفترة من 2014_2016 حوالي 3,3% إلى 3,1% بنسب 8,5 و5,8 و 4,4% على التوالي، حيث حلت الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر مصدر عربي للخدمات خلال العام 2016 بقيمة 62،5 مليار دولار وبحصة بلغت 42,2% من الإجمالي العربي تلتها السعودية بقيمة 15,3 مليار دولار ثم المغرب بقيمة 14,7 مليار دولار كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): إجمالي صادرات الخدمات التجارية العربية لعام 2016 (مليار دولار)

الدولة	متوسط 2013/2000	2014	2015	2016	متوسط معدل التغير 2016/2014 (%)
الإمارات	7,23	55,68	58,05	62,52	3,9
السعودية	9,23	11,96	13,81	15,27	8,5
المغرب	9,07	15,42	14,10	14,68	-1,6
قطر	2,93	12,77	14,10	14,55	4,4
مصر	16,45	20,26	18,09	14,01	-11,6
الأردن	3,35	6,60	5,92	6,04	-2,9
الكويت	5,92	5,68	5,47	4,97	-4,4
العراق	0,82	4,01	6,14	4,74	5,8
الجزائر	2,50	3,47	3,39	3,50	0,3
البحرين	2,65	3,34	3,30	3,17	-1,7
تونس	4,14	4,56	3,12	2,96	-13,3
السودان	0,29	1,52	1,64	1,53	0,0
موريتانيا	0,08	0,26	0,20	0,15	-16,5
جيبوتي	0,10	0,19	0,23	0,00	-100,0
ليبيا	0,24	0,08	0,48	0,00	-100,0
لبنان	10,75	14,69	15,58	-	-
سلطنة عمان	1,47	3,13	3,48	-	-
اليمن	0,64	1,51	0,56	-	-
إجمالي الدول العربية	65,0	165,1	167,7	148,1	-3,6
العالم	2.976,0	5.078,1	4.789,7	4.807,7	-1,8
الدول العربية كنسبة من العالم (%)	2.2	3,3	3,5	3,1	-1,8

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، **التجارة الخارجية العربية: مؤشرات الأداء والتحرر**، مرجع سبق ذكره، ص17.

الفرع الثاني: واردات الخدمات التجارية

شهدت الواردات الخدمية العربية متوسط معدل تراجع سنوي بلغ 6،1% خلال الفترة بين 2014_2016 من 292,7 مليار دولار إلى 242,7 مليار دولار، مع تراجع حصة الواردات الخدمية العربية من الواردات الخدمية العالمية من 5,9 إلى 5,2 % خلال نفس الفترة، و أحتلت الكويت والبحرين قائمة أعلى الدول نموا في وارداتها الخدمية خلال الفترة بين عامي 2014_2016، بنسب 4,4 و 2,5% على التوالي، قد احتلت الإمارات المرتبة الأولى كأكبر مستورد عربي للخدمات خلال العام المشار إليه بقيمة 82 مليار دولار بحصة بلغت 33,8% من الإجمالي العربي تليها السعودية بحصة 21% ثم قطر بحصة بلغت 12,3% كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): إجمالي واردات الخدمات التجارية العربية حسب الترتيب التنازلي لعام 2016 (مليار دولار)

الدولة	متوسط 2013/ 2000	2014	2015	2016	متوسط معدل التغير 2016/2014 (%)
الإمارات	31,32	82,70	82,04	82,4	-0,3
السعودية	31,67	62,68	50,97	50,97	-6,7
قطر	7,23	30,01	29,73	29,73	-0,3
الكويت	10,82	22,34	25,42	25,42	4,4
مصر	10,82	16,80	16,13	16,13	-1,3
الجزائر	6,73	11,24	10,32	10,32	-2,8
العراق	4,59	14,57	9,90	9,90	-12,1
المغرب	4,13	7,81	7,36	7,36	-2,0
الأردن	3,01	4,55	4,34	4,34	-1,6
تونس	2,34	3,11	2,67	2,67	-5,0
البحرين	1,42	1,62	1,74	1,74	2,5
السودان	1,67	1,92	1,43	1,43	-9,3
موريتانيا	0,43	0,85	0,63	0,63	-9,6
لبنان	7,88	13,11	-	–	-
سلطنة عمان	4,77	9,97	-	–	-
ليبيا	2,60	6,50	-	–	-
اليمن	1,63	2,7	-	–	-
جيبوتي	0,09	0,2	-	–	-
إجمالي الدول العربية	133,1	272,7	242,7	242,7	-6,3
العالم	2.845,0	4.642,4	4.694,1	4.694,1	-1,7
الدول العربية كنسبة من العالم	4,7	5,9	5,2	5,2	-4,4

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، **التجارة الخارجية العربية: مؤشرات الأداء والتحرر**، مرجع سبق ذكره، ص18.

الفرع الثالث: الميزان التجاري للخدمات التجارية

يوضح الجدول أن المنطقة العربية في مجموعها مستورد صافي للخدمات من العالم بوجود عجز تجاري، نجم عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات بقيمة 94,6 مليار دولار عام 2016 بعدما كان 127,5 مليار دولار عام 2014.

وعلى المستوى القطري حققت خمسة (05) دول عربية (المغرب، الأردن، البحرين، تونس، السودان) فائضا من تجارتها الخدمية الخارجية بقيم تتراوح مابين 7,3 مليار دولار في المغرب و0,1 مليار دولار في السودان في المقابل حققت (08) دول عجز هي موريتانيا، مصر،العراق، الجزائر، قطر، الإمارات، الكويت، السعودية بدرجات تراوحت مابين 35,7 مليار دولار في السعودية و0,5 مليار في موريتانيا كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (11): إجمالي حساب الميزان التجاري للخدمات التجارية للدول العربية (مليار دولار)

الدولة	متوسط 2013 / 2000	2014	2015	2016
المغرب	4,94	7,61	7,12	7,33
الأردن	0,34	2,04	1,51	1,71
البحرين	1,23	1,72	1,60	1,43
تونس	1,80	1,44	0,36	0,30
السودان	-1,38	-0,39	-0,03	0,10
موريتانيا	-0,35	-0,59	-0,40	-0,48
مصر	5,63	3,46	1,42	-2,12
العراق	-3,77	10,56	-6,31	-5,16
الجزائر	-4,22	-7,78	-7,17	-6,82
قطر	-4,30	-17,23	-14,29	-15,18
الإمارات	-24,09	-27,01	-21,67	-19,52
الكويت	-4,90	-16,65	-16,62	-20,46
السعودية	22,45	-50,72	-41,88	-35,70
لبنان	2,87	1,58	2,25	-
جيبوتي	0,02	0,00	-0,01	-
اليمن	-0,99	-1,19	-0,68	-
ليبيا	-2,36	-6,42	-6,38	-
سلطنة عمان	-3,30	-6,89	105,0	-
إجمالي الدول العربية	-55,3	127,5	-105,0	-94,6

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، **التجارة الخارجية العربية: مؤشرات الأداء والتحرر**، مرجع سبق ذكره، ص18.

المطلب الثاني: هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

ارتفعت نسبة مساهمة المتحصلات من بند السفر في إجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية خلال عام 2016 لتبلغ حوالي 38,6% مقارنة مع حصة قدرها 36,3% مسجلة في عام 2015، بينما تراجع نصيب المتحصلات من بند النقل بصورة طفيفة ليسجل حوالي30,1% خلال عام 2016، مقابل نسبة مساهمة قدرها 30,5 محققة خلال عام 2015.

وعلى صعيد المدفوعات عن الواردات الخدمية انخفضت نسبة مساهمة بند النقل في إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية لتصل إلى حوالي 26% في عام 2016.[1]

هذا في حين ارتفعت حصة المدفوعات الخدمية للدول العربية من مستوى 24،2% محقق خلال عام 2015 حوالي 24,6% لعام 2016، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية 2016

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، المرجع نفسه، ص 159.

وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

- **بند النقل:** تواصل تأثر الميزان التجاري الخدمي لبند النقل خلال عام 2016 بتراجع قيمة الواردات السلعية في معظم الدول العربية، حيث تراجعت المدفوعات الخاصة بمكونات بند النقل وخاصة الشحن والتأمين وذلك في ظل الارتفاع الطفيف الذي شهدته المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 لتبلغ حوالي 53,9 مليار دولار، وسجلت كل من الأردن، الإمارات، العراق، عمان، قطر،المغرب،ارتفاعا في المتحصلات الخدمية لبند النقل خلال 2016 بنسب تراوحت بين 2% و7,32% لعام

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2017، الفصل الثامن، **التجارة الخارجية للدول العربية**، صندوق النقد العربي، ص159، المتاح على الموقع:www.arabfund.org.

2015، هذا بينما انخفضت تلك المتحصلات الخدمية لبند النقل خلال عام 2016 في كل من البحرين، تونس، السودان، الكويت، لبنان بسب تراوحت ما بين 18,4% و78% مقارنة بالعام المقابل، كما حققت كل من الجزائر جيبوتي، السعودية، الكويت، ليبيا، مصر، موريتانيا انخفاضا في متحصلات النقل بنسب تراوحت ما بين 0,4% و 8,6% بالنسبة للمدفوعات الخدمية لبند النقل، فقد تراجعت بنسبة 1,5% لتبلغ حوالي 83,1% مليار دولار خلال سنة 2016 حوالي 84,4 مليار دولار مسجلة لعام 2015، وجاء ذلك كمحصلة لانخفاض قيمة الواردات السلعية للدول العربية لعام 2016، وتأثيرها على البنود المكونة للمدفوعات الخدمية لبند النقل، حيث حققت الدول العربية انخفاضا في المدفوعات الخدمية لبند النقل، ماعدا الأردن انخفاض في باقي الدول العربية مابين 0,7% و21,6% في السودان.[1]

- **بند السفر:** شهد الميزان الخدمي لبند السفر خلال عام 2016 حدوث بعض التحسن النسبي كمحصلة للعودة الجزئية لحركة السياحة في بعض الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة، فقد ارتفعت المتحصلات من بند السفر والسياحة الإجمالية في الدول العربية خلال عام 2016 بنسب بلغت حوالي 8,5% لتبلغ حوالي 69,1 مليار دولار مقابل 63,7 مليار دولار مسجلة خلال 2015.

فقد تضاعفت المتحصلات من بند السفر في البحرين خلال عام 2016 لتبلغ 3,8 مليار دولار مقارنة مع حوالي 1,6 مليار دولار محققة خلال 2015، كما ارتفعت تلك المتحصلات في كل من الإمارات، السعودية، السودان، عمان، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، موريتانيا بنسب تراوحت بين 5,9% و60,1% خلال عام 2016، بينما سجلت المتحصلات الخدمية لبند السفر تراجعا في كل من الأردن، الجزائر، تونس، جيبوتي، تونس، العراق، مصر بنسب تفاوتت ما بين 0,5% و56,4% خلال عام 2016 مقارنة بسنة 2015.[2]

وبخصوص جانب المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 فقد زادت بنسبة 0,2% لتبلغ حوالي 78,6مليار دولار مقارنة ب 78,5 مليار دولار خلال عام 2015، وعلى مستوى الدول العربية، ارتفعت مدفوعات السياحة والسفر في البحرين بنسبة 130% لتبلغ حوالي 1,9 مليار دولار، مقارنة مع 0,8 مليار دولار محققة خلال سنة 2015، حيث ارتفعت تلك المدفوعات أيضا في كل من الأردن، الإمارات، السودان،عمان، قطر، لبنان، مصر ،المغرب بنسب تراوحت حوالي 2,9% و 29,3% خلال سنة 2016.

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2017، مرجع سبق ذكره، ص159-160.

[2] World trade statistical 2017 المتاح على الموقع: www.wto.org

ونتيجة لتلك التطورات الخاصة ببند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة بنسبة 35,6% إلى 9,6 مليار دولار سنة 2016 مقارنة مع 14,8 مليار دولار مسجلة لعام 2015.[1]

المطلب الثالث: تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية

هناك العديد من الدول العربية التي يمكن اعتبارها مستوردا صافيا لخدمات أما الدول المصدرة للخدمات منها فتعتمد في المقام الأول على خدمات الأيدي العاملة والتي لم يتم التوصل لاتفاق بشأن تحريرها.

وفي هذا الإطار تتوقف قدرة الدول العربية سواء على المنافسة في تجارة الخدمات أو على المنافسة الوافدة إلى أسواقها من الخارج على طبيعة العروض التي تقدمت بها ومجالاتها والقيود التي ترفقها في جداولها كشروط للتأهيل للمعاملة الوطنية والترخيص للأجانب لتوريد الخدمات إليها، وقد تضمنت عروض الدول العربية في هذا القطاع قيودا تعلق بإقامة الأشخاص الطبيعيين كمورد للخدمات وحقوق الملكية العقارية للمستثمرين الأجانب فضلا عن الحاجة الاقتصادية للعديد من الأنشطة الخدمية.

أسفرت المفاوضات التي استمرت 7 سنوات بين القوى التجارية الكبرى والدول النامية إلى اتفاق تم بتاريخ 1998/12/13، لإلغاء قيود تحرير الخدمات المالية بما فيها أعمال البنوك وشركات التأمين والأوراق المالية حول العالم بمشاركة أكثر من 80 دولة، واعتبر هذا الاتفاق خطوة تاريخية وأداة لتحقيق التنمية والنمو خلال العالم.

ويشمل الاتفاق معاملات عالمية تقدر قيمتها ب 1.3ألف دولار يوميا وأكثر من 20 ألف مليار دولار من أصول البنوك وعدة آلاف مليارات في أقساط التأمين، فعلى صعيد الاستثمار فإن التزام الدول العربية بأحكام الاتفاقية ذات صلة سيكون له أثر إيجابي على معدل التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، لما يتضمنه ذلك من تعديل للتشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية.

إن فتح باب المنافسة في مجال تجارة الخدمات وتحرير المعاملات في الميادين المرتبطة بها من شأنه أيضا أن يزيد قدرة شركات الخدمات المحلية على المنافسة وتطوير الأداء والحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية، ومع ذلك تظل الدول الصناعية المتقدمة مسيطرة على صعيد تجارة الخدمات، والحصول على نصيب كبير من عائد الخدمات في هذه الأسواق.

[1] التقرير العربي الموحد 2017، مرجع سبق ذكره، ص160.

ومع ذلك فإن هناك في بعض المواد في اتفاقية الخدمات ما تتضمن مصالح الدول النامية والتي تتمثل في المواد الرابعة، الخامسة، الثانية عشر، التاسعة، فالمادة الخامسة التي تسمح بالتكامل الاقتصادي توفر في فقرتها الثالثة المرونة للدول النامية عند دخولها في اتفاقيات تكامل لتحرير التجارة في الخدمات، وبما يؤدي إلى منحها معاملة تفضيلية للأشخاص الاعتباريين.

في ضوء الاهتمام المتزايد لتحرير تجارة الخدمات سواء في إطار استكمال إقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى، أو في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات، فإنه بإمكان التعرف عن كثب على هيكل التجارة الخارجية للخدمات في الدول العربية، والاستعداد لهذه المفاوضات وهذا يتطلب من الدول العربية أن تعمل على توفير البيانات التفصيلية في تجارة الخدمات، إذ من شأن ذلك أن يعزز القدرات الوطنية في الإنتاج والتصدير إلى السوق العربية على التعاون لتحريرها بما يعزز القدرات الوطنية في الإنتاج والتصدير إلى السوق العربية والأسواق العالمية.[1]

ويلاحظ بصفة عامة أن هناك مجالات كبيرة في التوسع في تجارة الخدمات ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والمصحوب بالثروة المعلوماتية وبالذات في مجال الاتصالات؛
- كما ساعدت تكنولوجيا المعلومات على تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك؛
- تتجه العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية إلى الاستعانة بمؤسسات أصغر حجما وأكثر تخصصا؛

حيث أنه هناك تخوف كبير بين المؤسسات صغيرة الحجم في الدول النامية من عدم قدرتها على المنافسة وبالذات في مجال تجارة الخدمات على المستوى العالمي.

حيث شهد عام 2016 تقدم 09 دول عربية بعروضها النهائية لتحرير تجارة الخدمات وفق الخطوط التوجيهية لجولة بيروت للمفاوضات، وهذه الدول هي الإمارات، السعودية، السودان، عمان، قطر، لبنان، مصر، المغرب، اليمن وبذلك يتم اختتام مفاوضات جولة بيروت لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.[2] ومن أهم ما تم مراعاته في إعداد الاتفاقية العامة وتعديله من جانب الدول العربية في أحكامه العامة ما يلي:[3]

---

[1] سليمان المندري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص ص230-232.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، مرجع سبق ذكره، ص147.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، صندوق النقد العربي، ص ص220-221، تاريخ الإطلاع:2018/04/17 المتاح على الموقع:www .amf.org.ae

- أن تفوق الالتزامات والتعهدات التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية الالتزامات والتعهدات التي تقدمت بها منظمة التجارة العالمية أو ما يسمى GATS PLUS ، حيث تشكل الخدمات التي يتم تحريرها في الإطار العربي جزءا هاما في تجارة الخدمات العربية؛
- أن تتماشى الأحكام العامة والمبادئ لاتفاقية العربية مع تلك الواردة باتفاقية الغات كي لا يشكل ذلك تناقضا بالنسبة للدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو الدول العربية التي هي بصدد الانضمام للمنظمة العالمية؛
- أن تتضمن الاتفاقية قواعد موحدة لتطبق بصورة شاملة على جميع نشاطات الخدمات ويتم اعتماد قواعد ومبادئ اتفاقية الغات؛
- اعتماد القوائم الإيجابية في جداول الالتزامات التي تقدمها الدول العربية الراغبة في الانضمام؛
- إمكانية بدء المفاوضات بين عدد محدود من الدول العربية وهي الدول الراغبة في تحرير الخدمات ولديها الاستعداد لذلك، ويمكن أن يلحق باقي الدول العربية في مرحلة لاحقة وبعد موائمة أوضاعها بما يؤهلها لعملية التحرير.

ونظرا لتعثر المفاوضات التي كان من المحدد أن تنتهي قبل نهاية عام 2005، فقد تم عقد اجتماع خاص لبحث الوضع الحالي للمفاوضات الثنائية والجماعية خلال يوليو 2008، بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني بيروت، ومن أهم العقبات والتحديات التي أدت إلى تباطؤ المفاوضات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تداخل أجندات تحرير تجارة الخدمات في الأطر متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية مما أدى إلى تشتت الجهود المحلية لمحاولة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية؛
- عدم كفاية البرامج الإعلامية والتدريبية التي تساعد على زيادة الوعي بأهمية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية؛
- عدم توافر بيانات كاملة عن هيكل السوق لكل قطاع خدمي ومدى مساهمته في الدخل القومي؛
- عدم توافر دراسات حول أهمية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

وتتمثل مزايا تحرير القيود بالنسبة لتجارة الخدمات فيما يلي:[1]

أولا: مزايا المؤسسة العاملة في قطاع الخدمات

إن المزايا التي تعود على المؤسسات كنتيجة لفتح الأسواق هي بالدرجة الأولى تلك المؤسسات التي تعمل في مجال استيراد الخدمات، ومن المعلوم أن أحد العناصر الأساسية في التطوير الناجح لأي صناعة سواء للسلع أو الخدمات، وهو توافر خدمات أعمال ذات مستوى عال بأسعار مناسبة، ولقد تبين في العديد من الأحوال أن الدول التي تفتح أسواقها للمنافسة الحرة للموردين الخارجيين، استطاعت أن تحقق كفاءة عالية من هذه الخدمات وفق الموقف التنافسي للعديد من صناعاتها الإنتاجية والخدمية، ومن الممكن التعرف ببساطة على الأثر المباشر لتطوير قطاع الخدمات ومن ثم تقديمها بتكلفة أقل.

حيث في عام 1975 كانت تكلفة النقل والرسوم الجمركية للواردات الأمريكية تمثل 10,7 دولار لكل 100 دولار من البضائع المستوردة، وتضاءل هذا الرقم في عام 2000 ليصل إلى 2,5 دولار فقط، حيث انخفضت تكاليف النقل البحري إلى 3,4 دولار بما يعادل حوالي 50% مما كان عليه عام 1975، وانخفاض الجمارك إلى 1,8 دولار لكل مائة دولار كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (12): تطور تكاليف نقل التجارة الخارجية

	1975	1980	1985	1990	1995	2000
نسبة تكاليف النقل البحري والتأمين من إجمالي ثمن البضائع	6،8	5،0	4،8	4،3	3،7	3،4
متوسط التعرفة الجمركية(نسبة من ثمن البضائع الواردة)	3،9	3،1	3،8	3،3	2،5	1،8

المصدر: عبد القادر فتحي لاشي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ثانيا: مزايا العمالة في قطاع الخدمات

من المعروف أن العمالة في قطاع الخدمات تتمتع بمزايا عن باقي العمالة في مختلف القطاعات الإنتاجية في الدول من ناحيتي مستويات أفضل للأجور ومستويات أفضل لظروف العمل وكذلك إمكانية الحركة للبحث عن وظائف أخرى إذ ما تغيرت محل إقامتهم، كما تتميز العمالة في قطاع الخدمات

[1] عبد القادر فتحي لاشين، مرجع سبق ذكره، ص ص36-38.

بمستويات أعلى من المهارة وبالذات في مجال الاستخدامات التكنولوجية الحديثة، حيث أنه كلما تعمقت مثل هذه المهارات زادت قدرة العامل على الحركة سواء أفقيا أو رأسيا.

ثالثا: مزايا المستخدم

من أكثر القطاعات التي ظهر فيها جليا أثار فتح الأسواق أمام كافة الخدمات هو قطاع الاتصالات حيث ساهم التطور التكنولوجي غير مسبوق في هذه الصناعة، إضافة إلى فتح الأسواق أمام المنافسة العالمية بمختلف مصادرها إلى الارتفاع بمستوى الخدمات مع خفض الأسعار في مختلف بقاع العالم.

المبحث الثاني: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية

إيمانا من الدول العربية بأهمية الخدمات في تحقيق التكامل بين الدول العربية فقد اتجهت هذه الأخيرة إلى التفاوض حول اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات العربية وبشكل عام تهدف مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات إلى إلغاء القيود على النفاد إلى الأسواق ومعاملة الخدمات على قدم المساواة مع الخدمات ومورديها على المستوى الوطني.

المطلب الأول: الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات

نظرا لأهمية تجارة الخدمات في التجارة العربية بشكل عام وفي التجارة العربية البينية بشكل خاص وبعد أن انضمت إحدى عشرة دولة للمنظمة العالمية للتجارة وهي الإمارات، الأردن وتونس والبحرين وجيبوتي وعمان والمغرب وموريتانيا، بالإضافة إلى خمس دول أخرى بدأت المفاوضات بشأن الانضمام للمنظمة، تزايد اهتمام الدول العربية بتحرير تجارة الخدمات فيما بينها، وقد أكدت القمة العربية بعمان 2000 على أهمية إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وطلبت من المجلس الاقتصادي والاجتماعي سرعة اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك.[1]

وبعد دراسة اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وبرنامجها التنفيذي، وعدم إمكانية الاستناد إليها لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وجد من الضروري أن تعمل الدول العربية على إعداد اتفاقية جديدة لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها، وقد بدا العمل لإعداد هذه الاتفاقية منذ عام 2001 خاصة وان هناك جوانب ايجابية للتعاون العربي في تجارة الخدمات تتمثل في:[2]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] المرجع نفسه، ص 08.

- **سهولة الانضمام والإدارة:** من بين الأسباب التي تدعو لدول العربية للدخول في ترتيبات تجارية إقليمية في الخدمات السهولة النسبية التي يمكنها بها الانضمام إلى هده الترتيبات وإمكانية التوصل بين الدول العربية لاتفاقيات حول عدد كبير من الموضوعات في غضون فترة قصيرة نسبيا؛

- **توسيع نطاق التجارة:** إن توسيع منطقة التجارة الحرة العربية تتضمن تحرير تجارة الخدمات، والعمل العربي على تعزيز تكامل أسواق الخدمات في الدول العربية من شانه أن يساعد كثيرا في معالجة أوجه الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الاقتصاديات العربية منفردة، كما يساعد كذلك على توسيع رقعة السوق وتهيئة مجال أوسع وأعمق لعمل الشركات ونشاطها، وبفتح المجال أمامها لتكوين وحدات ذات أحجام كبيرة، الأمر الذي سوف يرفع من كفاءتها ويعزز من قدرتها التنافسية في ظل إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات وتحريرها؛

- **زيادة فرص ومجالات الاستثمار:** سوف يترتب على تحرير تجارة الخدمات ضرورة تحرير الاستثمارات المباشرة وحق التواجد للشركات العربية في أسواق بعضها البعض وإزالة القيود أمام حرية الانتقال أمام رجال الأعمال والمستثمرين العرب، الأمر الذي سوف يؤدي إلي ظل تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، إلى جدب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية إلى المنطقة العربية للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

ومن أهم المبادئ التي تم أخدها في الاعتبار في مشروع الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات هي أن لا تتعارض بنود الاتفاقية مع مبادئ اتفاقية تجارة الخدمات المنظمة التجارة العالمية (الجات)، وإلا تدخل وتؤثر علي الالتزامات الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية المنظمة في إطار اتفاقية الجات، وكذلك فقد كان من الضروري التعرف أولا علي الالتزامات التي تقدمت بها كل دولة عربية عضو في منظمة التجارة العالمية إلى المنظمة.

المطلب الثاني: إلتزامات الدول العربية في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

اتفقت الدول العربة علي التفاوض لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها والتوصل إلي إبرام اتفاقية لتحرير التجارة البينية للخدمات بصورة مماثلة لاتفاقية (الغات) ولكن بطريقة أكثر شمولية، بحيث تشمل الخدمات التي يتفق على تحريرها في الإطار العربي جزءا هاما في التجارة الخارجية للدول العربية في الخدمات.

ونظرا لكون التزامات الدول العربية في اتفاقية الغات تتشكل نقطة بداية للمفاوضات لتحير التجارة البينية للخدمات، لذلك يتعين التعرف على طبيعة هذه الالتزامات وإمكانيات التوسع في تحريرها في الإطار الإقليمي العربي.

في البداية تجدر الإشارة إلى الالتزامات الدول بتحرير تجارة الخدمات في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الغات) يرتكز على شقين أساسيين، الشق الأول يتعلق بالالتزام بتنفيذ الأحكام العامة والمبادئ والقواعد التي تحكم التجارة في جميع قطاعات الخدمات، ويتضمن الشق الأخر الالتزامات المحددة التي تتقدم بها كل دولة موقعة علي الاتفاقية لفتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب، كما تنص اتفاقية الجات على استخدام أسلوب التحرير التدريجي الذي يهدف إلى إقدام الدول الأعضاء على زيادة عدد الأنشطة التي تفتحها أمام المنافسة الأجنبية، وتقليل القيود على أنشطة الخدمات التي تعهد بفتحها، وذلك من خلال جولات تفاوضية متعددة الأطراف وعلى صعيد آخر تسمح الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الغات) بإنشاء تكتلات اقتصادية يتم الاتفاق في إطارها الاتفاق على مستويات أعلى لتحرير التجارة في الخدمات عن تلك المنظمة، وبحيث يتم استثناء تلك التكتلات الاقتصادية من شرط الدولة الأول بالرعاية المعمول به في إطار المنظمة، والذي يشترط تقديم معاملة متساوية لكافة الدول الأعضاء في المنظمة، وهو الأمر الذي يشجع الدول على إنشاء مثل تلك التكتلات بحيث تستفيد الدول الأعضاء في التكتل فقط بمزايا التحرير.

ولقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، اثنتي عشرة دولة مند قيام منظمة التجارة العالمية في عام 1995، وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، السعودية، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا، كما أن هناك سبع دول عربية تسعى للانضمام لعضوية المنظمة، وهي الجزائر، السودان، لبنان، اليمن، العراق، ليبيا.

وتتفاوت درجة تحرير الدول العربية في إطار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، فمنها ما يعكس جدول التزامها مستوى مرتفع من تحرير تجارة الخدمات، حيث إن قطاعات الخدمات في الدول العربية، تتسم بتحرير أكثر مما التزمت به الدول في جداول الالتزامات الخاصة باتفاقية الغات، مما قد يضمن التوصل إلى إمكانية تحرير التجارة البينية للخدمات بصورة أعمق واشمل من تحرير تجارة الخدمات في إطار متعدد الأطراف.

وفي إطار جولة الدوحة للمفاوضات الجارية حاليا منذ عام 2002، فقد تقدمت للبيع دول عربية، وهي الأردن، الإمارات، قطر، البحرين، المغرب، تونس، مصر، من إجمالي 71 دولة، بعروض مبدئية توفر

مستوى تحرير أعلى لتجارة الخدمات، كما لم تتقدم سوى دولتين عربيتين فقط هما مصر، البحرين، من إجمالي 31 دولة بعروض محسنة.[1]

المطلب الثالث: مبررات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

إن النمو السريع الذي تشهده التجارة الخارجية للخدمات في العديد من الدول العربية يشير إلى أن تجارة الخدمات يمكن أن تلعب دور المحرك لتنمية التجارة بين الدول العربية، ولقد تزايدت القدرات التنافسية في السوق العالمية لعدد من الدول العربية في قطاعات الخدمات كالسياحة بالنسبة لتونس، ومصر، وتونس، وخدمات الكمبيوتر والخدمات المالية، من جانب آخر توجد مجموعة من المبررات التي تحفز على تحرير تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي العربي، نورد منها ما يلي:[2]

- إن بعض الخدمات، كالمنشات والخدمات المهنية يسهل تحريرها على المستوى الإقليمي، في ضوء غياب قواعد أو مواصفات عالمية تحكمها بالمقارنة علي سبيل المثال، بقطاع الاتصالات، أو الخدمات المالية، وغالبا ما تكون هذه القطاعات بين دول تجمعها لغة مشتركة وتتقارب بينها مستويات التنمية، وهناك بعض الخدمات المهنية التي يمكن تحريرها من خلال الاعتراف المتبادل للمواصفات ومعادلة الشهادات والتدريب المهني لمنح تراخيص الممارسة المهنية؛

- إن التحرر علي المستوى الإقليمي العربي يساعد علي دعم صناعة الخدمات الناشئة من خلال المنافسة داخل حدود السوق الإقليمية وعلي مستوى اقل من العالمية، فبالإضافة إلى الخدمات التي بدأت بالفعل في التواجد على المستوى العربي، لكي تكتب القدرة على المنافسة دوليا وعالميا، مثال ذلك خدمات الأعمال وخدمات الرياضة والترفيه، غير أن تجارة الخدمات علي المستوي الإقليمي العربي يحتاج في المقابل إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية وإدخال إجراءات مسبقة لتقليل الآثار السلبية الممكنة؛

- لقد شرعت الدول العربية بتحرير التجارة الخارجية للخدمات في إطار الاتفاقية الدولية سواء من خلال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، بإبرام عدد من الدول، الأردن، البحرين، عمان، المغرب، اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تشمل تحرير تجارة الخدمات؛

- وتجدر الإشارة أيضا إلى أن ست دول عربية بدأت مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2002، الفصل الثاني عشر، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، صندوق النقد العربي، تاريخ الاطلاع 17/04/2018، الساعة 14:30ص ص218-219،المتاح على الموقع:www.arabfund.org

[2] المرجع نفسه، ص 216.

المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات خارج نطاق الغات GATS

تضمنت مسيرة العمل العربي المشترك إثنى عشر جولة ومحاولة من أجل تحرير التجارة العربية وإقامة سوق مشتركة بدءا بروتوكول الإسكندرية في عام 1994، وصولا إلى صدور البروتوكول التنفيذي عام 1997 والذي استهدفت إقامة منطقة تجارية عربية.

ورغم ما قامت به الدول العربية من إقامة تجمعات إقليمية إلا أن هناك تأخير في الوصول بمنطقة التجارة الحرة العربية إلى مرفأ الأمان بسبب أنها أحجمت عن العمل الجماعي المشترك ويرجع ذلك إلى الخلافات السياسية.

المطلب الأول: تحرير تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الفرع الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

انطلاقا من الإيمان التجارة هي المدخل الرئيسي للتكامل العربي أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية في اجتماعه بالقاهرة يوم 19 فيفري 1997 البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة خلال 10 سنوات، اعتبارا من أول جانفي 1998 لكنه في دورته لشهر سبتمبر 2005 وكان مقرر إليها أن تنتهي في ديسمبر 2007[1]

ولعل من الضروري أن نذكر أن منطقة التجارة الحرة هي إحدى مراحل قيام السوق العربية المشتركة وصورة من صورة من صور قيام التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر يجمعهما مصالح اقتصادية مشتركة وتتجانس اقتصاديا، وتاريخيا وثقافيا وحضاريا، ويكون من أهدافها الرئيسية إزالة جميع القيود التعريفية وغير التعريفية الكمية على التجارة الدولية في السلع والخدمات فيما بين أعضاء التكتل الاقتصادي من أجل التبادل التجاري وتنويعه وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بحرية تامة بين الدول الأعضاء وهو ما يؤذي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويرفع من مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء.

حيث وقعت الدول العربية فيما بينها عديدة منها:[2]

- إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور لدول الجامعة العربية سنة 1953؛
- إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية 1954؛

---

[1] كمال رزيق، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم أم حقيقة** – بحوث وأوراق عمل في الملتقى الدولي والمنعقد خلال الفترة 8 –9 ماي 2004، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، 2005، ص364.

[2] المرجع نفسه، ص 365.

- قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية سنة 1964؛
- إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 1981؛
- إنشاء الإتحاد بين مصر وسوريا سنة 1958؛
- إنشاء الاتحاد العربي بين العراق والأردن سنة 1958؛
- إعلان ميثاق العمل الاقتصادي المشترك، عمان 1980؛
- إنشاء مجلس التعاون الخليجي سنة 1989؛
- إنشاء إتحاد المغرب العربي سنة 1989.

فمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قدم في إطار مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول رفع كفاءة التجارة العربية في سبتمبر 1995، تم اعتماد مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري يؤدي إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من جانب آخر المجلس بموجب قرار رقم 317 بتاريخ 1997/02/19 البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة الحرة وهناك 3 بدائل تم اقتراحها لإقامة منطقة التجارة الحرة وهي:[1]

- دمج مناطق التجارة الحرة مجلس التعاون الخليجي والإتحاد المغاربي؛
- ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة، وإقامة منطقة تجارة حرة ثنائية يتم خلالها تحرير التجارة الخارجية تحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا وفقا لإطار موحد وقد أرفق مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لإقامة المنطقة الحرة هذه، ومما جاء فيه قواعد وأسس هذا البرنامج ما يلي:
- التزام الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة خلال عشر سنوات ابتداءا من 1998/1/1 حيث تم تحرير السلع المتبادلة وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل تدريجيا خلال السنوات العشر؛
- معاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.

وترك البرنامج التنفيذي المجال أمام الدول العربية للاستعانة بالأحكام والقواعد الدولية في معالجة حالات الدعم و الإغراق والوقاية للسلع الوطنية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أجاز لأي بلدين عربيين أو

[1] أحمد يوسف أحمد وآخرون، **التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل**، البنك العربي للبحث العلمي، 2001، ص182.

أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج الذي يبلغ حده الأقصى عام 2007 حيث نزول الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل نهائيا.

الفرع الثاني: الفوائد المرتبطة على منطقة التجارة الحرة العربية

يمكن إيجاز الفوائد المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية في النقاط التالية:[1]

- تسهيل الاندماج بصورة تدريجية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وإيجاد موقف جماعي عربي في المفاوضات التي تتم مع منظمة التجارة العالمية؛
- زيادة حجم التجارة العربية البينية وتعزيز التنمية الصناعية وخاصة فيما يتعلق بالصناعات العربية التي يحتمل أن تواجه تحديات في الأسواق الدولية مع دخول اتفاقية الغات حيز التنفيذ؛
- المساهمة في بناء الثقة والتعاون بين المستثمرين المحليين والأجانب بما يترتب عليه تشجيع وجدب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية؛
- إن إتباع سياسة خفض التعريفات الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية يمكن أن يؤدي لمزيد من الشفافية في المعاملات الاقتصادية، ويساعد في خفض التعريفات الجمركية المرتفعة بصورة أسرع.

الفرع الثالث: مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

انطلاقا من قناعة الدول العربية بأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن تتحقق أهدافها كاملة من دون السير بتحرير التجارة في الخدمات، ووفقا لما سمحت به المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية (اتفاقية الغات) بشأن "التكامل الاقتصادي" من إمكانية دخول الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في اتفاقيات لتحرير أكبر للتجارة في الخدمات شرط أن تشمل تلك الاتفاقيات تغطية قطاعية كبيرة وألا تستبعد أي من أشكال توريد الخدمة الواردة باتفاقية الغات، فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرار فبراير 2000 يحث الدول العربية على سرعة إدماج التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أصدرت القمة العربية في بيروت _مارس 2002 قرار بنفس المضمون، وقد بادرت الحكومة اللبنانية بإعداد مشروع مبدئي للاتفاق الإطاري حول التجارة في الخدمات ليس قاعدة للتفاوض حول التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات بين الدول العربية، حيث تم عقد أربعة اجتماعات للخبراء العرب في بيروت على مدار عامين لمناقشة مشروع الاتفاق وتعديله من جانب الدول العربية لضمان اتساقه مع بنود اتفاقية الغات، وقد تم الاتفاق على الملامح

[1] محمد على عوض الله الموازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جدب الاستثمارات**، منشورات الحلبي الحقوقية،2007، ص245.

الأساسية للاتفاقية التي تعتبر مشابهة إلى حد كبير بهيكل اتفاقية الغات، وبحيث تعتبر هذه الاتفاقية نافذة بعد ثلاث أشهر من تاريخ إيداع وثائق تصديقها من قبل ثلاث دول عربية على الأقل، كما تم إطلاق الجولة الأولى للمفاوضات"جولة بيروت" لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية في الربع الأول من عام 2004.

وتم الاتفاق في الاجتماع الرابع للخبراء على قيام الدول العربية الراغبة في المشاركة في المفاوضات بموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالعروض الأولية وذلك في موعد أقصاه إبريل 2004 على أن تمثل جداول التزامات الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة العالمية عروضها الأولية بحيث لا يجوز البدء بحد أدنى من هذه الالتزامات وأن تقوم الدول بتقديم طلباتها قبل سبتمبر 2004 وأن تتقدم بالعروض المحسنة قبل فبراير 2005، على أن تنتهي جولة المفاوضات قبل نهاية 2005. بالنسبة للدول الغير أعضاء بالمنظمة فيجب أن تقدم جداول الالتزامات بنفس المستوى المقدم من باقي الدول الأعضاء، وقد قامت كل من الأردن ولبنان والإمارات والسعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان ومملكة البحرين والمغرب وتونس ومصر وتقديم عروضهم المبدئية لينضموا إلى المفاوضات كما قامت دولة سوريا بتقديم جدول التزامات في قطاع الاتصالات.

وفي إطار جولة بيروت للمفاوضات تم عقد أربعة اجتماعات للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تم فيها تبادل الطلبات والعروض، حيث تقدمت ثمانية دول عربية فقط وهم: الأردن، لبنان، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان، البحرين ومصر، وبعروض محسنة لتحرير التجارة في الخدمات في قطاعات خدمية مختلفة من بينها خدمات التأمين وخدمات سوق المال، وخدمات التشييد والبناء، والخدمات القانونية، وخدمات الاستشارات الهندسية المتكاملة بينما لم تتقدم أي دولة عربية بالنسخة الثانية من العرض المحسن باستثناء مصر.[1]

ونظرا لتعثر المفاوضات التي كان من المحدد لها أن تنتهي قبل نهاية عام 2005، فقد تم عقد اجتماع خاص لبحث الوضع الحالي للمفاوضات الثنائية الجماعية خلال يوليو 2008 بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني بيروت، وقد شارك في هذا الاجتماع وفود من إثني عشر دولة عربية وهي مصر والأردن، البحرين، العراق، السودان وسورية وعمان، فلسطين، قطر، الإمارات، لبنان والكويت حيث

[1] دنيا محمود، **مفاوضات التجارة في الخدمات بين الدول العربية**، المؤتمر السنوي الثامن، **منظمة التجارة العالمية- تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية**، القاهرة، 24- 26 يونيو 2012، ص03.

قامت هذه الدول بعرض تصوراتها عن أهم العقبات والتحديات التي أدت إلى تباطؤ المفاوضات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- تداخل أجندات تحرير التجارة في الخدمات في الأطر متعددة الأطراف و الإقليمية والثنائية مما أدى إلى تشتت الجهود المحلية لمحاولة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية؛
- عدم كفاية البرامج الإعلامية والتدريبية التي تساعد على زيادة الوعي بأهمية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والفوائد المرجوة والتي تعود بالمنفعة على موردي الخدمة ومنظميها ومستهلكيها؛
- عدم توافر البيانات الكاملة عن هيكل السوق لكل قطاع خدمي ومدى مساهمته في الدخل القومي وعدم توفر دراسات حول أهمية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وأثرها على النمو والتنمية في الدول العربية؛
- ولدفع المفاوضات تم الاتفاق على تبني آلية المفاوضات القطاعية والتي تهدف إلى إثراء المناقشات الفنية حول القطاعات الخدمية من الدول العربية للتفاوض حول كيفية تقديم المستوى المرجو من التحرير، وقد تم عقد ثلاث اجتماعات في إطار المفاوضات القطاعية لمناقشة قطاعات خدمات الاتصالات وخدمات التشييد والبناء وخدمات الكمبيوتر وخدمات البريد السريع وخدمات التعليم وخدمات السياحة.

بالرغم من الجهود التي بدلتها الدول الفاعلة في المفاوضات وكدا الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى أن المفاوضات أتسمت بالجهود ولم يطرأ أي تطور للانتهاء من جولة المفاوضات، بادرت مصر بتصعيد الموقف في المفاوضات على لمستوى وزارة التجارة العرب في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في 9 فبراير 2012 لتحفيز الدول على الانتهاء من المفاوضات بمستوى طموح من التحرير وقد قامت مصر باقتراح بعض التوقعات الزمنية للانتهاء من جولة المفاوضات.

وفي هدا الصدد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 89 الذي عقد في 9 فبراير 2012 على التوقعات الزمنية المقترحة حيث أوصى الأول الأعضاء الالتزام بالآتي:

- أن تتقدم الدول بالنسخة الثانية من العروض المحسنة في موعد أقصاه يونيو 2012على أن تعكس تلك العروض مستوى التحرير المرجو من تكتل إقليمي للدول العربية؛

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، ص ص219،221.

- أن يتم التفاوض حول تلك العروض خلال النصف الثاني في عام 2012؛
- أن تتقدم الدول بالنسخة النهائية من جداول الالتزامات في ديسمبر 2012 وانتهاء جولة المفاوضات؛
- دخول الاتفاقيات العربية للتجارة في الخدمات حيز التنفيذ بعد انتهاء إجراءات التصديق عليها من كافة الدول العربية خلال عام 2013.

المطلب الثاني: تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية

يشكل مشروع الشراكة العربية الأوروبية خطوة هامة نحو توسيع التعاون مابين دول حوض المتوسط في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير فرص الدخل إلى الأسواق بعد تأسيس منطقة الأورومتوسطية للتبادل الحر، ويعتبر هذا النوع من الاتفاقيات التي تستهدف سياسة دول الإتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب وشرق المتوسط وإعطاء بعد جديد للتعاون على المستوى الإقليمي والجهوية لتنمية المنطقة في محيط يسوده السلم والأمن والاستقرار.

الفرع الأول: نشأت العلاقات الأوروعربية

لقد جاء قيام جامعة الدول العربية سنة 1949 سابقا لقيام السوق الأوروبية المشتركة بمقتضى اتفاقية روما سنة 1957 وتزامن هذا مع تصاعد حركة القومية العربية التي اتخذت موقف المجابهة من الاستعمار المغربي، واشتعلت تلك المشاعر نتيجة اشتراك كل من فرنسا وإيطاليا في العدوان الثلاثي مع مصر سنة 1956 وبلغت ذروتها ابن حرب 1967، ومن خلال الحظر البترولي الذي فرضته الدول العربية عندما اندلعت حرب أكتوبر 1973.

وقد بدأ الحوار العربي الأوروبي سنة 1979، وعقب البيانات الصادرة عن القمة العربية في الجزائر في نوفمبر 1973 و الترحيب به في القمة الأوروبية في ديسمبر 1973 ومبادرة الدول الأوروبية بإظهار تفهمها للموقف العربي في قضية الشرق الأوسط والدعوة لقيام حوار مع دول الجامعة العربية، وانبثق الحوار العربي الأوروبي عن إرادة سياسة مشتركة استهدفت قيام العلاقات بين مجموعتين على أسس من المساواة وتحقيق المصالح المشتركة السياسية والاقتصادية، غير أن هذا الحوار تعثر بعد سنة 1979 وتخلى الطرف العربي عن استمرار الحوار في إطاره الجماعي مما سمح للطرف الأوروبي بإقامة حوار بديل مع تجمع دول الخليج العربي ودول المغرب العربي، وعقد اتفاقيات للتعاون الشامل مع دول شرق المتوسط، ثم إعلانه عن

سياسة المتوسطية الجديدة التي وجهها إلى 12دولة متوسطية منها ثمان دول عربية هي: المغرب والجزائر وتونس ومصر وسوريا ولبنان والأردن والسلطة الفلسطينية.[1]

الفرع الثاني: تأثيرات تحرير التجارة في الخدمات على الشراكة الأورومتوسطية

يتضمن سيناريو التجارة الحرة الأورومتوسطية الخاص بتحرير التجارة في الخدمات إزالة الحواجز المذكورة في الصيغة 1 من اتفاقية الغات (العرض عبر الحدود)، والصيغة 2(الاستهلاك الخارجي)، الصيغة 3 (الوجود التجاري)، الصيغة4 (حركة الأشخاص الطبيعيين)، أما التحرير بانسبة للمادة الرابعة المطروح في السيناريو فينحصر في توظيف الموظفين المهنيين، ويتضمن التحرير بناءا على الصيغة الثالثة الحق في استثمار رأسمالي أجنبي بشكل مباشر في توريد الخدمة، وتتضمن أغلب الاتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة بنودا عامة يندرج تحتها الحق في التأسيس والذي من الممكن أن يتم توسيعه بشكل أكبر، ولكن التأثير على الاستدامة يغطي فقط الجانب المتعلق بتحرير الخدمات ستتأثر التجارة والرفاه بإزالة الحواجز على الخدمات من خلال أثرين:[2]

- كفاءة تخصيص الموارد (الكفاءة التوظيفية: عندما يسمع تغيير في النظام الرقابي للشركات الأجنبية المتوفرة تقنيا ذات التكلفة و الأسعار المنخفضة بتوريد منتجاتها للسلع المحلية؛
- الكفاءة الحركية (الديناميكية)، عندما يؤدي رفع الحواجز إلى ارتفاع مستوى التنافس وتنشيط الإبداع والاختراع.

وتستعمل هذه الآثار في تخفيض أسعار الخدمات، وتكون ذات فوائد تنعكس انخفاضا في السعر للمستهلك و تقليل النفقات التشغيلية وهذا بدوره سيكون في صالح قطاعات اقتصادية أخرى.

يبدو من خلال مقارنة منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية مع غيرها من مناطق التجارة الحرة تتضمن التجارة في الخدمات(مثل الأمريكية_الأردنية)، أن التحرير ضمن منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية سوف تتيح نفادا أكبر للإتحاد الأوروبي في مجالات جديدة مثل الأعمال المصرفية، التأمين، الاتصالات عن بعد، الحاسوب والخدمات الأخرى المرتبطة بها، كأداة التوصيل السريع، وخدمات التوزيع والخدمات البيئية وخدمات البناء والهندسة وتتضمن القطاعات الخدمية التي قد تستفيد منها الدول المتوسطية الشريكة كلا من خدمات السياحة والبناء والنقل والإلكترونيات.

---

[1] كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص142.

[2] التقرير النهائي للمرحلة الثانية من مشروع تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية، مركز البحوث بشأن تقييم التأثير معهد السياسات وإدارة التنمية، مانشستر، 2006، ص25.

تبين الدراسات العالمية التي راجعتها منظمة التعاون والتنمية (OECD) ارتفاعات في مستوى الرفاه يتراوح بين 0,05% إلى 2%من الناتج المحلي الإجمالي، مع تحقيق تراجع حواجز الخدمات بنسبة تتراوح بين 25% و 50%، و تبين الدراسة أن التخفيضات الجمركية وصلت إلى 33 % قد حققت مكاسب أكبر، فيما حقق التحرير الكامل متعدد الأطراف للخدمات المالية، الاتصالات والتأمين، وكان متوسط الرفاه حسب ما تبينه الدراسات دون 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

تشكل تأثيرات طويلة المدى لتحرير الخدمات وغيرها والتي قد ينتج عنها آثار إيجابية وسلبية على معدلات النمو نسبة كبيرة للغاية حسب التقدي في الإتحاد الأوروبي والدول التوسطية الشريكة على السواء. أما النتائج فهي لا تؤثر من مؤشر أولي على ترتيب الآثار المحتملة من حيث حجمها.

المطلب الثالث: تحرير تجارة الخدمات في السوق الإفريقية المشتركة

الفرع الأول: نشأة السوق الإفريقية المشتركة

ترجع الجذور التاريخية لتجمعا الكوميسا إلى الإتحاد الجمركي الذي قام بين أوغاندا وكينيا في سنة 1917 تحت راية الاستعمار البريطاني للبلدين وانضمت إليه مستعمرة ثالثة هي تنجانيا في 1922، وقد تم عام 1927 إزالة جميع العوائق الجمركية تقريبا بين الدول الثلاث، وأنشأ نظام لتسجيل انتقال السلع بينها، مكن توزيع حصيلة الرسوم على الواردات حسب دولة المقصد الأخير، وخلال تلك الفترة أقيم عدد كبير من الخدمات المدار بصفة مشتركة كان من فيها البريد والاتصالات والسكك الحديدية والموانئ ودائرة للجمارك ورسوم الإنتاج ودائرة للضرائب المباشرة، وغيرها من أجهزة البحوث والخدمات الفنية وخدمات المصارف والتأمين.[1]

وفي مارس 1978 عقد أول اجتماع غير عاد لوزارة التجارة والمالية والتخطيط في لوسكا عاصمة زامبيا لمجموعة دول شرق وجنوب إفريقيا حيث ظهر تفكير جديد يبحث في كيفية دفع عملية التكامل الاقتصادي بين تلك الدول إلى الأمام، وقد أسفرت هذه الجهود عن قيام رؤساء الدول والحكومات بالتوقيع على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا والتي تعتبر بداية الطرق لقيام السوق الإفريقية المشتركة(الكوميسا) وقد ضمنت تلك الاتفاقية الخاصة بإقامة منطقة التجارة التفضيلية P.T.A 20

[1] محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2006، ص358.

دولة من شرق وجنوب إفريقيا، وقد وقعت هذه الدول اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية فيما بينها في ديسمبر 1987 ودخلت حيز التنفيذ في 30/12/1982.[1]

والدول التي وقعت على هذه الاتفاقية هي: بوروندي، جزر القمر، جيبوتي، إيثيوبيا، كينيا، مالاوي، ليسوتو، رواندا، رواندا، موريشيوس، بتسرانا، الصومال، سوازيلاندا، أوغندا، إيسيابوي، أنجيلا، السودان، موزنبيق، تنزانيا، زامبيا وزائير، واتخذت الهيئة العليا لمنطقة التجارة التفضيلية في اجتماعها العاشر في لوسكا زامبيا في الفترة من 30_31 يناير 1992 قرار بتحويل منطقة التجارة التفضيلية إلى السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا و جنوبها.

وتم التوقيع على اتفاقية إنشاء السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا وجنوبها في كمبالا_ يوغندا في الخامس من نوفمبر 1993 بواسطة الدول الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية وقد دخلت الكومسيا حيز التنفيذ في الثامن من ديسمبر 1992 بعد أن صادقت عليها أحد عشر دولة موقعة، وبذلك انتقلت من مرحلة منطقة التجارة التفضيلية إلى مرحلة السوق المشتركة والدول الموقعة على هذه الاتفاقية هي: أنجلا، بوروندي، جزر القمر، جيبوتي، إيريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليسوتوا، مدغشق، ملاوي، موريشص، موزنبيق، ناميبيا، برواندا، سيشل، الصومال، السودان، سوزيلاندا، تنزانيا، بوغندا ،زمبيا، زيمبابوي ثم انضمت أخيرا مصر في 1999 والكونغو الديمقراطية وانسحبت تنزانيا في ديسمبر 2000 لتصبح 21 دولة، وهناك دولتين مجاورتين يمكنهما الانضمام للكومسيا وهما بتسوانا وجنوب إفريقيا ويمكننا القول أن الكومسيا تضم كل الدول التي تقع في الشمال الشرقي والجنوب الإفريقي عدا هاتين الدولتين.[2]

وقد حددت اتفاقية عددا من مجالات التعاون لتحقيق أهداف الكوميسا منها:[3]

- التعاون في مجال النقل والمواصلات؛
- التعاون في مجال الصناعة والطاقة؛
- التعاون في مجال الصحة؛
- التعاون في مجال تنمية الموارد الطبيعية و البيئة والحياة البرية؛
- التعاون في مجال تطوير العلوم والتكنولوجيا؛

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص16.

[2] يوسف خميس أبو فارس، **التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها**، نسخة إكرامية نشرت بمناسبة ملتقى الجامعات الإفريقية بالخرطوم، 2006، ص214.

[3] المرجع نفسه، ص219.

- التعاون في مجال تطوير نظم المعلومات الشاملة؛
- التعاون في مجال السياحة؛
- التعاون في مجال التنمية البشرية والتعاون التقني؛
- حرية حركة الأفراد والعمالة الخدمات ورأس المال.

الفرع الثاني: تأثير تحرير تجارة الخدمات في السوق الإفريقية المشتركة

وفي معظم البلدان غير المنتجة للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أصبح قطاع الخدمات الآن أهم جزء في الاقتصاد ومع تطور البلدان تتجه أهمية القطاع إلى مزيد من الزيادة، إلى الحصول على مياه نظيفة و نظام الصرف الصحي الفعال وإمداد الطاقة المستقرة والخدمات التعليمية والصحية أمر أساسي لزيادة الازدهار وتخفيف وطأة الفقر، وتشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والنقل وخدمات الأعمال مدخلات هامة لإنتاج السلع والخدمات الأخرى، وبالتالي تؤثر على الإنتاجية والقدرة التنافسية. ومن الأمور الحاسمة بالنسبة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر تحسين توافر هذه الخدمات وتكلفتها في جميع البلدان النامية.

يمكن للتجارة الدولية أن تؤدي دورا حاسما في تنمية قطاعات الخدمات في إفريقيا وقد يكون الانفتاح على واردات الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعالة لتعزيز المنافسة وكفاءة تقديم الخدمات في الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى ذلك تقدم الخدمات أسواقا ديناميكية جديدة للصادرات ولكنها كثيرا ما تهمل كمصدر لتنويع الصادرات، نظرا لأن السياسات التجارية ترتكز على التجارة في السلع، وتكتسي صادرات الخدمات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان غير سياحية حيث تكون فرص تنويع السلع المصنعة محدودة للغاية بسبب ارتفاع تكلفة نقل البضائع.

قد يكون من الضروري تنسيق فتح الأسواق مع الإصلاحات التنظيمية من أجل تحقيق نتائج فعالة مع الأخذ بسياسات إضافية لتحقيق الأهداف وهذا يؤكد أهمية تطوير القدرة على تحديد وتنفيذ سياسات مراقبة جيدة التصميم لقطاعات الخدمات، وهي محدودة في العديد من البلدان الإفريقية من استغلال إمكانيات التوسع الكبيرة في التجارة في الخدمات، سواء في إفريقيا نفسها أو السوق العالمية، ومع الاعتراف بأن اتفاق الشراكة الاقتصادية ليست بالضرورة أنجع وسيلة لإصلاح قطاع الخدمات في جميع البلدان الإفريقية.

إن تحرير التجارة في الخدمات له أثر إيجابي على تجارة السلع ويتيح للبلدان النامية أن تستغل على نحو أفضل مزاياها النسبية فيصنع السلع الكثيفة العمالة. ومن المرجح أن يحقق تحرير الخدمات مكاسب

أكبر من السلع أو تكاليف التكيف لإصلاحات قطاع الخدمات ستكون أقل من تلك الناجمة عن انخفاض حماية السلع ويرجع ذلك إلى أن الوضع المهيمن للإمداد عبر الحدود في العديد من قطاعات الخدمات هو إقامة وجود تجاري، مما يعني أنه من المرجح أن يستمر إنتاج الخدمات محليا، وإن كان ذلك بعد الاستثمار ونقل المعرفة والقيام به والمساعدة من قبل الشركات الأجنبية,يجب غلق أغلب القطاعات من الخدمات يجب أن ينظم لضمان فعالية عملها في حال فشل الشوق، في ضل غياب التشريعات الأزمة لذلك، حيث تكون الخدمات في المناطق الأشد فقرا سكانا أكثر تدهورا لأنهم هم الذين تكون خدمتهم أقل ربحا، ويمكن أن يحدث هذا إدا أدت المنافسة من الداخلين الجدد في القطاعات الاحتكارية إلى إلغاء الأرباح الاحتكارية التي كانت تستخدم سابقا لدعم تقديم الخدمات غير المربح إلى المناطق الفقيرة وردا على ذلك يمكن للسلطات أن تستخدم مجموعة من آليات السوق للحفاظ على توفير الخدمات الأساسية للمناطق الفقيرة أو المكتظة بالسكان في بيئة تنافسية، ولذلك فمن المهم أنه ينبغي بذل الجهود للحفاظ على سوق تنافسية ولذلك فمن المهم أنه ينبغي بذل الجهود للحفاظ على سوق تنافسية في بعض الحالات تحرير التجارة، وتطبق البلدان الإفريقية سياسات متحررة نسبيا على التجارة في الخدمات كما هو موضح في الشكل رقم(03)، وبالنسبة لهذه البلدان الإفريقية فإن الرقم القياسي العام لتقييد السياسات العامة للخدمات وأعلى بكثير من المتوسط العالمي وهو أقل منه في جميع المناطق النامية الأخرى باستثناء أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، ومع ذلك هناك اختلافات كبيرة بين البلدان الإفريقية ولدى مدغشقر نظم مفتوحة جدا للتجارة في الخدمات، فإن مستوى تقيدها أقل بكثير من المستوى العالمي كما أنه أقل من متوسط بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك، فإن مؤشرات إثيوبيا له أعلى قيمة لجميع البلدان في العينة وهناك سبع بلدان فقط من أصل 22 بلدا إفريقيا لديها مؤشر مقيد للتجارة العامة للتجاوز المتوسط العالمي، ويمكن للاتفاقات التجارية أيضا إن تتيح وسيلة للتغلب على المقاومة المحلية للإصلاحات المرغوب فيها.

إن معظم البلدان الإفريقية مترددة في جعل التزامات منظمة التجارة العالمية بشأن الخدمات بموجب الاتفاق العام بشان التجارة في الخدمات (الغات)، إن العديد من البلدان الإفريقية تعاني من قيود خطيرة القدرات الفنية والإدارية لتصميم والتفاوض وتنفيذ تحرير التجارة في الخدمات في منظمة التجارة العالمية GATS ربما يرجع ذلك لعدم القدرة حيث يتم إعداد المواقف التفاوضية والمشاركة بفعالية في المفاوضات من أجل التأثير إيجابا على نتائجها بشكل عام، تحدث أهم المكاسب من تحرير التجارة في الخدمات عندما يريد

جميع الموردين الوصول إلى الأسواق على أساس الدولة الأولى بالرعاية. وتتيح البلاد للمستهلكين و المنتجين الوصول إلى أفضل مقدمي الخدمات في العالم.[1]

بالنسبة للبلدان الإفريقية والاستفادة من المصادر المتاحة من الدعم المالي والمساعدة التقنية. تعرف الخدمات الإستراتيجية التي تدمج في خطة التنمية الوطنية من خلال الأنشطة التالية:

- تحسين جمع ونشر البيانات أكثر وأفضل بشأن قطاع الخدمات وتجارة الخدمات؛
- إبلاغ مختلف أصحاب المصالحة وتيسير الحوار فيما بينهم بشأن العواقب المحتملة لتحرير التجارة في الخدمات و إصلاحها؛
- تحديد القطاعات ذات الأولوية حيث يمكن زيادة المنافسة والاستثمار الأجنب والتكنولوجيات الجديدة أن تعزز الكفاءة والفعالية.

يعمل الاتحاد الأوروبي مع المانحين الآخرين والمؤسسات الدولية لتقديم المساعدة التقنية المناسبة لجميع البلدان التي تم إصلاحها في إفريقيا، بتمويل من الصندوق يدار بشكل مستقل، ويمكن لهذا الصندوق أن ينظم موارد مالية ودراية فنية بشأن القطاعات والنقل والتمويل وخدمات الأعمال التجارية مرشحين مناسبين.

الشكل(03): تقييم نظام التجارة في الخدمات حسب المنظمة

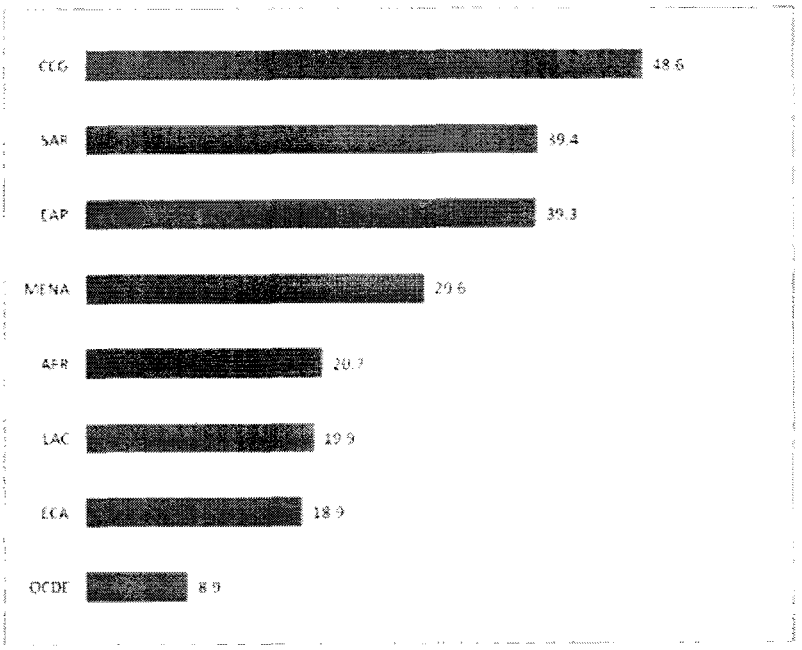

المصدر: . NOTE 6 AOUT 2010 NOTS DE POLITIQUE COMMERCIALE p142

[1] Le commerce des services en Afrique opportunités et dangers des accords de partenariat économiques, Afrique-notes de politique commerciale note 6 aout2010,p142

خلاصة الفصل

إن القمة العربية التي انعقدت في عمان عام2000 أكدت أهمية إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث وجد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بعد ذلك ضرورة أن تعمل الدول العربية على إعداد اتفاقية جديدة لتحرير تجارة الخدمات فيما بينهما وتم البدء بإعداد هذه الاتفاقية في عمان 2001.

وهناك العديد من الجوانب الايجابية للتعاون العربي في تجارة الخدمات منها سهولة الانضمام والإدارة إلى الترتيبات التجارية الإقليمية وإمكانية التوصل لاتفاقيات بين الدول العربية حول عدد كبير من الموضوعات في غضون فترة قصيرة نسبيا، كما تستفيد الدول العربية من توسيع نطاق التجارة حيث أن توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل تجارة الخدمات وتعزيز تكامل أسواق الخدمات في الدول العربية من شأنه أن يساعد في معالجة أوجه الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الاقتصاديات العربية منفردة ، كما يساعد كذلك في توسيع رقعة السوق وتهيئة مجال أوسع و أعمق لعمل الشركات ونشاطها ويفتح المجال أمامها لتكوين وحدات ذات أحجام كبيرة مما يرفع كفاءتها ويعزز قدرتها التنافسية في ظل إزالة الحاجز أمام تجارة الخدمات.

الفصل الثالث

تمهيد:

انطلاقا من أهمية التجارة الخارجية في الخدمات ودورها في ربط الاقتصاديات والمجتمعات ومساعدتها على النمو والتطور، إلى جانب تأثيراتها المتعددة ومختلف مؤشرات الأداء وكذلك ارتباطها الواضح بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثيراتها الواضحة على التجارة الخارجية ويبدو واضحا من خلال تتبع تطور أرصدة موازين مدفوعات الدول العربية.

وسنحاول في هذا الفصل إلى تحليل انعكاسات تأثير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية للبلدان العربية وذلك من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: بنية التجارة الخارجية للدول العربية

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية في الدول العربية

المبحث الثالث: الانعكاسات المترتبة عن عملية تحرير الخدمات

المبحث الرابع: عوائق وسياسات تطوير قطاع الخدمات في الدول العربية

المبحث الأول: بنية التجارة الخارجية في الدول العربية

تبقى مشاركة التجارة الخارجية العربية في التجارة العالمية ضئيلة نسبيا ولا تتعدى حصتها مقدار 3.5 في المائة من قيمة التجارة العالمية في المتوسط، غير أن هذه المشاركة المتواضعة لا تعكس الدور الحيوي الذي تلعبه التجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية للدول العربية.

المطلب الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي العالمي

يمكن تقسيم مؤشرات الأداء إلى قسمين داخلي وخارجي وهي كما يلي:[1]

الفرع الأول: مؤشرات الأداء الداخلي.

أولا: النمو الاقتصادي.

مع استقرار أسعار النفط عند مستوياتها المنخفضة نسبيا حول 50 دولار للبرميل تراجع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى3,3 % عام 2016 ثم إلى 2% عام 2017 وذلك حسب تقرير صندوق النقد الدولي العربي عن أفاق الاقتصاد العالمي (عدد أكتوبر 2017).

ورغم أن النمو العربي تفوق على نظيره العالمي في عامي 2015 و 2016، إلا انه من المتوقع أن يتراجع إلى ما دون معدل نمو الاقتصاد العالمي في عامي 2017 و 2018.

الشكل رقم (04): معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية

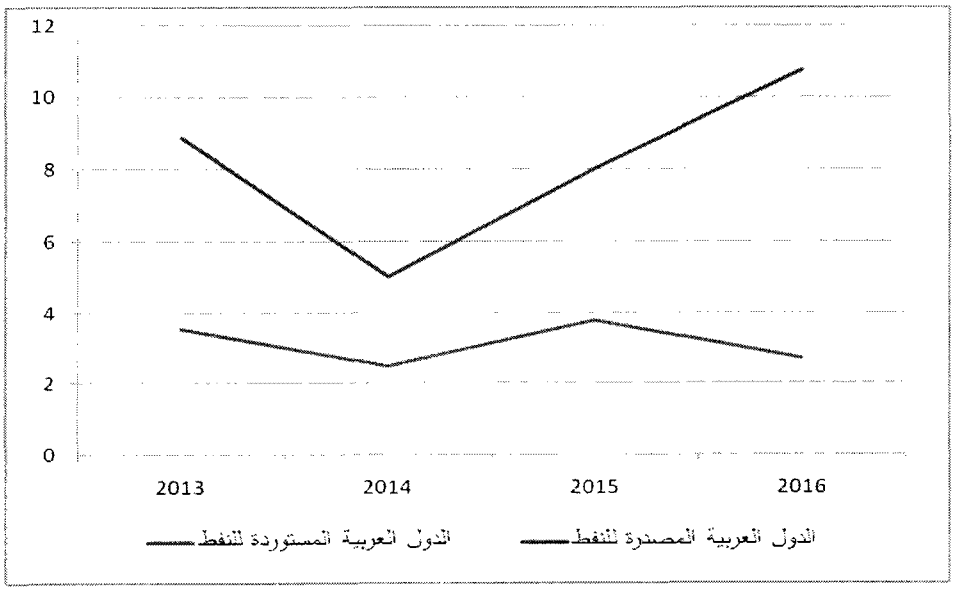

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018، المرجع نفسه، ص9.

[1] نشرة ضمان الاستثمار، **آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018**، العدد الرابع، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2017، ص ص 9-10،الموقع الالكتروني www.dahma .com

ثانيا: الناتج العربي

أما على صعيد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فقد استمر تراجع الناتج العربي مند عام 2014 ليصل إلى 2251 مليار دولار عام 2017، ومن المرجح استقرار حصة الدول العربية من الناتج العالمي عند 2,9% خلال عامي 2017 ومقارنة مع حصة تبلغ 3,3 % خلال عام 2016، وبلوغها 7,3% و2,7 % من إجمالي ناتج الدول النامية والناشئة على التوالي خلال نفس الفترة مقارنة مع حصة بلغت 8,4% مع تخطى حصة الدول العربية لمستواها في عام 2016، ويلاحظ وجود تركز جغرافي واضح للناتج في 3 دول وهي السعودية والإمارات ومصر حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 1,33 تريليون دولار أي ما يماثل 55% من الناتج العربي لعام 2016 كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): الناتج المحلي للدول العربية (مليار دولار)

الدولة	متوسط 2000 -2013	2014	2015	2016
الأردن	18,5	35,9	37,6	38,7
الإمارات	230,3	403,2	357,9	348,7
البحرين	19,6	33,4	31,1	31,9
تونس	35,8	47,6	43,2	42,1
الجزائر	125,9	213,8	165,9	159,0
جيبوتي	0,9	1,6	1,7	1,9
السعودية	413,4	756,4	654,3	646,4
السودان	39,7	71,1	81,4	91,2
ألصومال	.....	5,9	6,1	6,3
العراق	95,7	234,7	179,8	171,7
سلطنة عمان	43,4	81,0	69,8	66,3
فلسطين	6,6	12,7	12,7	13,6
قطر	84,8	206,2	164,6	155,8
الكويت	99,0	162,7	114,6	110,9
لبنان	28,3	47,8	49,5	50,5
مصر	158,8	305,6	332,1	332,3
المغرب	73,4	710,1	101,2	103,6
موريتانيا	3,1	5,4		4,7
إجمالي الدول العربية	1,569	2,790		2,908

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، **آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018**، المرجع السابق، ص10.

ثالثا : اتجاهات الأسعار (معدل التضخم)

سجل المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية (متوسط سنوي) ارتفاعا بشكل عام من 4,1% في المتوسط خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2013 إلى 5,3% عام 2016 وذلك بعد استقراره حول 4,8% خلال عامي 2014 و 2015.

وظلت معدلات التضخم عند حدود مقبولة لمعظم الدول العربية مع توقعات باستمرارها تحت مستوى 4% لمعظم الدول العربية فيما عدا السودان ومصر والتي يتوقع تجاوزها حاجز 2% خلال2017 ويزيد المتوسط العربي عن المعدل العالمي مند عام 2014 كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): معدل التضخم (متوسط سنوي %)

الدولة	متوسط 2013/2000	2014	2015	2016
الأردن	4,0	2,9	-0,9	-0,8
الإمارات	4,2	2,3	4,1	1,8
البحرين	1,7	2,7	1,8	2,8
تونس	.....	4,9	4,9	3,7
الجزائر	3,8	2,9	4,8	3,7
جيبوتي	3,6	2,9	2,1	6,4
السعودية	2,2	2,7	2,2	2,7
السودان	13,6	36,2	16,9	3,5
العراق	.....	2,2	1,4	17,8
سلطنة عمان	2,7	1,0	0,1	0,4
فلسطين	3,6	1,7	1,4	1,1
قطر	4,4	3,4	1,8	-0,2
الكويت	3,2	3,1	3,7	2,7
لبنان	3,2	0,9	-3,7	-0
مصر	-	10,1	10,4	13,8
المغرب	1,7	0,4	1,5	1,6
موريتانيا	6,0	3,8	0,5	1,5
المتوسط العربي	4,1	4,8	4,7	5,3

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، **آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018**، المرجع السابق، ص11.

رابعا:الموازنة العامة

تعاني أغلب موازنات الدول العربية من عجز مزمن وخصوصا بعدما تراجعت أسعار النفط بداية من عام 2014 وظهر العجز في موازنات معظم دول الخليج مما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على الميزانيات، حيث تعتمد الكثير من الدول المنطقة المنتجة للنفط على إيراداته في تمويل احتياجات موازناتها الحكومية التي تتزايد نتيجة التوسع في الإنفاق الجاري والاستثماري في الوقت الذي تتراجع فيه الإيرادات النفطية وتنمو فيه الإيرادات غير النفطية بمعدلات بطيئة كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (15): فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من النتائج

الدولة	متوسط 2013 – 2000	2014	2015	2016
الأردن	-5,2	-10,3	-5,3	-3,2
الإمارات	7,7	1,9	-3,4	-4,1
البحرين	-0,9	-1,6	-18,4	-17,8
تونس	-3,2	-3,7	-5,3	-5,9
الجزائر	3,7	-8,0	-15,7	-13,7
جيبوتي	-2,1	-9,6	-21,7	-18,2
السعودية	8,0	-3,4	-15,8	-17,2
السودان	-1,3	-1,4	-1,9	1,8
العراق	.....	-5,4	-12,3	-14,1
سلطنة عمان	8,6	-1,1	-15,7	-21,6
فلسطين	.....	-12,5	-11,4	-8,0
قطر	10,3	15,3	5,6	-3,9
الكويت	28,8	22,3	5,8	0,3
لبنان	-11,6	-6,3	-7,6	-9,3
مصر	-7,8	-11,8	-11,4	-10,9
المغرب	-4,1	-4,8	-4,2	-4,1
موريتانيا	.....	-4,5	-3,4	-0,3

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، **آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018**، المرجع السابق، ص12.

ثانيا: مؤشرات الأداء الخارجي

1_الحساب الجاري: حققت غالبية الدول العربية عجزا في ميزان تعاملاتها الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2016 وذلك فيما عدا الإمارات والتي حققت فائضا يبلغ 2,4 من إجمالي ناتجها لنفس العام وذلك مقارنة مع 15 دولة حققت عجزا عام 2015 دولة كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16): الحساب الجاري للدول العربية كنسبة من الناتج

الدولة	متوسط2000 – 2013	2014	2015	2016
الأردن	-6,1	-7,3	-9,1	-9,3
الإمارات	10,3	13,3	4,7	2,4
البحرين	6,4	4,6	-2,4	-4,7
تونس	-4,1	-9,1	-8,9	-9,0
الجزائر	12,5	-4,4	-16,5	-16,5
جيبوتي	-8,0	-25,1	-31,8	-30,40
السعودية	16,8	9,8	-7,8	-4,3
السودان	-5,5	-7,1	-8,0	-5,6
الصومال	.....	-6,3	-7,2	-10,1
العراق	.....	2,6	-6,5	-8,7
سلطنة عمان	8,7	5,8	-15,5	-18,6
فلسطين	-17,4	-16,9	-16,3	-9,9
قطر	20,8	24,0	8,4	-4,9
الكويت	33,3	33,4	3,5	-4,5
لبنان	-15,6	-26,4	-18,7	-18,6
مصر	-0,5	-0,8	-3,6	-6,0
المغرب	-3,3	-5,9	-2,1	-4,4
موريتانيا	-13,4	-27,3	-19,7	14,9

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، **آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018**، المرجع السابق، ص13.

2_المديونية الخارجية: شهدت مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية استقرارا نسبيا حول الحدود الآمنة في نصف الدول العربية تقريبا مند عام 2000 وحتى الآن حيث استقر مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحت المستوى ال50% في 7 دول عربية، فيما جاء أعلى بقليل من تلك النسبة في 4 دول أخرى.

وهناك العديد من المؤشرات الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين لحدود المديونية الخارجية الآمنة والتي تختلف بحسب طبيعة وقوة سياسات السيطرة على الدين منها ألا تتجاوز نسبة الدين الخارجي

إلي الناتج القومي الإجمالي 50، في حال كانت السياسات قوية و30 في حال كانت السياسات ضعيفة الفاعلية، والمؤشر الثاني يتمثل في نسبة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية ويتراوح ما بين 100 و 200 وأعباء خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية ويتراوح ما بين 15 و25 كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17): الدين الخارجي للدول العربية كنسبة من الناتج

الدولة	متوسط 2013 - 2000	2014	2015	2016
الأردن	.....	64,0	65,8	66,9
الإمارات	32,7	45,2	62,9	66,2
البحرين	106,0	154,1	174,4	184,6
تونس	54,8	56,0	62,7	64,3
الجزائر	16,3	1,7	1,8	2,5
جيبوتي	57,9	49,9	69,3	85,3
السعودية	13,4	13,1	13,8	19,8
السودان	96,3	65,8	61,1	57,4
الصومال	—	—	—	—
العراق	.....	24,8	36,8	39,3
سلطنة عمان	37,9	34,6	51,7	70,4
فلسطين	13,3	8,6	8,4	7,7
قطر	66,0	80,7	110,6	147,8
الكويت	30,0	22,9	36,5	42,7
لبنان	159,1	175,0	175,8	183,9
مصر	23,2	25,1	14,5	16,8
المغرب	29,2	31,0	33,4	33,6
موريتانيا	123,4	86,3	104,0	109,2

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، **آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018**، المرجع السابق، ص14.

3_**الاحتياطات الدولية:** واصلت الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية، وفق التقديرات التي قام بها صندوق النقد الدولي مصدر البيانات، تراجعها والذي بدأ بوضوح منذ عام 2014 لتصل تقديراتها إلى972 مليار دولار عام 2016 وذلك نتيجة لقيام دول خليجية بالسحب من احتياطاتها لتمويل عجز موازنتها الحكومية وذلك بعدما كانت تلك الاحتياطات قد ارتفعت من متوسط سنوي يبلغ 541,4 مليار

دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2013 إلى1248,3 مليار دولار عام 2014 كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18): الاحتياطات الدولية في الدول العربية بالمليار دولار

الدولة	متوسط-2000-2013	2014	2015	2016
الأردن	8,0	16,0	16,6	15,5
الإمارات	32,6	78,5	94,0	85,4
البحرين	32	6,1	3,4	2,4
تونس	6,1	7,7	7,4	5,9
الجزائر	99,5	177,4	142,6	112,9
جيبوتي	0,1	0,5	0,4	0,4
السعودية	297,5	725,8	611,9	533,6
السودان	.....	1,5	0,9	1,0
العراق	.....	66,7	53,7	45,2
سلطنة عمان	8,2	16,3	17,5	20,3
فلسطين	0,5	0,7	0,6	.....
قطر	13,0	43,1	37,2	31,7
الكويت	16,2	32,3	28,3	31,5
لبنان	17,2	37,3	36,7	42,7
مصر	21,6	16,3	19,5	17,1
المغرب	17,4	20,5	23,0	25,4
موريتانيا	0,3	0,6	0,8	0,8

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، **آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018**، المرجع السابق، ص15.

4_ تغطية الاحتياطات الدولية لعدد أشهر الواردات:

على صعيد مؤشر تغطية الاحتياطات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات فتشير البيانات إلى وجود 9 دول عربية ضمن الحدود المقبولة التي تغطي فيها الاحتياطات واردات الدولة من السلع والخدمات لمدة 5 أشهر لعام 2016، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(05):الاحتياطات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات من 2014_2016.

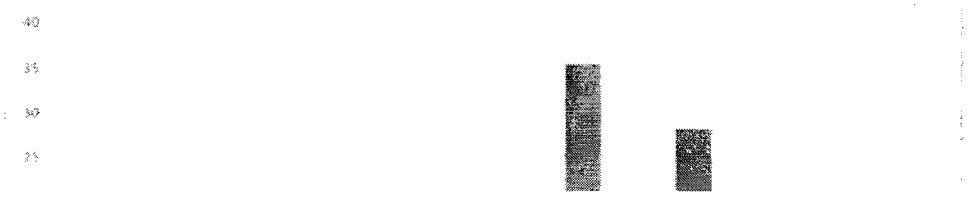

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، **آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018**، المرجع السابق، ص16.

المطلب الثاني: التجارة العربية البينية

الفرع الأول: التجارة العربية

تعتبر التجارة العربية البينية للدول الأعضاء في مجموعة إقليمية أو إتحاد اقتصادي من أحد المعايير والمؤشرات الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها للتعرف على درجة التكامل الاقتصادي في هذه المجموعة أو الاتحاد ومدى الاستفادة التي تجنبها هذه الدول من انضمامها إليه، ومن هنا يمكن القول أن التجارة البينية أو الإقليمية تعتبر أداة اقتصادية هامة لتوطيد دعائم التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم وينطبق على الدول العربية، وهناك العديد من الاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية التي تنص على إزالة كافة القيود على حركة الأشخاص والسلع بينها، بالإضافة إلى تنسيق سياستها وعلاقتها الاقتصادية تجاه العالم الخارجي.[1]

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك مند إنشاء جامعة الدول العربية، ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وكانت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، وقد وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953، ثم قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، ثم اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول ثم اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، والتي ترجمة أسس إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان 1980.

[1] محمد السانوسي، محمد شحاتة، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، القاهرة،2007، ص234.

فعلي الرغم من الجهود المبذولة في استخدام هذه البرامج لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فإن حجم التجارة العربية البينية خلال عقد الثمانينات من إجمالي التجارة الخارجية العربية خلال عقد التسعينات فلقد بلغت قيمة التجارة العربية البينية عام 1990 مجموع (22.7) مليار دولار، وشكلت الصادرات منها قيمة (13.6)مليار دولار، حين بلغت الواردات ما قيمة (10.5) مليار دولار، وشكلت التجارة العربية البينية ما نسبة (9.7%) من إجمالي التجارة العربية. [1]

الفرع الثاني :أداء التجارة البينية

شهد عام 2016 تواصل تأثير أداء التجارة العربية السلعية البينية ببقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة، إضافة للتطورات الداخلية ببعض دول المنطقة وأثرها علي مركز التجارة بين الدول العربية، وكمحصلة لذلك انخفضت قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2016 بنسبة بلغت حوالي 7,2% لتبلغ حولي 102,9 مليار دولار، مقارنة نحو 110,9 مليار دولار، مقارنة مع نحو 106,9 مليار دولار خلال عام 2015، تراجعت أيضا الواردات البينية بنحو 4,4% لتبلغ حوالي 109,8 مليار دولار خلال عام 2016 كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (19): أداء التجارة البينية العربية(2012-2016) مليار دولار

	القيمة (مليار دولار امريكي)					معدل التغير السنوي					معدل التغير السنوي (2016.2012)
	2012	2013	2014	2015	2016	2012	2013	2014	2015	2016	
متوسط التجارة البينية العربية	11.2	119.3	121.2	110.9	102.9	9.0	7.3	1.6	-8.5	-7.2	-0.1
الصادرات العربية البينية	111.7	117.1	120.7	106.9	96.1	7.6	4.8	3.0	-11.4	-10.1	-1.4
الواردات البينية العربية	110.6	121.5	121.8	114.8	109.8	10.6	9.8	0.3	-5.8	-4.4	1.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، مرجع سبق ذكره، ص 148.

حيث تراجعت قيمة الصادرات لبينية السلعية للدول العربية خلال عام 2016 في ستة عشر دولة بنسب تراوحت بين 2,9% وفي القمر حوالي 39,6% و24,6% و 21,3% على الترتيب.

كما تراجعت الصادرات البينية في كل من جزر القمر، البحرين، السعودية، مصر، الإمارات، الصومال، جيبوتي، تونس، الأردن، لبنان، اليمن، عمان بمعدلات تراوحت بين 2,9% و20,4% خلال عام

[1] هالة أحمد امين، **التجارة العربية البينية، سلسلة دراسات**، التقرير التاسع، تقارير نقطة التجارة السودانية، فبراير 2005، ص1.

2016. بينما ارتفعت الصادرات البينية لكل من موريتانيا، المغرب، الكويت، السودان، بنسب تراوحت بين 3,4%و 17,5% خلال 2016 مقارنة 2015. فيما يخص الواردات السلعية البينية، انخفضت الواردات البينية في ستة عشر دولة عربية خلال 2016 بمعدلات تراوحت بين 2% في الكويت و51,9% في اليمن، بينما زادت الواردات البينية في كل من السودان، قطر،الإمارات، لبنان، بنسب تراوحت بين حوالي 22,1% و38%. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(06): نسب تغير التجارة البينية للدول العربية

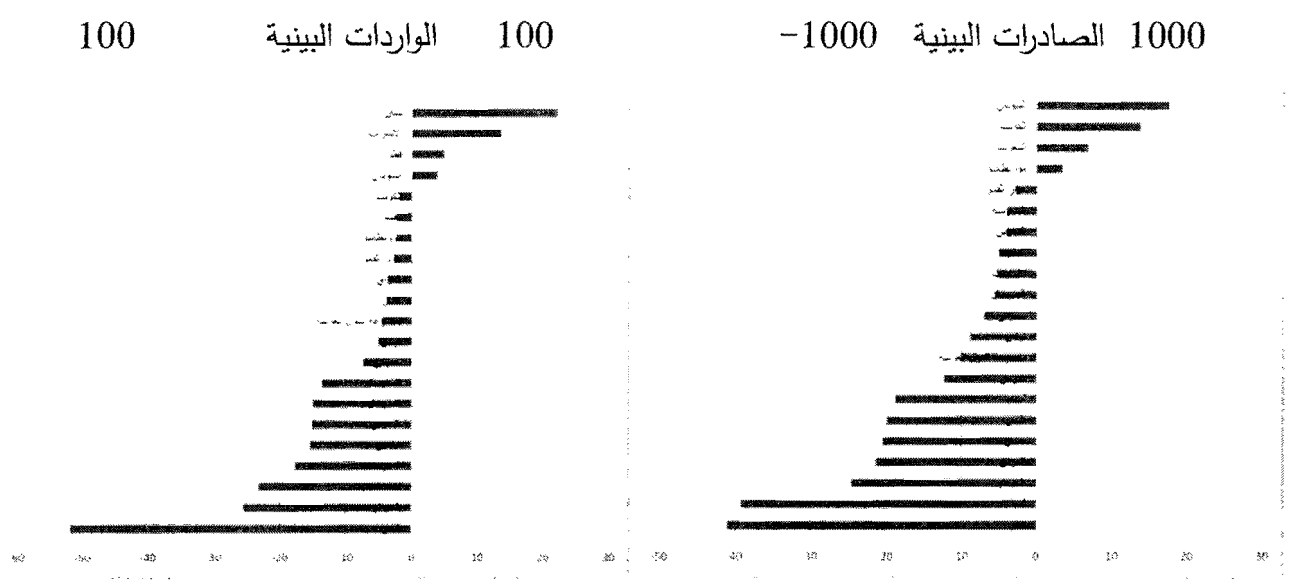

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، مرجع سبق ذكره، ص 149.

المطلب الثالث: السمات الرئيسية للسياسات التجارية العربية

يقوم العديد من الدول العربية حاليا بتنفيذ إجراءات تصحيح لتحرير التجارة الخارجية في إطار تنفيذها برامج شاملة للإصلاح الهيكلي، وتسعى هده البرامج إلى التخلص من التشوهات الاقتصادية، حيث أخذت تميل هذه الدول إلى التوجه إلى الخارج لزيادة القدرة التنافسية، وذلك لتشجيع القطاع الخاص وتبني آليات السوق والانتقال من نظام الحماية الذي يعتمد على القيود الكمية (كرخص الاستيراد والحصص، وحصر الاستيراد) إلى الحماية التي تستند على استخدام التعريفة الجمركية.

وفي جانب السياسات المتعلقة بضمان نفاد الصادرات إلى الأسواق العالمية، شرع عدد من الدول العربية في إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهو الشريك الرئيسي لها وذلك على أساس المعاملة بالمثل وتبادل الإعفاءات وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: السياسات التجارية المتعلقة بنظم الواردات

من منظور التحليل الاقتصادي لتصنيف السياسات التجارية، يستخدم عدد من الاقتصاديين مفهوم توجيه التجارة (TRADE ORIENTATION) لتصنيف الأنظمة التجارية للدول، وهو يقيس درجة الحماية (أو الحوافز) المطبقة على التجارة الخارجية في بلد ما.

ويمكن تصنيف الدول العربية وفقا لبعض هذه المؤشرات المتاحة على مجموعتين رئيسيتين فالمجموعة الأولى مكونة من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، قطر، عمان، لبنان إلى حد ما، والتي تعتمد على نظام حماية يستند إلى التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا، كما تتسم بقلة استخدامها للحواجز غير الجمركية أمام التبادل التجاري، وتتكون المجموعة الثانية من الأردن، تونس، الجزائر، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، وهي الدول التي تنفذ كل منها برامج إصلاح متكامل يحتوي على إجراءات لإصلاح السياسات التجارية وتحرير التجارة الخارجية ولا تزال بعض الدول العربية الأخرى (سوريا، السودان) تطبق نظاما تجاريا يعتمد على احتكار القطاع العام لتجارة الخارجية.[1]

مع أنه من الجدير بالذكر أن عددا من الدول العربية كالأردن، تونس، المغرب ومصر قد قطعت شوطا كبيرا في تنفيذ سياسات وإجراءات تحرير التجارة الخارجية في هذه الدول، وفيما يلي العناصر المكونة لبرامج إصلاح التجارة الخارجية فيها:[2]

- تخفض وتبسط التعريفات الجمركية وتخفيض الحواجز غير الجمركية والإدارية وخاصة منها إلغاء نظم تراخيص الاستيراد وإبقاء قائمة للسلع المحظور استيرادها في أضيق الحدود؛
- إعادة هيكلة التعريفة الجمركية واقترانها بإصلاح النظام الضريبي، لترشيد الإرادات الضريبية؛
- ومن الإجراءات الهامة الأخرى التي نفذتها هده الدول إلغاء القيود على المدفوعات والتحويلات الجارية.

الفرع الثاني: سياسات نفاد الصادرات العربية إلى الأسواق العالمية

كانت السياسات التجارية العربية المتعلقة بنفاد صادرات الدول العربية المتعلقة بنفاد صادرات الدول العربية إلى أسواق المجموعة الأوروبية والشريك التجاري الرئيسي لها وقبل قيام منظمة التجارة العالمية تقوم

[1] جمال الدين زروق، **واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، دراسات اقتصادية، ص8.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

على أساس اتفاقيات تعاون ثنائية بين الدول العربية من جهة والمجموعة الأوروبية من جهة ثانية، والتي تسمى باتفاقيات التعاون مع المغرب والمشرق العربي وبمقتضى هذه الاتفاقية الشفافية تدخل صادرات هذه الدول أسواق دول المجموعة الأوروبية من دون قيود جمركية وحصص محددة، وذلك باستثناء استيراد أصناف معينة، وفيما يتعلق بمعاملة الصادرات العربية بمقتضى نظام الأفضليات المعمم، تعتبر الدول الصناعية المانحة له أن دول الخليج العربية ودول المغرب العربي قطعت مراحل متقدمة في التنمية الاقتصادية وبالتالي لم تعد مرشحة للاستفادة من هذا النظام الذي وضع عام 1976 لمساعدة الدول النامية وتعتبر هذه التطورات أنه طرأ تحول في سياسات دخول الصادرات العربية أسواق الاتحاد الأوروبي، من فترة التمتع بإعفاءات جمركية وغير جمركية بدون مقابل إلى فترة تنفيذ سياسات تجارية متوازية، بحيث لا يقدم الاتحاد الأوروبي تنازلات بدون حصوله على أفضليات تجارية مقابلة أسواق الدول العربية، وذلك يتوقع أن يؤدي اتفاقيات شراكة بين عدد من الدول العربية والاتحاد الأوروبي إلى زيادة تحرير نظام الواردات في الدول العربية ما سيجعل الأسواق العربية أكثر انفتاحا وقابلية على التنافس.[1]

الفرع الثالث: أداء التجارة الخارجية العربية

تأثرت تجارة السلع والخدمات للدول العربية (18 دولة توافرت عنها بيانات) بتراجع أسعار النفط مابين عامي 2014 و2016 حيث تراجعت بمعدل 8,5 من 2519 مليار دولار سنة 2014 إلى 1933 مليار دولار عام 2016 كما هو موضح في الجدول(20)، وجاء هذا التراجع مواكبا لنسبة الهبوط التي شهدتها تجارة السلع والخدمات على المستوى العالمي بمتوسط معدل نمو سلبي سنوي بلغ 3,1% من نحو 23,1 تريليون دولار عام 2014 إلى نحو 21 تريليون دولار عام 2016 في مقابل تحول الفائض التجاري الإجمالي العربي من 238 مليار دولار إلى عجز بقيمة 66 مليار دولار خلال نفس الفترة بنسبة هبوط 165%، كما أنه قد جاء هذا التراجع في حجم تجارة السلع والخدمات العربية نتيجة تراجع حجم واردات السلع والخدمات العربية بمتوسط سنوي بلغ 4,3% من 1140 مليار دولار عام 2014 إلى 1000 مليار دولار عام 2016 وكذلك تراجع حجم صادرات السلع والخدمات العربية بمتوسط سنوي بلغ 12,2% من 1379 مليار دولار إلى نحو 933 مليار دولار خلال نفس الفترة كما هو موضح في الجدول (20) إلا أنه وفي المقابل شهدت نسبة التجارة العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي تراجعا واضحا خلال نفس الفترة من نحو90% عام 2014 إلى 79,1% عام 2016، وذلك انعكاسا لتراجع حصة الصادرات العربية من

[1] جمال الدين زروق، **واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، المرجع السابق، ص14.

الناتج نحو 49,1% إلى 38,2% وبالتبعية تحول نسبة الفائض التجاري العربي من الناتج من 8,5% إلى عجز بنسبة 2,7% خلال نفس الفترة، أما فيما يتعلق بتجارة السلع و الخدمات على مستوى الأقطار العربية فتشير الإحصاءات إلى أن 10 دول عربية تستحوذ على أكثر من 92% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية.[1]

استجابة للطلب المتزايد على المعلومات المتعلقة بالتجارة في الخدمات، قانت منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي بتوحيد جهودها لوضع عنصر الخدمات على بوابة معلومات التجارة المتكاملة، حيث يعمل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية حاليا على زيادة مستوى المعلومات المتعلقة بالسياسات واللوائح الحالية لأعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن الخدمات، حيث تمثل الخدمات الجزء الأكثر ديناميكية في التجارة الدولية، ومن المهم على هذا النحو في مدخلات أساسية لإنتاج وتجارة جميع المنتجات، وبالتالي تلعب دورا رئيسيا في سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية بوضع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) الأساس القانوني للتجارة الدولية في الخدمات، وتتيح لأعضاء منظمة التجارة العالمية فتح أسواقهم أمام المنافسة الأجنبية بطريقة تلائمهم كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:[2]

الجدول رقم(20): تطور التجارة العربية للسلع والخدمات بالمليار دولار حصة التجارة من ناتج المحلي الإجمالي %

البيان	متوسط 2013 - 2000	2014	2015	2016	معدل متوسط 2016-2014
الصادرات العربية (السلع و الخدمات)	781	1,379	1,007	933	-12,2
الصادرات العالمية (السلع و الخدمات)	15,047	23,125	20,559	21,022	-3,1
الصادرات العربية / الصادرات العالمية %	5,2	6,0	4,9	4,4	-9,4
الواردات العربية (السلع و الخدمات)	591	1,140	1,068	1,000	-4,3
الواردات العالمية (السلع و الخدمات)	14,904	23,769	20,951	21,410	-3,4
الواردات العربية / الصادرات العالمية %	4,0	4,8	5,1	4,7	-0,9
الميزان التجاري للدول العربية	189	238	-60	-66	-165,3
إجمالي التجارة العربية	1,372	2 ,519	2,075	1,933	-8,5
إجمالي التجارة العالمية	29,951	46,894	41,511	42,433	-3,3
التجارة العربية / التجارة العالمية %	4,6	5,4	5,0	4,6	-5,3
الناتج المحلي الإجمالي العربي بالمليار دولار	1.577,3	2.806,4	2.478,7	2.443,9	-4,5

[1] نشرة ضمان الاستثمار2017، ص10.

[2] organisation mondiale de commerce 20 Ans, commerce des services 2015.

الصادرات العربية / الناتج المحلي الإجمالي العربي (%)	49,5	49,1	40,6	38,2	-8,1
الواردات العربية / الناتج المحلي الإجمالي العربي (%)	37,5	40,6	43,1	40,9	-0,2
الميزان التجاري العربي / الناتج المحلي الإجمالي العربي (%)	12,0	8,5	-2,4	-2,7	-168,4
التجارة العربية / الناتج المحلي الإجمالي العربي (%)	87,0	89,8	83,7	79,1	-0,1

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار 2017، **التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور**، مرجع سبق ذكره، ص11.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية في الدول العربية

أصبحت تجارة الخدمات في الوقت الراهن من أسرع القطاعات وأكثرها قدرة على خلق فرص العمل,فضلا عن الجاذبية الاستثمارية التي تحملها هذه التجارة و يؤدي تحرير القطاعات الخدمية إلى تحسين الوضع التنافسي لتلك القطاعات من خلال الاحتكاك المباشر ونقل التكنولوجيا.

المطلب الأول: هيكل وإتجاه التجارة الخارجية للدول العربية

الفرع الأول: الهيكل الاقتصادي للدول العربية

يمكن تقسيم الاقتصاديات العربية إلى أربعة مجموعات:[1]

- دول ذات هيكل اقتصادي متنوع وبها الكثير من الموارد البشرية والمهارات والكفاءات وتضم الجزائر، العراق، مصر؛
- دول ذات هيكل اقتصادي متخصص (الاعتماد على البترول) وتعاني من ندرة في السكان، وانخفاض الأراضي الصالحة للزراعة، وقلة اليد العاملة، وتضم ليبيا، البحرين، الكويت قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وكلهم يجمعهم تكتل اقتصادي في مجال البترول وهو منظمة الأوبك أي منظمة الدول العربية المصدرة للبترول؛

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص 26-27.

- دول لا يمثل لها إنتاج البترول أهمية عالية فضلا عن محدودية مواردها الطبيعية والبشرية وتشمل تونس، والأردن، المغرب، اليمن، السودان؛
- دول ذات اقتصاد رعوي زراعي وعادة ما تتعرض لحروب أهلية ونزاعات داخلية وتضم جيبوتي، الصومال، فلسطين، لبنان، موريتانيا.

الفرع الثاني: اتجاه التجارة الخارجية العربية

تلعب التجارة الخارجية للخدمات دورا مهما ومتزايد في النشاط الاقتصادي للدول العربية حيث يبلغ إجمالي تجارة الخدمات (صادرات + واردات) ويمكن تجسيدها كما يلي:[1]

أولا: اتجاه تجارة الخدمات للدول العربية

استقر إجمالي التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2016 عند نفس المستوى المحقق خلال العام السابق تقريبا بحوالي 4679 مليار دولار، وبلغت حصة مدفوعات تجارة الخدمات في الدول النامية من الإجمالي العالمي نحو 36,3 خلال عام 2016 مقابل نصيب قدره نحو 39,2 مسجل خلال 2015، بينما شهدت حصة المدفوعات الخدمية للدول العربية من الإجمالي العالمي ارتفاعا خلال عام 2016 كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (21): حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة النشاطات العامة

الأقاليم	المدفوعات					معدل التغير في إجمالي المدفوعات تجارة الخدمات 2016	المحصلات					معدل التغير في إجمالي محصلات تجارة الخدمات 2016
	2012	2013	2014	2015	2016		2012	2013	2014	2015	2016	
- الدول النامية	37,0	37,7	37,7	39,2	36,3	-2,3	30,1	29,4	29,3	30,2	29,9	-1,4
- الدول العربية	6,2	6,2	6,8	6,7	6,9	1,7	2,8	2,6	2,8	2,9	3,6	0,5
- الأسواق الناشئة	11,9	11,7	11,4	13,9	13,2	-0,9	10,1	10,0	9,8	10,8	9,9	-0,2

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2017، مرجع سبق ذكره، ص ص144-158

العالم مليار دولار أمريكي	4,395	4,644	4,860	4,678	-4,679	0,02	4,506	4,743	4,940	4,747	4,841	2,0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، مرجع سبق ذكره، ص 157.

شهد عام 2016 تأثر تجارة الخدمات في الدول العربية بتراجع المدفوعات الخدمية بنسب أقل من مستوى الارتفاع المسجل الذي حققته بنود النقل والشحن والتأمين نتيجة لتراجع قيمة الواردات السلعية للدول العربية واستمرار أثر التطورات المحلية في بعض دول المنطقة، في المقابل ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية بنحو 2% خلال عام 2016 لتبلغ نحو مليار دولار مقابل حوالي 175,6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2015، وكنتيجة تواصل انخفاض العجز المسجل في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 بنسبة قدرها 6% ليبلغ نحو 140,3 مليار دولار مقابل عجز قدره 149,2 مليار دولار محقق خلال عام 2015.

وقد جاء انخفاض العجز المسجل في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 كنتيجة لانكماش العجز المسجل في الميزان الخدمي لكل من الإمارات، الجزائر، السعودية، عمان، ليبيا وذلك بنسب تراوحت بين 9,4% و6 % مقرنة بعام 2015، وارتفاع الفائض في السودان خلال عام 2016، بينما اتسع العجز في الميزان الخدمي لكل من العراق، قطر، القمر، الكويت، وموريتانيا، بنسب تراوحت بين 2,8 % و 12,7% خلال عام 2016 مقارنة بسنة 2015 وتراجع الفائض في كل من الأردن، جيبوتي، ولبنان، بنسب تفاوتت بين 1,8 % و 88,2 % مقارنة بعام 2015 وتحول الفائض في كل من تونس، ومصر، إلى عجز خلال عام 2016.

ثانيا: اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

جاء انخفاض إجمالي الصادرات السلعية العربية عام 2016 بنسبة بلغت 7.0% كحصيلة لانخفاض من الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى التجمعات الاقتصادية بنسب متفاوتة تراوحت بين 8.8% للاتحاد الأوروبي 31,1% لليابان 12,7% للولايات المتحدة 12,1% لإجمالي دول أسيا، وبشكل خاص اليابان التي انخفضت الصادرات العربية إليها بنسبة 31,1 % في المائة، وقد انخفضت الصادرات العربية البينية بنسبة 10,1% في المائة وفي المقابل فقد زادت الصادرات العربية غلى باقي دول العالم بنسبة 5,5%، وقد ساهم هذا الانخفاض بنسب مختلفة في حصص شركاء التجارة الرئيسية في الصادرات العربية،

فقد انخفضت حصة الصادرات العربية البينية والإتحاد الأوروبي والصين لتصل إلى 12,1% و 12,4% و 9,9% على الترتيب خلال عام 2016 مقارنة مع مستوياتها السابقة خلال عام 2015.

وفيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين وسجلت اليابان أعلى تلك النسب حيث حققت نسبة انخفاض بلغت 10,8% بينما حققت الواردات في باقي دول أسيا، زيادة بنسبة 5,9% ، كما انخفضت الواردات العربية البينية بنسبة انخفاض بلغت 4,4%. وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): المساهمة في الصادرات والواردات العربية

المساهمة في الصادرات العربية(%) المساهمة في الواردات العربية(%)

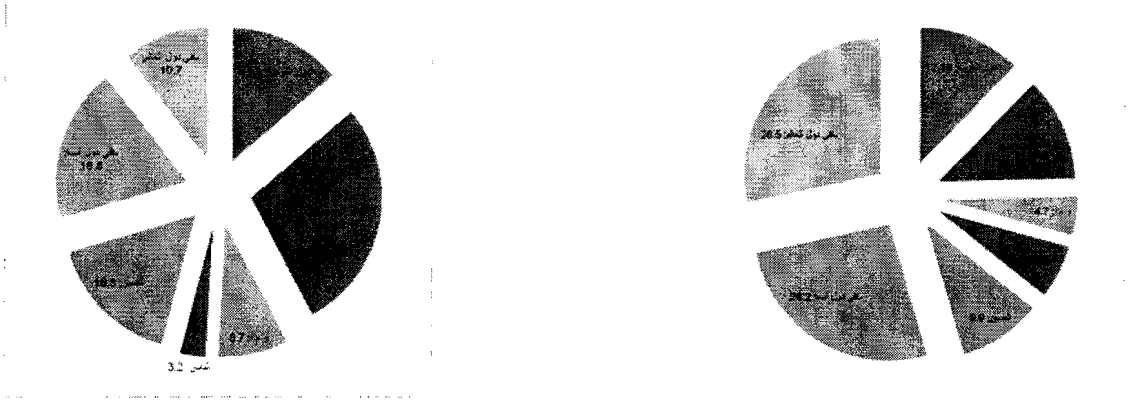

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، مرجع سبق ذكره، ص 149.

المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية في إطار تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي

لقد شهدت الأنظمة التجارية في الدول العربية خلال العقدين الماضيين تحولات هامة حيث أن الدول التي اتبعت خلال السبعينات إستراتيجية للتصنيع تعتمد على إنتاج السلع التي تحل محل الواردات وهيمنة القطاع العام على الإنتاج الصناعي والتجارة الخارجية، توجهت منذ منتصف الثمانينات وبداية التسعينات نحو تحرير التجارة الخارجية في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي لتحسين كفاءة تخصيص الواردات وما ترتب عنها من استبعاد المنافسة الأجنبية وعزلة السوق المحلية عن السوق المحلية عن السوق العالمية، ولقد شمل تحرير التجارة في الدول العربية التي تبنت برامج الإصلاح الاقتصادي المتكامل، مثل الأردن، تونس، المغرب، مصر، تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وتخفيف الحواجز غير الجمركية والإدارية، وخاصة منها تقليص نطاق الإعفاءات الجمركية وتقليل الاعتماد على تراخيص الاستيراد بهدف تخصيص النقد الأجنبي المتاح كما عمدت هذه الدول على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية لتبسيطها واقترانها بإصلاح النظام الضريبي

لترشيد الإيرادات الضريبية من خلال استحداث ضريبة ذات قاعدة عريضة كضريبة القيمة المضافة في المغرب وتونس كذلك الأردن وضريبة المبيعات في مصر.

كل هذا يسمح للمنتجين المحليين من استيراد السلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج بالسلع العالمية وبالتالي يزيد قدرتهم على المنافسة الدولية، وبهدف تحفيز القطاع الخاص على الإنتاج والتصدير عمد عدد من الدول العربية إلى تقليل التحيز الكبير ضد أنشطة التصدير وذلك بتخفيض الحماية الجمركية أمام استيراد مدخلات الإنتاج الموجهة للتصدير، ومن ثم خفض التكلفة التي تمكنه من اكتساب القدرة التنافسية اللازمة للنفاد إلى الأسواق العالمية، يقوم عدد من الدول العربية مثل الأردن، تونس، مصر، المغرب، ودول الخليج العربية بتقديم عدد من الحوافز، تشمل نظام Drawback، الذي يقضي بإرجاع الرسوم الجمركية المستوفاة على واردات السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الموجه للتصدير ونظام إعفاء الاستيراد المؤقت الذي يقضي باستيراد السلع الخام من الدول الأوروبية.

كما اتجهت الدول العربية إلى إقامة مناطق حرة للتصنيع والتصدير التي تجلب عادة الاستثمار الأجنبي والمهارات الأجنبية معها، وتوجد مناطق حرة في كل من الأردن، الإمارات، تونس، جيبوتي، سورية، الكويت، مصر، المغرب، اليمن، ويقوم عدد من الدول العربية بمنح الإعانات التصديرية من خلال دعم أسعار النقل والاتصالات ورسوم الموانئ وغيرها، وبوجه عام شكل تحرير التجارة الخارجية في إطار سياسات الإصلاح عاملا مهما في تنويع القاعدة الإنتاجية وتوجهها إلى التصدير وبالتالي تحريك النمو الاقتصادي، وعلى الرغم مما تحقق من التحرير على صعيد التخفيضات الجمركية فإن متوسط التعريفة الجمركية في عدد من الدول العربية مثل تونس، المغرب، سورية.[1]

المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية في إطار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر منظمة التجارة العالمية هي العنصر الثالث والأساسي في النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف و هي الإطار المؤسسي الذي توصل إليه المجتمع الدولي بعد المفاوضات الشاقة التي دامت نحو ثمان سنوات ، وتشمل عضوية منظمة التجارة العالمية حاليا 146 عضوا بالإضافة إلى 35 دولة أخرى وهي في حالة تفاوض للانضمام إلى المنظمة والأعضاء يمثلون أكثر من 95% من التجارة العالمية.

[1] جمال الدين زروق، **واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

يشكل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أحد المداخيل الرئيسية لإقتصادات الدول النامية ومنها الدول العربية للاندماج في التجارة العالمية وذلك لما ينطوي عليه هذا الانضمام من شروط ملزمة بإجراء تخفيضات جمركية وتثبيت التعريفة الجمركية الجديدة عند نسب محددة، وتطبيق قواعد جديدة للتجارة الدولية، وذلك بهدف ضمان شفافية الأنظمة التجارية ودعم مصداقية السياسات الاقتصادية والتجارية المنفذة في الدول الأعضاء وفي المقابل تستفيد الدول النامية الأعضاء من تحرير التجارة العالمية أمام السلع التي تكتسب الدول النامية فيها ميزة نسبية كتجارة المنسوجات والملابس والتي تم تحريرها بالكامل مند بداية عام 2005، كما أن العضوية في منظمة التجارة العالمية تدعم عادة الجهود المستقلة للإصلاح الاقتصادي والتي تبدلها الدول النامية، خاصة فيها يتعلق بتحرير تجارة الخدمات، حيث يضفي الالتزام بتحرير القطاعات التي تضمنتها اتفاقية الغات.

ومما يميز تحرير التجارة في إطار متعدد الأطراف كالعضوية في منظمة التجارة العالمية عن التحري من طرف واحد، وكجزء من الإصلاح الاقتصادي الشامل كون أسلوب التحرير من طرف واحد يتيح فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية، ولقد قامت الدول العربية الأعضاء بتقديم التزامات عديدة اتجاه منظمة التجارة العالمية منها تثبيت الرسوم الجمركية بنسب أعلى من نسب الرسوم الجمركية المطبقة فعليا إلى حماية الصناعات الوطنية والاستمرار في الاعتماد على التعريفة الجمركية كمورد هام للحزينة العامة في بعض الدول العربية، بالإضافة فإن غالبية الدول العربية حافظت على هيكل تعريفة جمركية تصاعدية. وفي مجال تحرير تجارة الخدمات، قام معظم الدول العربية بالتزامات محدودة لفتح أسواقها للمنافسة الأجنبية في أنشطة الخدمات التي تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية فيها، أي تلك التي تستطيع الدولة من خلالها أن تحصل على التقنية والمهارات وتحقيق الكفاءة في معاملات الدولة كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:[1]

[1] جمال الدين زروق، **تحرير التجارة الخارجية وآفاق التشغيل في الدول العربية**، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص ص13-15.

الجدول رقم (22): متوسط التعريفة الجمركية المثبتة و التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

الدولة	تاريخ الانضمام	نسبة السلع المثبتة تعريفها	متوسط التعريفة المثبتة تعريفها	التعريفة الأعلى المثبتة	متوسط التعريفة المطبقة جميع السلع	التعريفة الأعلى المطبقة
الأردن	2000	99,9	15,2	30	13,8	30
الإمارات	1996	100	14,9	200	5,1	100
البحرين	1995	71	35,1	100	5,1	100
تونس	1995	51,1	65	180	31,7	43
جيبوتي	1995	-	-	-	-	-
السعودية	2006	100	11,5	15	5,1	15
عمان	2000	100	11,6	20	5,1	100
قطر	1996	100	14,5	30	5,1	100
الكويت	1995	99,9	100	100	5,1	100
مصر	1995	98,7	38,6	3000	20	135
المغرب	1995	100	39,2	45	30,1	50
موريتانيا	1996	30	20,0	50	10,6	20
متوسط الدول النامية		99	15		13,3	

المصدر: جمال زروق، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ومن خلال هذا يمكننا استنتاج أنه لا توجد دولة عربية تستفيد دون أن تتضرر من الاتفاقية التجارية لجولة لأورغواي، ولا توجد دولة عربية تتضرر دون أن تستفيد منها، حيث تتوقف درجة الاستفادة و الضرر على الحجم التجاري والمالي والتكنولوجي لكل بلد على إحدى، كلما زاد هذا الحجم ارتفعت الاستفادة وانخفض الضرر والعكس بالعكس,وتحت تأثير الدولة الصناعية الكبرى ورغم أن غالبية البلدان النامية بما فيها العربية لم تنسجم مع اتفاقيات جولة لأورغواي بعدها ظهرت دعوة لتنظيم جولة تاسعة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف هدفها التحرير الواسع للمبادلات العالمية، خاصة في ميدان الخدمات والمنتجات الزراعية

بما يتناسب مع مصالح تلك الدول، عندئذ ستزداد سلبيات النظام التجاري العالمي على الاتفاقيات العربية والتي يمكن الحد من خطورتها إلا عن طريق تبني إستراتيجية موحدة وواضحة تستند على نقاط محددة منها:[1]

- إعادة النظر بالاتفاق الخاص بالزراعة الذي يمنع الإعانات للصادرات الزراعية؛
- طرح مشكلة ارتفاع أسعار الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية التي تؤثر على البلدان المصدرة للخام؛
- تقليص سياسات مكافحة الإغراق إلى أقصى الحدود نظرا لتناقضها مع تحرير التجارة العالمية؛
- عدم الرضوخ للضغوطات التي تمارسها الدول الصناعية.

وتتطلب إستراتيجية موحدة ووجود إطار مشترك للتعاون فعلى الرغم من أن التكتلات التجارية أصبحت سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد وعلى الرغم من أن الدول العربية أعلنت في مناسبات عديدة عن ضرورة تمتين علاقاتها التجارية حيث لا يزال العالم العربي مفككا الأمر الذي يضعف موقفه في العلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثالث: الانعكاسات المترتبة عن عملية تحرير تجارة الخدمات

تحرير تجارة الخدمات للدول العربية ستكون له انعكاسات مهمة على تطوير اقتصاد الخدمات في البلاد العربية، باعتبار أن قطاع الخدمات محفز رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع المكاسب التجارية، وله تأثيرات إيجابية مباشرة على كفاءة وتنافسية قطاعات الخدمات وتطوير البنية التحتية وشبكات التوزيع واستحداث فرص العمل وتحقيق قفزة نوعية في تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وتوسيع الفرص أمام القطاع الخاص العربي في الدخول إلى الأسواق العربية.

المطلب الأول: انعكاسات الاتفاقية على تجارة الخدمات العربية

تنقسم انعكاسات الاتفاقية على التجارة الخدمية إلى إيجابية وسلبية كما يلي:[2]

الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية على تجارة الخدمات العربية

تستفيد الدول أعضاء المنظمة من المزايا التي تقضي الاتفاقية بتعميمها على الأطراف وتشمل امتيازات دخول الأسواق والمعاملة الوطنية، وهو ما يفتح الباب أمام قطاعات الخدمات العربية لتأخذ فرصتها

---

[1] صباح نغوش، **العرب ومنظمة التجارة العالمية**، الجزيرة، 2004، تاريخ التصفح 10 مارس 2018، الساعة 18:42 من الموقع الاليكتروني: www.aldjazzera.org

[2] سمير صارم، **معركة سياتل من أجل الهيمنة**، دار الفكر المعاصر، 2000، ص46.

في الأسواق الخارجة دون التعرض للعراقيل التي تحد من نشاطها في ظل السياسات التقليدية التي كانت تطبقها بعض دول العالم لاسيما في أوروبا وأمريكا.

وتقضي الاتفاقية بإنشاء مراكز اتصال خلال عامين من بدء عمل منظمة التجارة العالمية لتسهيل الحصول على المعلومات اللازمة عن أسواق الخدمات في الدول المتقدمة، فيما يتعلق بالجوانب التجارية، والفنية، والتكنولوجية التي هي بحاجة إلى تطوير صادراتها وزيادة نصيبها من تجارة الخدمات.

وقد أولت الاتفاقية أهمية خاصة لأهداف السياسة الاقتصادية الوطنية ومستويات التنمية بما يسمح بفرض قيود على بعض القطاعات والتدرج في فتح أسواق بما يتلاءم مع برامج التنمية والتحول الاقتصادي.

وقد أوردت الاتفاقية بعض الملاحق التي تضمنت أحكاما خاصة لتحركات العمالة حيث تسمح بحرية انتقال الأيدي العاملة، كما تضمنت الاتفاقية عدم تطبيق أي قيد على التحويلات المالية والمدفوعات العمليات الجارية إلا في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات للدول المعنية.

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية على تجارة الخدمات العربية

إن تحرير تجارة الخدمات وتطبيق شرط معاملة الموردين الأجانب بشكل مماثل لمعاملة نظرائهم المحلين قد يؤدي إلي مناسبة غير عادلة بحق الشركات الوطنية العربية، إذ يلاحظ أن الدول العربية قد عملت مند الحرب العالمية الثانية على حماية أسواق الخدمات وحصر نشاطها على مواطنيها لذلك فلا تزال الدول العربية في حاجة إلى بعض الوقت لتدعيم شركاتها الوطنية لمواجهة المنافسة العالمية بالأمر الذي سيفرض عليها التوجه نحو تحسين خدماتها لإضفاء نوع من الميزة النسبية في هذا المجال.

المطلب الثاني: آثار تحرير تجارة الخدمات على ميزان المدفوعات في الدول العربية

إن تحرير تجارة الخدمات لها عدة تأثيرات على رصيد ميزان الخدمات والدخل وميزان التحويلات يمكن إيضاحها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تطور رصيد ميزان الخدمات والدخل

تشير البيانات المتاحة حول موازين الخدمات والدخل إلى ارتفاع العجز الإجمالي بنسبة 17,8% في عام 2002م، بعد أن كان قد سجل انخفاض قدره 15,1% في عام 2001م وقد ساهمت مجموعة من العوامل في ارتفاع العجز المسجل في عام 2002م منها زيادة مدفوعات الخدمات والأرباح المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز، في بعض الدول, ومن جانب الدول التي تسفر موازين الدخل

والخدمات فيها عن حدوث بعض التراجع في عجز ميزان الخدمات والدخل في كل من السعودية وقطر خلال عام 2002م، كما يلاحظ في المقابل حدوث زيادات متفاوتة في عام 2002م في العجز في كل من الأردن، البحرين، الجزائر، السودان، سورية، عمان، لبنان، موريتانيا، اليمن ولقد ارتفعت مدفوعات النقل والتأمين في معظم هذه الدول مع ارتفاع وارداتها.[1]

حيث تظهر البيانات والتقديرات المتاحة ارتفاع العجز الإجمالي في صافي موازين الخدمات والدخل للدول العربية بنسبة 2,8% في عام 2003م مقارنة مع نسبة قدرتها 37,9% في عام 2002م، ولقد زادت في جانب المدفوعات مبالغ دخل الاستثمار والخدمات المرتبطة بالشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط، كما ارتفعت مدفوعات الشحن والتأمين مع الزيادات المشار إليها فيما تقدم في معدلات الاستيراد في الدول العربية، حيث ارتفع فائض الخدمات والدخل خلال عام 2003م بنسبة 75,6% في مصر 49,7% في المغرب.[2]

حيث تصاعد صافي عجز موازين الخدمات والدخل لمجموع الدول العربية حوالي 15% عام 2006م ليصل إلى 54,2 مليار دولار، وقد تحقق ذلك كمحصلة لمجموعة من العوامل شملت في مدفوعات الخدمات والدخل استمرار ارتفاع دخل الاستثمار المرتبط بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط وارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين بصورة مصاحبة لارتفاع الواردات أما في جانب متحصلات الخدمات والدخل، فمن بين العوامل المؤثرة فيها استمرار ظاهرة انتعاش عائدات السياحة لعدد من الدول العربية أما بالنسبة للتطورات على مستوى الدول فيلاحظ أن مجموعة الدول التي تسجل عجوزات مستمرة في موازين الخدمات.[3]

حيث ارتفع العجز في ميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2012م بنسبة 2,6% ليصل إلى124,1 مليار دولار مقارنة مع 121 مليار دولار خلال عام 2011م، وقد جاء ذلك بصفة أساسية بسبب استمرار تأثر مصادر الإيرادات الخدمية، وخاصة السياحة في الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية بظروف وتداعيات عدم الاستقرار السياسي حيث لم تصل بعد إلى المستوى المسجل

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، الفصل التاسع، **موازين المدفوعات والدين الخارجي وأسعار الصرف**، ص5، المتاح على الموقع:www.amf.org.ae

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، **موازين المدفوعات والدين الخارجي وأسعار الصرف**، ص10، المتاح على الموقع: www.amf.org.ae

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، الفصل التاسع، **موازين المدفوعات والدين الخارجي وأسعار الصرف**، ص09: المتاح على الموقع:www.amf.org.ae

خلال عام 2010م، حيث نتج عن تلك التطورات تراجع العجز في ميزان الخدمات والدخل لتلك المجموعة بمعدل 28,3% ليصل إلى حوالي 4,7 مليار دولار خلال 2012م، أما على صعيد الدول العربية الأخرى فقد ارتفع فائض ميزان الخدمات والدخل لتلك الدول كمجموعة بنسبة 4,1% ليصل إلى 7,6 مليار دولار، خلال 2012 مقابل 7,3% عام 2011.[1]

أما عام 2015 فشهد تراجع ملحوظ في عجز ميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة حيث بلغت نسبة الانخفاض 16,1% ليبلغ حوالي 145,3 مليار دولار مقابل عجز قدرة 173,3 مليار دولار محقق عام 2014م، وقد جاء ذلك بصفة رئيسية نتيجة لتراجع مدفوعات دخل الاستثمار نظرا لتراجع الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى أثر تراجع قيمة الواردات السلعية على تكاليف الشحن والنقل والتأمين وعلى صعيد بعض الدول العربية المصدرة للنفط التي لم لتعرض للأحداث السياسية فقد سجل فيها العجز في ميزان الخدمات 28,9 مليار دولار خلال عام 2015م انخفاضا بنسبة 22,4 مليار دولار مقارنة مع ما يقدر ب 28,9 مليار دولار خلال 2014م، وعلى صعيد بعض الدول المستوردة للنفط ، فقد انخفض فائض ميزان الخدمات والدخل بصورة ملحوظة في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2015م بنسبة قدرها 78,5% ليبلغ نحو 1,8 مليار دولار مقابل ما يقدر ب 8,5 مليار دولار فائض مسجل خلال عام 2014م.[2]

حيث انخفض العجز بميزان الخدمات والدخل للدول الدول العربية كمجموعة خلال 2016م ما يقدر بـ 23,8% ليصل إلى حوالي 10,2 مليار دولار مقارنة مع عجز قدرة 136,7 مليار دولار خلال 2015م، ويرجع ذلك نتيجة لتأثر بنود المتحصلات والمدفوعات الخدمية بتواصل التطورات المحلية التي تشهدها بعض دول المجموعة حيث سجلت كافة دول المجموعة انخفاضا في عجز ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2016 وبالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط تضاعف العجز المسجل بميزان الخدمات و الدخل في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2016 ليبلغ نحو 1,2 مليار دولار مقارنة مع نحو 48,7 مليون دولار يمثل عجز محقق بعام 2015. [3]

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، الفصل التاسع، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف**، ص11،المتاح على الموقع:www.amf.org.ae

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016، الفصل التاسع، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف**، ص 20، المتاح على الموقع:www.amf.org.ae

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، موازين **مدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف**، ص28، المتاح على الموقع: www.amf.org.ae

الفرع الثاني: تطور صافي التحويلات

بالنسبة لبند صافي التحويلات دون مقابل فقد انخفض العجز فيه لمجموع الدول العربية بنسبة 2,8% ليصل إلى نحو 10,5 مليار دولار في عام 2002، ويشار إلى أن العجز في هذا البند ناجم عن ارتفاع حجم المدفوعات الإجمالية لتحويلات العاملين في الدول العربية إضافة إلى مدفوعات التحويلات الخاصة الأخرى والمعونات الرسمية المقدمة من هذه الدول، حيث ارتفع فائض صافي التحويلات خلال عام 2002 بدرجات متفاوتة في كل من الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان والمغرب وموريتانيا ولقد تحققت أكبر الزيادات في التحويلات في موريتانيا التي تضاعف صافي التحويلات إليها.[1]

حيث تظهر انخفاض العجز في عام 2003 بنسبة 15,1% ليصل إلى نحو 9,8 مليار دولار، أما بالنسبة للدول التي تسفر حصيلة صافي التحويلات الجارية لديها عن فائض فيلاحظ ارتفاع معدل الفائض المحقق خلال عام 2003 في كل هذه الدول باستثناء مصر والسودان.[2]

حيث تصاعد العجز الصافي في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2006 بنسبة 44,3%، ليصل إلى نحو 6,9 مليار دولار، حيث فاق التصاعد في فائض صافي التحويلات الجارية في ميزان المدفوعات غالبية الدول العربية التي لا تعتمد أساسا على إنتاج النفط.[3]

فقد ارتفع العجز المحقق للدول العربية كمجموعة خلال عام 2012 بنسبة 6,1% ليبلغ 47,4 مليار دولار، وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع إجمالي العجز الذي سجلته الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمجموعة بمقدار 9,5 مليار دولار بنسبة 11,9% ليصل إلى 89,8 مليار دولار وعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للنفط، فقد سجلت جميع دول المجموعة خلال عام 2012 ارتفاعا في عجز صافي التحويلات الجارية باستثناء الجزائر التي دائما تسجل فائض، حيث تضاعف العجز في ليبيا خلال عام 2012، ليبلغ حوالي 2,7 مليار دولار وذلك بما يزيد على سبعة أمثال العجز المسجل في صافي التحويلات، حيث سجلت الدول العربية التي شهدت تحويلات سياسية تحقيق فائض مسجل في صافي التحويلات.[4]

حيث اتسع العجز المحقق في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2015، بنسبة قدرها 13%، ليبلغ نحو 71,3 مليار دولار مقارنة مع حوالي 63,1 مليار دولار عام 2014، أما بالنسبة للدول الأخرى المصدرة

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2002، مرجع سبق ذكره، ص15

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2004، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2007، مرجع سبق ذكره، ص15.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2013، مرجع سبق ذكره، ص25

للنفط فقد تراجع فائض صافي التحويلات الجارية خلال عام 2015 في كل من الجزائر واليمن بنسبة بلغت 15,2% و44,5% على التوالي، بينما سجلت ليبيا تراجعا في عجز صافي التحويلات الجارية بنسبة 1,9% ليبلغ نحو 1,1 مليار دولار خلال عام 2015 وفي العراق تحول العجز المسجل خلال 2014 والبالغ نحو 3,2 مليار دولار إلى فائض قدره 400 مليون دولار خلال عام 2015، وعلى صعيد الدول العربية المستوردة للنفط سجلت كل من المغرب، تونس، الأردن، السودان، مصر، تراجعا في فائض صافي التحويلات خلال عام 2015 بنسبة تراوحت بين 2,11% و 2,34%.[1]

حيث زاد العجز المسجل في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 بنسبة قدرها 6,2% ليصل حوالي 87,6 مليار دولار مقابل نحو 82,5 مليار دولار محققة خلال 2015، فبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط فانخفض فائض صافي التحويلات الجارية في اليمن بنسبة بلغت 43,3% خلال عام2016، في حين ارتفع العجز لصافي التحويلات الجارية في ليبيا خلال 2016 بنحو 1,0% ليبلغ 8,0 مليار دولار أما الجزائر والعراق فقد سجلتا زيادة في الفائض ليصل نحو7,2مليار دولار و0,1 مليار دولار على الترتيب خلال 2016.

وفيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، سجلت كل من الأردن، تونس، السودان، لبنان ومصر انخفاضا في فائض صافي التحويلات خلال عام 2016 بنسب تفاوتت بين 9,0% و 5,15 % ويرجع ذلك لتراجع كل من التحويلات الواردة الحكومية العامة والتحويلات الخاصة في حين شهدت كل من جيبوتي والقمر والمغرب وموريتانيا ارتفاعا في مستويات الفائض من ميزان التحويلات الجارية خلال عام 2016، بنسب تراوحت بين 5,6% و 32,4% مقارنة بالمستويات المحققة خلال عام 2015[2].

المطلب الثالث: آثار تحرير تجارة الخدمات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية عنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد وباقي المجالات الأخرى فأصبح موضوعا من المواضيع التي تحتل مكانة هامة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2017، مرجع سبق ذكره، ص20.

ومن هذا المنطلق يقصد بمفهوم الاستثمار معنى إكساب الموجودات المادية وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمير للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات.

الفرع الأول: دور اتفاقية الغات في تشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات

تساعد التزامات الخدمات في منظمة التجارة العالمية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فتزويد الخدمة بأسلوب التوريد الثالث (حق التواجد التجاري يتم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تنتقل الشركات المنتجة للخدمة إلى بلد المستهلك لتقدم له الخدمة وقد قدرت الإحصاءات أن 70% من إجمالي التجارة في الخدمات في العالم يتم من خلال هذا الأسلوب، وعلى سبيل المثال يوجد الكثير من الأفراد لديهم حسابات بنكية في بنوك أجنبية أو في فروع بنوك أجنبية داخل الدولة وهو أكثر الأشكال شيوعا لهذا الأسلوب من توريد الخدمات، إضافة إلى خدمة التلفون المحمول والتي قد كون مقدمة من شركة أجنبية متواجدة داخل حدود الدولة، حيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بمهاراته وتقنياته الجديدة التي تندرج ضمن اقتصاد أوسع بطرق مختلفة، حيث يتعلم الموظفون المحليون المهارات الجديدة ويقومون بنشرها عندما يغادرون الشركة حيث يمكن أن يجلب تحرير قطاع الخدمات مخاطر جراء مستويات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإذا ما تدفقت هذه الاستثمارات بكثافة إلى البلاد بينما تتوقف العملات والأرباح الأجنبية إلى خارج السوق المحلي. فيمكن أن تعاني البلد من مشكلة على مستوى ميزان المدفوعات وأيضا يمكن أن يؤدي التحرير بالبلدان إلى أن تخسر قدرتها إتحاد إجراءات معينة خلال فترات الأزمات كمنع الشركات الأجنبية من الخروج من السوق وسحب استثماراتها، وهو تدبير ضروري إذ أرادت الحكومة تحقيق استقرار الاقتصاد.[1]

الفرع الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بتجارة الخدمات

الاستثمار الأجنبي المباشر هو شكل مهم من أشكال التجارة في الخدمات لأنه يتداخل بشكل كبير في الخدمات من خلال التواجد التجاري، وتمكن التجارة الوجود التجاري المورد من توفير خدماته في إقليم المستهلك بطرق متنوعة فعلى سبيل المثال غالبا ما ينشأ المورد ككيان قانوني محلي أو أجنبي، وهو ما يعادل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا النمط من التجارة أكثر الطرق شيوعا وتواترا للتداول في الخدمات، وحصة الأسد من التجارة الدولية في الخدمات تتم من خلال الوجود التجاري فغالبا ما يتم تفسير التجارة في

[1] وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص 305.

الخدمات باختلاف رأس المال البشري والاستثمار كعناصر مهمة تشرح أنماط المزايا المقارنة (خاصة الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير) رأس المال البشري، حيث يتمثل أحد الاحتمالات في أن التجارة في الخدمات ستكمل وتشجع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الأرجح أن تكون هذه النتيجة في تلك الخدمات التي تكون بمثابة العمود الفقري لتوفير السلع والخدمات الأخرى من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة من أمثلتها: الخدمات المالية وخدمات النقل والاتصالات والخدمات المهنية الأخرى المختلفة، مثل الخدمات القانونية وخدمات المحاسبة والمراجعة، إن زيادة التجارة في الخدمات من خلال التحرير يجعل مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تعزز الكفاءة وتقلل تكاليف ممارسة الأعمال التجارية, كما تعد التكاملية بين التجارة الدولية في الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر عاملا محوريا في العمليات المتنامية لتجزئ سلسلة الإمداد عبر الاقتصاد العالمي من هذه العمليات، حيث أن التجارة في الخدمات تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق حيث يسمح بمزيد من الانفتاح التجاري أيضا لتصدير الخدمات والسلع المنتجة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي والتجارة في الخدمات إلى حد كبير على العمالة والنمو من خلال خلق فرص عمل و زيادة المنافسة المحلية والدولية، حيث يرتبطان بشكل إيجابي، حيث أن بعض المؤلفين يجادلون أن هناك مفاضلة بين التجارة عبر الحدود والحضور التجاري ووفقا لهذه الحجج، فإن التجارة عبر الحدود لها تأثير بديل على تجارة التواجد التجاري، ومن تم تختار الشركات إما التجارة عبر الحدود أو استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كمتوسط للتجارة حيث وجد أن الاستثمار الأجنبي والتجارة عبر الحدود يكملان بعضهما البعض، فالخدمات هي مفتاح التكامل الإقليمي والثنائي وهي المنطقة التي من المرجح أن تتم فيها معظم الفوائد حيث تعتبر المنافع عالية بشكل خاص في النقل والطاقة والسياحة والاتصالات والخدمات المالية، وقد تم تحديد العديد من الحواجز التجارية للتجارة في الخدمات للتأثير على التجارة والاستثمار، بما في ذلك وراء القيود الحدودية ونقص البنية التحتية وغيرها والحواجز التنظيمية ونقص إصلاحات السوق وعوامل الاقتصاد السياسي التقليدي، مثل مقاومة الشركات القائمة لتآكل مزايا التجارة والاستثمار.[1]

[1] FEMISE RESEARCH , 2010,2011, foreign direct investment (FDI) and the liberalization of trait in services and evaluator of the euro- Mediterranean partner ship (EMP), June, 2012,p19, 30.

الفرع الثالث: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية

حسب البيانات التفصيلية الصادرة عن (أنكتاد) بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال 2002 حوالي 4,23 مليار دولار مقابل 6,72 مليار دولار عام 2001 بانخفاض نسبته 33% وشكلت ما نسبته 0,70% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم و2,80% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية.[1]

حيث تشير البيانات الأولية المتوافرة من أربع عشر دولة عربية إلى أنها قد استقطبت خلال عام 2004 نحو 16,7 مليار دولار وهو رقم قياسي تصل إليه الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الوطن العربي مند البدء برصد هذه الاستثمارات، ويعزز هذا الارتفاع من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كان حكرا على القطاع العام وتشمل قطاعات النفط، الغاز، والبنية التحتية والاتصالات، الطاقة الكهربائية والمصارف والتأمين، حيث بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية (21 دولة) خلال عام 2002، بزيادة نسبتها 60% شكلت ما نسبته 1,54% من إجمالي تدفقات على مستوى العالم .[2]

كما شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2006 تطورا ملحوظا وقياسيا للعام السابع على التوالي إذ بلغ إجمالي التدفقات (21دولة) ما قيمته 62,4 مليار دولار مقابل 45,8% من إجمالي العالم مقابل 0,4% فقط خلال عام 2000. حيث أن الاتجاه التصاعدي للتدفقات خلال هذه السنوات يرجع إلى عدة عوامل يأتي على رأسها إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول من المنطقة وخاصة في مجال الخدمات المالية,العقارية,و الاتصالات. إضافة إلى خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جدب لحصص أكبر من الاستثمارات، وثانيا تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية خلال هذه السنوات.[3]

---

[1] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص 23، المتاح على الموقع:www.iaigc.org

[2] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2004، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص15، المتاح عللى الموقع:www.iaigc.org

[3] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2007، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص10، المتاح على الموقع: www.iaigc.org:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى الدول العربية ارتفاعا من 43 مليار دولار عام 2010 بمعدل 9,5% إلى 47,1 مليار دولار عام 2012، إلا أن قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع 76,3 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و 2007، حيث مثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3,6% من الإجمالي العالمي البالغ 680 مليار دولار.[1]

قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عام 2015 بنسبة 38 % إلى 1,76% تريليون دولار وذلك لعدة أسباب من بينها الارتفاع الكبير في صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار 289 مليار دولار و بنسبة 67% إلى 721مليار دولار خلال عام 2015.[2]

الشكل رقم(08): التوزيع الجغرافي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد

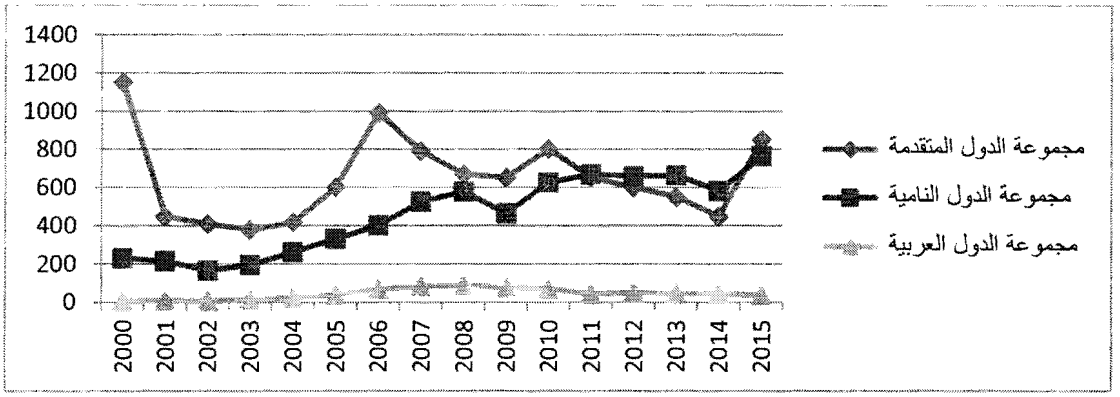

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 14، المتاح على الموقع الإلكتروني: www.iaigc.org

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ارتفاعا بنسبة 25%من 24.6 مليار دولار عام 2015 إلى 30,8% مليار عام 2016، إلا أنها لم ترق إلى ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغتها عام 2008 والمقدرة ب 96.3 مليار دولار وقد تمثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 1,8% من إجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار و 4,8% من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار.[3]

[1] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص13، المتاح على الموقع: www.iaigc.org

[2] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص17، المتاح على الموقع: www.iaigc.org

[3] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2017، مرجع سبق ذكره، ص16

الشكل رقم(09): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية 2016.

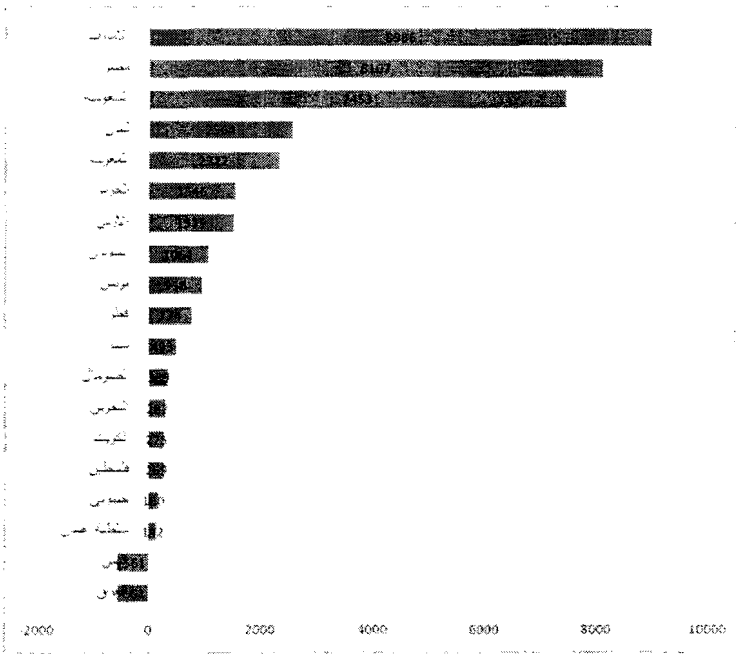

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، مرجع سبق ذكره، ص15.

الفرع الرابع: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول العربية

سجلت مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية خلال الفترة% 1995_2002 ما قيمته 5.6 مليار دولار بنسبة 1.1% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية خلال هذه الفترة و بنسبة 0.1% من الاستثمار الأجنبي الصادر على صعيد العالم وبمعدل سنوي نحو 700 مليون دولار سنويا.[1]

حيث سجلت مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تراكما خلال الفترة من 1995 إلى 2003 ما قيمته 4.1 مليار دولار بنسبة تبلغ 0,07% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على الصعيد العالمي وبنسبة تبلغ 0.5% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية.[2]

بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا خلال عام 2006 بلغ 1215,8 مليار دولار في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات الصادرة من سبعة عشر دولة عربية بنسبة 10% في عام 2005 حيث بلغت حينها نحو 12,3 مليار دولار.[1]

[1] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص16

[2] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع سبق ذكره، ص19.

أما فيما يخص التدفقات الصادرة في 2013 فقد ارتفعت بنسبة 9,2% لتبلغ 1410 مليارات دولار علما أن 61% مصدرها الدول المتقدمة, فيما ساهمت الدول النامية ب 32%, حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية ارتفاعا كبيرا بنسبة 62%من 18,2 مليار دولار عام 2012 إلى 29,5 مليار دولار عام 2013.[2]

حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية قفزة بنسبة 96%من 14,5 مليار دولار عام 2015 ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربي ما نسبته 1.9% من الإجمالي العالمي البالغ 1474 مليار دولار.[3]

حيث سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تراجعا بنسبة 14%إلى 31,3 مليار دولار عام 2016 وبحصة بلغت 2,2% من الإجمالي العالمي البالغ 1542 مليار دولار و8,2% من إجمالي الدول النامية البالغ 383 مليار دولار لعام 2016.[4] وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(11): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة إلى الدول العربية عام 2016.

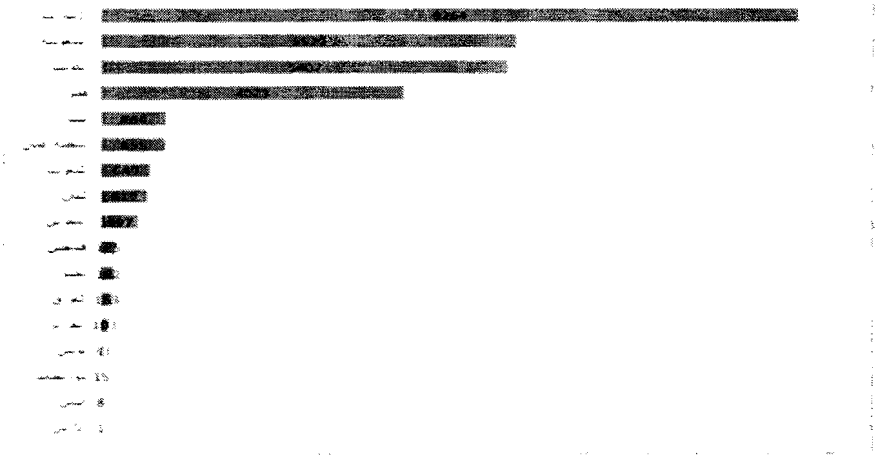

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية2017، مرجع سبق ذكره، ص18.

المطلب الرابع: الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الغات وWTO على الاقتصاد العربي

إن اتفاقية الغات هي على العموم لمصلحة الدول المتقدمة وليس لمصلحة الدول النامية ولكن لاختيار في عدم الانضمام إليها تلافيا للوقوع في عزلة اقتصادية وتجارية، كما أن الانضمام يعطي العضو

[1] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2007 مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2014، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2016، مرجع سبق ذكره، ص10.

[4] تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية2017، مرجع سبق ذكره، ص18.

حق الحصول على معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بصادراتها للدول الأخرى والاستفادة من التخفيضات الجمركية المتبادلة فضلا على أنه يساعد على تكوين مركز سياسي واقتصادي على الساحة الدولية من شأنه تعظيم الإيجابيات المنتظرة من الغات وتقليص السلبيات، ويمكن شرحها من خلال مايلي:[1]

الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية للانضمام إلى الغات

تتمثل الانعكاسات الايجابية فيما يلي:

- إن وضعية الدول في الغات ستكون أفضل من وضعيتها خارجها لأنها ستستفيد من أي امتياز يجري تعميمه على الأعضاء في مجال دخول الأسواق، فالمكاسب الاقتصادية المباشرة ستأتي نتيجة تحسن شروط دخول الأسواق عن طريق تخفيض التعريفة على السلع وتخفيض التعريفة على السلع وتخفيض حجم المعوقات الغير جمركية خاصة بالنسبة للسلع الزراعية والمنسوجات إذ أن الدول النامية بشكل عام ومن بينها الدول العربية تتميز بكثافة العنصر البشري وانخفاض أجور العمالة وتوافر المواد الخام اللازمة لصناعة الملبوسات الجاهزة على سبيل المثال، ورغم إصرار هذه الدول على الإلغاء الفوري لنظام الحصص المفروض عليها فقد جرى الاتفاق في إطار الغات على تقليص التعريفات عن هذا القطاع والسماح بتزايد دخول أصنافه تباعا إلى أسواق الدول المتقدمة؛

- إن دخول الغات يكسب البلدان فرصة الوجود داخل منتدى اقتصادي هام حيث يكون لها صوت وحق وتصبح طرفا في النقاشات والحوارات التي تؤثر على المستقبل الاقتصادي العالمي، كما سيكون لها الحق في محل الخلافات التجارية داخل المنظمة ؛

- يمكن اللجوء لمنظمة التجارة العالمية(WT) في حال التعرض لممارسات تجارية سلبية كالإغراق؛

- يمكن للدول المنظمة الاستمرار في دعم جوانب هامة من زراعتها وصناعتها الغذائية الناشئة دون التعرض لتدابير انتقامية، فمن المنتظر أن يؤدي خفض دعم السلع الزراعية بمجرد دخول الدول النامية إلى الغات (GATT) إلى ارتفاع في أسعار الواردات من السلع الغذائية والزراعية ويفتح بالتالي الطريق لتصريف الفائض من هذه المنتجات، وقد تعهدت الدول المتقدمة بالتعويض عن ارتفاع الأسعار عن طريق تسهيلات يعطيها صندوق النقد الدولي البنك الدولي إضافة إلى تقديم مساعدات غذائية تكفي احتياجات الدول المعنية خلال فترة الإصلاح؛

[1] الموقع الإلكتروني http://www.lebarmuy.gov.lb، تاريخ الاطلاع2018/04/6.

- بالنسبة للصناعات الكيماوية فإن تخفيض الرسوم الجمركية الذي تقرر بصددها والمقدر بحوالي 44% سيؤدي إلى إزالة الحواجز ويوفر الفرص لصادرات بعض الدول العربية وبصورة خاصة مصر للنفاد إلى الأسواق الدولية.

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للانضمام إلى الغات

إن الانعكاسات السلبية من الانضمام إلى ألغات متعددة ولا يمكن حصرها بمجملها هنا ولكن يأتي في مقدمتها:

- إن التخفيضات في التعريفة وإزالة الحواجز غير الجمركية ستكون لصالح الدول الأكثر كفاءة في الإنتاج (المتمتعة بالقدرة التنافسية) كما أن التخفيضات المرتبطة بمراحل التصنيع بقيت نسبتها متدنية في قطاعات تصديرية أساسية للبلدان العربية مثل الأسماك والمنسوجات والألبسة، فالأسماك اعتبرت سلعة صناعية لا تستفيد إلا من التخفيض الجمركي فيما تبقى مطبقة عليها القيود الكمية وغيرها مثل مصر والمغرب وتونس؛

- إن تخفيض الدعم الزراعي سيؤدي إلى زيادة أسعار السلع الزراعية والغذائية التي تستوردها الدول العربية كالقمح والألبان والسكر والأرز واللحوم والبذور التي تؤدي إلى إخلال بميزان المدفوعات التجارية الزراعية فيها؛

- إن توجه الدول الأوروبية نحو تقليص استخدام الأسمدة الكيماوية لأسباب بيئية من شأنه أن يحمل هذه الدول على فرض بعض القيود بالنسبة لاستيراد الأسمدة المذكورة مما يؤثر سلبا على صادرات بعض الدول العربية؛

- إن الدول العربية ستسخر ما كانت تتمتع به من معاملة تفضيلية فيما بينها لأنها لن تعتبر ضمن كتلة تجارية واحدة و لن تستثني بالتالي من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كما أنها ستسخر الامتيازات بينها وبين المجموعة الأوروبية لأن الغات تعمم الميزات على كامل الدول المنظمة؛

- إن إدراج حماية الملكية الفكرية سيزيد من ارتفاع تكاليف للتصنيع في الدول العربية بسبب ارتفاع أسعار البراءات واحتكارات التكنولوجية، بالنسبة لصناعة الأدوية مثلا فإن غالبية الاختراعات تتم في الدول الأجنبية والحصول على براءات الاختراعات تتم في الدول الأجنبية والحصول على براءات الاختراعات سيكلف غاليا مما ينعكس على كلفة الدواء.

المبحث الرابع:عوائق وسياسات تطوير قطاع الخدمات في الدول العربية

تواجه البلدان العربية مشاكل في مجال التجارة في الخدمات وترجع أساسا إلى طبيعة التجارة في الخدمات وإختلافها عن التجارة في السلع من ناحية وإلى حداثة تنظيم التجارة الدولية في الخدمات بين الدول المختلفة من ناحية أخرى.

المطلب الأول: العوائق والتحديات التي تواجه الدول عند تحرير التجارة في الخدمات

من بين أهم العوائق والتحديات التي تواجه الدول عند تحرير التجارة في الخدمات ما يلي: [1]

- إن الطابع العام الذي يغلب على مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية هو عدم وجود رغبته الحقيقية من الدول العربية للانتهاء من الجولة الأولى للمفاوضات التي بدأت عام 2004، ويظهر ذلك جليا في انخفاض عدد الدول المشاركة في الاجتماعات الإضافية إلى أن الدول التي تشارك ليس لديها ليمي ضمن دول رغبة في تقديم المزيد من الالتزامات بالتحرير تفوق ما هو مقدم في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تتمسك بعض الدول بموقف تفاوضي متشدد وهو ما يؤثر على قرار الدول الأخرى ويدفعها لاتخاذ موقف مماثل في المفاوضات، وقد نوهت أدى دول مجلس لتعاون الخليجي إلي عدم استعدادها تقديم المزيد من الالتزامات بالتحرير نظرا للتوجه الحالي نحو التفاوض كتكتل إقليمي ضمن دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية بدلا من التفاوض بصورة منفردة، وهو الأمر الذي لم يتم حسمه بعد؛
- كما أن صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات الدقيقة الخاصة بتجارة الخدمات وقطاعاتها الإحصاءات الخاصة بطرق توريد الخدمة بالنسبة لكل قطاع يعد من أهم المعوقات الرئيسية التي تواجه الدول في تحديد الأثر الفعلي لتحرير القطاعات الخدمية واتخاذ قرار التحرير؛
- عدم وجود رؤية سياسية واضحة لتحرير قطاع الخدمات وتعدد الجهات المسؤولة في التنظيم والإشراف والرقابة على قطاعات الخدمات في اغلب الدول العربية، خاصة في ظل تنوع القطاعات الخدمية واختلاف طبيعتها والتي تجعل من الضرورة مراعاة موافقة الجهات الحكومية وغير الحكومية المنظمة والجهات الموردة ومستهلكي الخدمة؛
- يعتبر قطاع الخدمات من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تتعدد فيها التشريعات والقوانين؛
- عدم وجود الوعي الكافي بأهمية تحرير التجارة في الخدمات.

[1] دنيا محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص7-8.

المطلب الثاني: نحو إستراتيجية فعالة للنهوض بتجارة الخدمات في الدول العربية

يوجد العديد من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها الدول العربية لتحقيق المزيد من التكامل الإقليمي في مجال تحرير التجارة البينية للخدمات، نورد منها الخطوات الرئيسية التالية:[1]

- **مراجعة التشريعات لزيادة فاعلية القواعد والقوانين:** يوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية، التي قد تعيق حركة الإصلاح والتحرير، لذا يمكن إقامة مشروع عربي مشترك لمراجعة القوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول لعربية، وفي هذا الإطار تتم مراجعة شاملة للقواعد والقوانين التي تحكم القطاعات بحيث يتم حذف القواعد غير الضرورية، ويتبع ذلك وضع مصفوفة للمقارنة بين وضع كل قطاع من القطاعات الخدمية في مختلف الدول العربية؛

- **التوافق أو التقارب التشريعي:** قد يكون إحدى الخطوات الأكثر فعالية في التكامل الإقليمي تحقيق التوافق التشريعي والذي لا يتطلب بالضرورة توحيد القوانين للتوصل إلى التحرير بل يمكن تحقيق التوافق التشريعي من خلال إزالة القيود الغير التعريفية من جانب واحد (بعد ضمان مراجعة التشريعات)، من خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل، وأخيرا عن طريق التوافق مع المعايير الدولية مثل المعايير المتعلقة بالقواعد المحاسبية الدولية.

ويمكن أن يغطي الاعتراف المتبادل إلى إطار الخدمات العديد من الممارسات مثل الاعتراف بالمؤهلات العلمية والمهنية بغرض الالتحاق بالتعليم العالي أو التدريجي وذلك لتسهيل الأسلوب الثاني لتوريد الخدمة، في استهلاك الخدمات التعليمية وبالتالي تسهيل الأسلوب الرابع لتوريد الخدمة، ويمكن للدول العربية أن تبدأ بتبني مشروعات ذات طبيعة ثنائية أو إقليمية لتسهيل الاعتراف بالمؤهلات العلمية، مما سيؤثر بشكل إيجابي على تيسير تحديد الأسلوب الرابع لتوريد الخدمة في مجال خدمات الأعمال مثلا.

- **التعاون بين الأجهزة التنظيمية الوطنية للخدمات:** إتمام التحرير الفعال علي المستويين الإقليمي يتطلب أن يكون هناك تعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية في الدول العربية، إلا أن نوع التعاون والدرجة المثلى له بين الأجهزة التنظيمية الوطنية قد يختلف من قطاع إلى أخر، وهناك حاجة لإنشاء شبكة مؤسسية بين الأجهزة التنظيمية في الدول العربية لتسهيل انتشار أفضل الممارسات عن طريق تبادل البيانات ومعايير تقييم

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2008، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مرجع سبق ذكره، ص250.

الأداء ويساعد هذا النوع على التعاون بشكل مباشر على رفع التحرر الفعلي وتسهيل تقارب مستويات تطور القطاعات الخدمية في الدول العربية؛

- **تنشيط عملية التحرر حسب الأسلوب الرابع (الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين):** يشكل الأسلوب الرابع لتحرير تجارة الخدمات في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والمتعلق بانتقال العمالة لفترات مؤقتة نموذجا مفيدا لحث الدول العربية للاتفاق علي إطار مشترك لتيسير حركة العمالة الماهرة وشبه الماهرة فيما بينها ولفترات مؤقتة يتفق على تحديدها، وقد يشكل حركة العمالة العربية الماهرة وشبه الماهرة بديلا هاما لهجرة العمالة العربية ووسيلة فاعلة لتخفيف ضغوطات العرض في الأسواق العمل عدد من الدول العربية من أجل وضع وتنفيذ برامج أسوة بالبرامج الدولية لتحرير حركة العمالة الماهرة في الدول المستضيفة لها على ظروف عمل أفضل لهم وضمان عودتهم واندماجهم من جديد في سوق العمل في دولهم الأم بعد اكتسابهم الخبرة العربية مما قد يقلل من هجرة العقول العربية إلى خارج الدولة العربية، بالإضافة إلى زيادة قيمة تحويلات العاملين باعتبار إن أجور ورواتب هذه العمالة الماهرة أعلى نسبيا من أجور ورواتب العالة الوافدة الأخرى؛

- **تبني المنهج القطاعي للتفاوض:** بادرت مصر والأردن بالتفاوض الكامل لتحرير قطاعات خدمية محددة ويمكن لهذه المبادرة في حال توصل الدولتين إلى اتفاق قطاعي أن تكون نموذجا يمكن لباقي الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتباعه، ويمكن أيضا إتباع هذا النموذج حتى على المستوى شبه الإقليمي كالتفاوض في إطار اتفاقية أغادير ومن ثم على مستوى جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قي قطاع التشييد والبناء والكهرباء على سبيل المثال؛

- **رسم الخطوط العريضة لقواعد المنشأ:** نظرا لاختلاف طبيعة الخدمات مقارنة مع السلع فإن قواعد المنشأ التي تطبق على السلع لا تصلح للتطبيق على الخدمات فالخدمات عادة ما تقدم بوسائل مختلفة تؤثر بدورها على قواعد المنشأ، ففي أسلوبي التوريد الأول والثاني من أساليب توريد الخدمات لا تشكل قواعد المنشأ مشكلة كبيرة حيث تقدم الخدمة من قبل الشريك التجاري، ومع ذلك هناك حاجة للاتفاق على الخطوط العريضة المتعلقة بقواعد المنشأ للأسلوبين الثالث والرابع من أساليب توريد الخدمات، وهناك ثلاثة من المعايير التي يجب أن تطبق والتي تتضمن النطاق القانوني الذي تنتمي إليه الشركة المقدمة للخدمة والموقع الجغرافي لمقدم لخدمة والملكية والرقابة وهذه المعايير ليست حصرية ويمكن تطبيق مزيج منها، ولكن نبغي

أن تتفق الدول العربية على المعيار الذي يجب تطبيقه والذي قد يختلف باختلاف القطاع لضمان مفاوضات مثمرة وفعالة وتجنب المفاوضات المطولة كما يحدث في مفاوضات تحرير تجارة السلع؛

- **إدراج مادة للتعامل بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** إن إدراج مثل هذه المادة يعني أن الدولة العربية توافق على مبدأ أساسي وهو أن أي معاملة تفضيلية تمنحها أي دولة عربية إلى الدول الأخرى في نطاق الاتفاقيات التجارية الإقليمية الخاصة تطبق على باقي الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات، وسيؤذي ذلك إلى التخفيف من حدة التفرقة الناتجة من الاتفاقيات المختلفة السارية وكذلك بالنسبة لأي اتفاقية مستقبلية، حيث تستمد أي معاملة تفضيلية إلى الدول الأعضاء في اتفاقية التجارة العربية للخدمات، وسيؤذي تطبيق هدا المبدأ إلى الإسراع بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية؛
- **الاتفاق على قواعد تحكم المشتريات الحكومية والدعم والتدابير الوقائية لفض المنازعات:** يتعين توصل الدول العربية إلى اتفاق على كيفية التعامل مع المشتريات الحكومية في إطار مفاوضاتها لتحرير التجارة البينية للخدمات، فالاتفاقية العربية للتجارة في الخدمات لم تنص حتى الآن على قواعد التعامل مع هذه لأمور. ويمكن للدول العربية أن ترسم قواعد جديدة تفصيلية لمقدمي الخدمة في الدول العربية على ما يتعلق بالمشتريات الحكومية، وكذلك الاتفاق حول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات والفترات الزمنية لتسويتها وعدم اقتصار تقديم الشكوى على الحكومات والسماح لمقدم الخدمة بالقيام بذلك، مما سيسمح للقطاع الخاص بحق اللجوء إلى استخدام نظام إقليمي عربي لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في الاتفاقية العربية لتجارة الخدمات.

خلاصة الفصل:

تستفيد البلدان العربية عند تصدير تجارة الخدمات من زيادة فرص ومجالات الاستثمار، حيث تتحرر الاستثمارات المباشرة للشركات العربية في أسواق بعضها البعض، وتزول القيود أمام حرية الانتقال لرجال الأعمال والمستثمرين مما يحسن مناخ الاستثمار بشكل عام ويستقطب الكثير من الاستثمارات الخارجية فيما تتزايد عوالم الاستثمار ويتم تشجيع المنافسة بين الشركات، مما يزيد الكفاءة الإنتاجية للمنتجات العربية ويمكن الاقتداء في ذلك بالمثال الأوروبي.

إلى جانب ذلك فإن مزايا تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية ظهرت بنسب قليلة وذلك من خلال ارتفاع الفائض في ميزان الخدمات لدول الفائض.

ومن هذا المنطلق انقسم المحللون في تقسيم آثار هذه الاتفاقية في الدول النامية إلى فريقين، الأول يرى بأن تتمخض بآثار سلبية ويعللون رأيهم بأن الفجوة في ميدان الخدمات بين الدول المتقدمة والنامية تزيد أضعافا على ما هي عليه في ميدان السلع، ما يتيح للشركات العملاقة المتعددة الجنسيات القضاء على صناعة الخدمات في الدول النامية.

أما الفريق الثاني فيعارض هذا الرأي وحجته في ذلك لا يستند إلى أساس ذلك أن إدخال الخدمات في نطاق الجات واجه معرضة شديدة ليس من الدول النامية فقط وإنما من بعض الدول المتقدمة كذلك، وكانت نتيجة هذه المعارضة أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في صورتها الحالية لا تتضمن التزامات مجحفة الدول الأعضاء في المنظمة.

الخاتمة:

شهد الاقتصاد العالمي مؤخرا نموا متسارعا في أنشطة المؤسسات حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من دول العالم، ونظرا للدور المهم لقطاع الخدمات في تحفيز النمو الاقتصادي الأمر الذي أثر على تشكيل الهياكل الاقتصادية في عدد من دول العالم باتجاه القطاع الخدمي.

وعلى صعيد تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن قطاع الخدمات بشكل عام يساهم أكثر من غيره في استيعاب العمالة المحلية نظرا لارتباط نمو هذا القطاع بنمو أي من القطاعات الاقتصادية المؤثرة الأخرى، الأمر الذي من شأنه تقليل معدلات البطالة، وبالتالي معدلات الفقر وذلك حسب النظرية الاقتصادية.

وتحرير تجارة الخدمات العربية كان له انعكاسات مهمة على تطوير اقتصاد الخدمات فيها باعتبارها محفز رئيسي للنهوض باقتصادياتها وأكدت الإحصائيات المقدمة من طرف المنظمات الدولية المتخصصة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن التجارة في الدول العربية أصبحت تمثل أكثر من 25 % من التجارة الدولية، فضلا على أنها تعتمد على تجارة الخدمات بنسب تتراوح بين 40 % و 50 %.

➢ النتائج العامة للبحث:

من خلال بحثنا هذا يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

1- تعتبر اتفاقية الغات أول اتفاقية دولية متعددة الأطراف تسعى إلى تحرير التجارة الدولية في الخدمات، وتعتبر جولة الأورغواي السباقة لإدراج قطاع الخدمات حيث لم يتم إدراج هذا القطاع في أي جولة من الجولات التي سبقتها.

2- تعتمد اتفاقية الجات في تحرير تجارة الخدمات على ثلاثة آليات تتمثل في الالتزامات العامة، الالتزامات المحددة وجداول الالتزامات بالإضافة إلى بعض الملاحق التي تتضمن أحكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات.

3- الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات اتفاقية منبثقة عن الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغات) سنة 2004.

➢ **نتائج اختبار الفرضيات:**

بعد سرد محتويات البحث، توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات وكانت كالتالي:

1- **بالنسبة للفرضية الأولى:** تحتل تجارة الخدمات في الدول العربية مكانة هامة ضمن هيكل التجارة الخارجية، هذه الفرضية غير صحيحة فتجارة الخدمات في الدول العربية غير متقدمة خاصة وأنها لا تستخدم التكنولوجيا المتقدمة لأن قدرتها الاستيعابية لهذه التكنولوجيا محدودة، إلا أن هذا يختلف من دولة لأخرى؛

2- **بالنسبة للفرضية الثانية:** لتحرير تجارة الخدمات في الدول العربية أثار ايجابية، هذه الفرضية غير صحيحة فكما لتجارة الخدمات في الدول العربية آثار ايجابية فكذلك لها آثار سلبية، فتطبيق شرط معاملة الموردين الأجانب بشكل مماثل لمعاملة نظرائهم المحليين قد يؤدي إلى منافسة غير عادلة بحق الشركات الوطنية؛

3- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** من بين العوائق والتحديات التي تواجه الدول العربية عند تحرير تجارة الخدمات عدم وجود رؤية سياسية واضحة لتحرير قطاع الخدمات، وهي فرضية صحيحة حيث تعتبر من أهم العوائق والتحديات التي يجب على الجهات الحكومية المعنية العمل عليها للارتقاء بتجارة الخدمات العربية.

➢ **التوصيات:**

على ضوء ما توصلنا إليه نقترح مجموعة من التوصيات نذكر منها:

1- ضرورة توسيع نطاق تجارة الخدمات ضمن منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى والعمل على تعزيز تكامل أسواق الخدمات في الدول العربية والذي من شأنه أن يساعد كثيرا في معالجة أوجه الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الاقتصاديات العربية؛

2- إقامة مشروع عربي مشترك لمراجعة القوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية؛

3- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن ملفات كاملة عن التجارة في الخدمات بين الدول العربية، وربطها مع جمعية رجال الأعمال العرب وتجمعات رجال الأعمال في الدول العربية بالإضافة إلى إعداد الدراسات القطاعية في قطاع الخدمات المختلفة التي تهدف إلى توفير الشفافية الكاملة لفرص النفاذ إلى الأسواق في مجال الخدمات؛

4- العمل على تحرير تجارة الخدمات العربية بما يمكنها من تبادل ميزات إعفاءات فيما بينها، دون تعميمها على الدول الأخرى أعضاء منظمة التجارة العالمية؛

5- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الخدمية مثل الموانئ البحرية والجوية والطرق، والتعليم والصحة، ما من شأنه المساهمة في تخفيف مشكلة البطالة؛

6- بعد انضمام عدد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية أصبح من الضروري التعامل مع تجارة الخدمات بالأسلوب ذاته الذي تم التعامل به مع تجارة السلع، خاصة وأن الدول العربية ملزمة بتحرير بعض الخدمات في إطار الغات.

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. أحمد يوسف أحمد وآخرون، **التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل**، البنك العربي للبحث العلمي، 2001.
2. جمال الدين زروق، **تحرير التجارة الخارجية وآفاق التشغيل في الدول العربية**، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2000
3. جمال الدين زروق، **واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، دراسات اقتصادية.
4. جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.
5. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحديد التجارة الدولية وفقا اتفاقية الجات في مجال الخدمات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
6. رشاد العطار وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2000.
7. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000.
8. سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار الغات**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، 2007.
9. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الجزء 1، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991.
10. سليمان المندري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
11. سمير صارم، **معركة سياتل من أجل الهيمنة**، دار الفكر المعاصر، 2000.
12. سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية بين الغات 94 ومنظمة التجارة العالمية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
13. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

14. عبد الجبار منديل، **أسس التسويق الحديث**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

15. عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من الأورغواي إلى سياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2005.

16. عبد الحميد عبد المطلب، **السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي ومجموعة النيل العربية**، القاهرة.

17. عبد الحميد عبد المطلب، **الغات و آليات منظمة التجارة العالمية**، الإسكندرية، 2005.

18. عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة عملية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية.

19. عبد القادر فتحي لاشين، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

20. على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات–**، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001.

21. قاسم نايف علوات المحياوي، **إدارة الجودة في الخدمات**، السابعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

22. كمال رزيق، الاقتصاد العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأروبية، بحوث وأوراق الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 8– 9 ماي 2004، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء المغاربي، 2005.

23. محمد السانوسي، محمد شحاتة، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي**، اتفاقية الغات، دار الفكر الجامعي، 2007.

24. محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2009.

25. محمد علي عوض الله الموازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

26. محمد محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الغات**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الدار الجامعية، 2003.

27. محمد محمود الإمام، **التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2006.

28. محمود جاسم الصميدعي، دنيا عثمان يوسف، **تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

29. مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.

30. موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

31. نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية _أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي_**، الطبعة الثانية، دار إيجي للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.

32. نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

33. هاني أحمد الضمور، **تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.

34. يوسف حسين أبو فارس، **التكتلات الاقتصادية في شرق إفريقيا وجنوبيها**، نسخة إكرامية نشرت بمناسبة ملتقى الجامعات الإفريقية في الخرطوم، 2006.

- **رسائل وأطروحات جامعية:**

1. فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية –حالة الجزائر–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010 – 2011.

2. مراد محمد لحسن، **تحرير تجارة الخدمات المالية في للتجارة الدولية ودوره في تعزيز الثنائية التجارية الدولية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015 – 2016.

3. وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 1999 – 2009**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 – 2014 .

➢ **التقارير:**

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، الفصل التاسع، **موازين مدفوعات والدين الخارجي وأسعار الصرف**، الموقع الإلكتروني www.amf.org.ae .

2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، الفصل التاسع، **موازين المدفوعات والدين الخارجي وأسعار الصرف**، المتاح على الموقع:www.amf.org.ae

3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، **موازين المدفوعات والدين الخارجي وأسعار الصرف**، المتاح على الموقع:www.amf.org.ae

4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، الفصل التاسع، **موازين المدفوعات والدين الخارجي وأسعار الصرف**، المتاح على الموقع:www.amf.org.ae

5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، صندوق النقد العربي، تاريخ الإطلاع:2018/04/17 المتاح على الموقع: www .amf.org.ae

6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، الفصل الثاني عشر، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، صندوق النقد العربي، تاريخ الاطلاع 17/04/2018، الساعة 14:30، المتاح على الموقع: www.arabfund.org

7. التقرير النهائي للمرحلة الثانية من مشروع تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية، مركز البحوث بشأن تقييم التأثير معهد السياسات وإدارة التنمية، مانشستر، 2006

8. تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون**، إدارة منظمة التجارة العالمية، قطاع شؤون الاقتصادية والتنموية، 2017، المتاح على الموقع:http : //gccstat.org

9. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، الموقع الإلكتروني www.iaigc.org.

10. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، الموقع الاليكتروني www.iaigc.org.

11. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، الموقع الإلكتروني www.iaigc.org.

12. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، الموقع الإلكتروني www.iaigc.org.

13. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، الموقع الإلكتروني www.iaigc.org.

14.تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، الموقع الإلكتروني www.iaigc.org.

15. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الانتكاد، 2013 على الموقع الاليكتروني https://data.albankaldawli.org/indicator

16. نشرة ضمان الاستثمار، **آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018**، العدد الرابع، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2017، الموقع الالكتروني www.dhaman.org

17. نشرة ضمان الاستثمار، **التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور**، العدد الثاني، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، 2017، المتاح على الموقع: www.dhaman.org

18. هالة أحمد أمين، **التجارة العربية البينية**، التقرير التاسع، تقارير نقطة التجارة السودانية، فبراير 2005.

- **مؤتمرات وملتقيات وندوات:**

1. بريش عبد القادر، **تحدي المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية GATS**، جامعة الشلف، بحوث وأوراق متوفرة على الموقع :www.mecria.com //:http.
2. دنيا محمود، **مفاوضات التجارة في الخدمات بين الدول العربية**، المؤتمر السنوي الثامن منظمة، التجارة العالمية – تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، القاهرة، 2012.
3. يوسف خميس أبو فارس، **التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها**، نسخة إكرامية نشرت بمناسبة ملتقى الجامعات الإفريقية بالخرطوم، 2006

- **المجلات والدوريات:**

1. خالد واصف الوزني، **قطاع الخدمات شريان الاقتصاد**، مجلة الغد، رقم النشر الاثنين 28 أغسطس 2017، تاريخ الاطلاع 1 مارس 2018، الموقع الإلكتروني www.alghad.com.

2. صباح نغوش، **العرب ومنظمة التجارة العالمية**، الجزيرة، 2004، تاريخ التصفح 10 مارس 2018، الساعة 42: 18، من الموقع الاليكتروني www.aldjazzera.org

➢ **المواقع الاليكترونية:**

1) الموسوعة العربية، **منظمة التجارة العالمية**، الموقع الإليكتروني www.arab-ency.com، تاريخ الإطلاع 2018/04/06.

2) World Trade Statistical 2017 المتاح على الموقع: www.wto.org

3) الموقع الإلكتروني http://www.lebarrnuy.gov.lb

II. باللغة الأجنبية:

1. FEMISE RESEARCH, 2010-2011, foreign direct investment (FDI) and the liberalization of trait in services and evaluator of the euro- Mediterranean partnership (EMP), June, 2012
2. Le commerce des services en Afrique opportunités et dangers des accords de partenariat économiques, Afrique- notes de politique commerciale note 6 aout2010
3. NOTE 6 AOUT 2010 NOTS DE POLITIQUE COMMERCIALE.
4. organisation mondiale de commerce 20 Ans, commerce des services 2015

ملخص:

يلعب قطاع الخدمات دورا هاما في اقتصاديات الدول العربية حيث يساهم في كفاءة كافة القطاعات الاقتصادية كما تبرز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل العمالة وهو الأمر الذي يعكس أهمية قطاع الخدمات ليس فقط للنمو الاقتصادي للدولة ولكن أيضا لتحفيز عملية التنمية.

حيث أرتبط مصطلح تحرير تجارة الخدمات بالغات وذلك في جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية والتي أسفرت عنها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي تعتبر الإطار العام لتحرير تجارة الخدمات والذي يضم أكبر عدد من البلدان على المستوى الدولي، حيث اتفقت الدول العربية على التفاوض لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها والتوصل إلى إبرام اتفاقية لتحرير التجارة البينية للخدمات بصورة مماثلة لاتفاقية الغات ولكن تكون بطريقة أكثر شمولية.

وتحرير تجارة الخدمات في الدول العربية له انعكاسات مهمة وتأثيرات إيجابية مباشرة على كفاءة وتنافسية قطاع الخدمات واستحداث فرص العمل وتحقيق قفزة نوعية في تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية:

تجارة الخدمات، التجارة الخارجية، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الغات)، الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات.

Summary:

The services sector plays an important role in the economies of the Arab countries. It contributes to the efficiency of all economic sectors, as well as its contribution to GDP and employment. This reflects the importance of the services sector not only for the economic growth of the country but also for stimulating the development process.

The terms of liberalization of trade in services are related to GATS in the Uruguay Round of trade negotiations resulting from the General Agreement on Trade in Services, which is the general framework for liberalizing trade in services, which includes the largest number of countries at the international level. Arab countries agreed to negotiate the liberalization of trade in services And to conclude an agreement to liberalize trade in services in a manner similar to the GATS, but in a more comprehensive manner.

The liberalization of services trade in the Arab countries has important implications and direct positive effects on the efficiency and competitiveness of the services sector and the creation of employment opportunities, and a qualitative leap in improving the investment climate in the Arab countries.

key words:

Trade Services, Foreign Trade, General Agreement on Trade in Services (GATT), Arab Agreement for the Liberation of Trade in Services.